جامعة الدول العربية
الأمانة العامة

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
إدارة التربية

خطة تطوير التعليم في الوطن العربي

التربية والتعليم العالي والبحث العلمي

تونس 2009

بسم الله الرحمن الرحيم

خطة تطوير التعليم في الوطن العربي : (التربية والتعليم العالي والبحث العلمي) / إدارة التربية ؛ جامعة الدول العربيـــة. الأمانـة العامـة .ـ تونـس: المنظمـة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2009 . ـ 224 ص

ت / 2009 / 5 / 003

الطبعـــة الثالـثـــة

I.S.B.N. : 978 - 9973 - 15 - 237 - 4

المحتويـــــات

كلمة معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية	5
كلمة معالي المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم	9
1. مقدّمة المنظمة	13
2. التعليم والتعلّم في القرن الحادي والعشرين	29
3. النظام التعليمي العربي الجديد	37
1.3 – التحديات	37
2.3 – الفلسفة	39
3.3 – الغايات	40
4.3 – الأهداف	43
4. أنساق التطوير	47
1.4 – النسق الوطني	47
2.4 – النسق العربي	51
3.4 – النسق الدولي	58
5. مجالات التطوير	69
1.5 – الهدف العام	69
2.5 – الأهداف الإجرائية	71
3.5 – جودة التعلّم واكتساب الخبرة	73
4.5 – إعداد المدرسين وتدريبهم	82
5.5 – الإدارة الرشيدة (الحكامة)	83
6.5 – طرق التدريس والتفاعل	85
6. مستويات التطوير	89
1.6 – التعليم ما قبل المدرسي	90

2.6 – التعليم الأساسي 99
3.6 – محو الأمية وتعليم الكبار 115
4.6 – التعليم الفني والمهني 124
5.6 – التعليم الثانوي العام 138
6.6 – التعليم العالي والبحث العلمي 148
آليات متابعة تنفيذ الخطة وتمويلها 173
الملاحق 205

كلمة معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية

أدركت الدول العربية، منذ منتصف تسعينات القرن الماضي، أهمية مراجعة أوضاع التعليم، وكيفية النهوض به وتطويره نوعاً وكمّاً وفي جميع المجالات. ولتحقيق ذلك قامت بوضع السياسات والإستراتيجيات، وعقدت المؤتمرات والندوات، وطرحت عدداً من المشاريع الإصلاحية، إلا أن هذه الجهود برغم أهميتها لم تكن على مستوى الطموحات التي كانت معقودة عليها، ومع ذلك فإنها في محصلتها العامة تمثل محاولات جادة من أجل الارتقاء بمستوى التعليم وتطويره.

وإدراكاً من الزعماء العرب بأن قضايا ومشاكل التعليم العربي متشابكة، وأن بالإمكان صياغة حلول مشتركة لها، أصدرت القمة العربية في الخرطوم في الدورة الثامنة عشرة (مارس – 2006) القرار رقم 354، وكلفت فيه الأمين العام والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إعداد خطة لتطوير التعليم في الوطن العربي. وتنفيذاً لهذا القرار التاريخي أعدت الأمانة العامة خطة، مستعينة بجهود خبرائها التربويين ومستفيدة من جهود عشرات الخبراء والمختصين البارزين والمنظمات العربية والدولية المتخصصة، مثل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو)، ومكتب التربية العربي لدول الخليج، والإيسيسكو، واليونسكو، واليونيسيف. وخلال المرحلة التحضيرية للتقرير تم تنظيم عدد من اللقاءات الفكرية لخبراء ومختصين من مختلف التخصصات ذات الصلة بقضايا التعليم، وتمت مراجعة تقارير عربية ودولية اهتمت بتقييم الأوضاع التعليمية في الدول العربية. كما شاركت الأمانة العامة في مؤتمرات وندوات دولية وإقليمية ووطنية، واستفادت من مقالات ودراسات وبحوث، ومبادرات واقتراحات من مؤسسات أكاديمية أو أفراد، بهدف الوصول إلى معرفة دقيقة وتفصيلية لما هو قائم حالياً في الأنظمة التعليمية العربية، ووضع أسس جديدة لتطوير التعليم في كل الدول العربية.

إن قدرة المجتمعات على إنجاز المهام التنموية التي تطمح إليها ترتبط بمجموعة من السياسات والبرامج التي تضعها وتنفذها، وبمحصلة وعيها بتاريخها وإرثها الحضاري واستخلاصها الدروس والعبر من تجاربها ومن تجارب الغير، ومن إدراكها للحاضر وتحدياته، والتحسب للمستقبل ومتطلباته، وقناعتها بأن رأس المال البشري هو الركيزة الأساسية في إنجاز المهام التنموية، وأن التعليم حجر الأساس في إعداد رأس المال البشري وتكوينه وحشد قدراته، تلبية للاحتياجات التنموية الوطنية والإقليمية.

لذلك تدرك كل دول العالم أن رأس المال البشري هو العامل الحاسم في المضي قدماً في تحقيق الازدهار، وأن هذا يرتبط على نحو وثيق بإصلاح المنظومة التعليمية بأسرها، للوصول إلى مخرجات نوعية من التعليم قادرة على البناء والعطاء والمشاركة الفاعلة في المسيرة التنموية. ولقد أقرت دول متقدمة جداً أن مجتمعاتها في خطر بسبب التراجع النسبي الذي شهدته منظومتها التعليمية،

وسارعت للتصدي إلى ذلك. وحالياً لا يمكن إنكار أن المجتمعات العربية تواجه تحدياً أقوى وأشد حدة، وربما تكون مهددة تهديداً كبيراً في الحاضر والمستقبل إذا لم تقم، على نحو عاجل وبجدية وبصورة مشتركة، بمراجعة نظمها التعليمية وإصلاحها.

وقد انعكس الاهتمام العربي بإصلاح التعليم في القمم العربية الثلاث الأخيرة التي حرصت على وضعه في صدارة أعمالها، وذلك بداية من قمة تونس 2004 ودعوتها للإصلاح الشامل. وفي قمة الجزائر 2005 أجمع القادة العرب على توفير التعليم جيد النوعية، وإلزاميته .. وطالبت قمة الخرطوم 2006 بإحداث تحول جذري ونوعي في التعليم وسياساته، والنهوض بالبحث العلمي، وطالبت الأمين العام للجامعة بتقديم تقرير شامل بشأنه إلى القمة القادمة.

وقد تضمنت الخطة التي أعدت من قبل الأمانة العامة والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والتي عرضت على قمة الرياض (مارس – 2007) عرضاً مفصلاً عن الواقع الحالي للتعليم في الدول العربية، ومقترحات للتطوير.

أما بخصوص منطلقات إصلاح التعليم فقد تم اعتماد مقاربتين أساسيتين لتطوير التعليم :

– الشجرة التعليمية (توحيد الجذع في التعليم الأساسي والثانوي، والمرونة في التعليم العالي).

– المدرسة الثانوية الشاملة (التي تجمع بين التعليم الأكاديمي والتعليم التقني وتتيح الفرص أمام المتعلم لتحصيل الجديد من المعارف والاستعداد الأوفر لدخول مجالات العمل والإنتاج).

وسلطت الخطة الضوء على مواضع محددة في المنظومة التعليمية، لتبين القصور في نوعية المدرس ونمطية وضع المناهج والمقررات التقليدية وتزايد نسب الرسوب والتسرب من التعليم وخاصة من الإناث، وتدني مستوى مخرجات التعليم وعدم توفر البيانات والإحصاءات اللازمة حول الاحتياجات من التعليم العالي (العرض والطلب) وقلة دارسي العلوم الأساسية وضعف التمويل.

كما يفتح التقرير آفاقاً لمواجهة التحديات التي تتعرض لها منظومة التعليم: تعبئة الموارد وتطوير تسيير العملية التعليمية والشراكة ومبادرات وإبداعات جديدة.

وشددت الخطة على الأهمية البالغة لتوفير التمويل المناسب والكافي لعملية إصلاح التعليم في العالم العربي، لأن:

– التعليم عملية شاملة بمختلف جوانبها وأبعادها، وهو مسؤولية تشاركية بين الحكومة والأسرة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياسات التنموية، وهو ليس مسؤولية التربويين وحدهم، وتتعدى مسؤولياته الحدود الداخلية وتعنى به المنظمات الإقليمية والدولية المختصة ذات العلاقة.

– التعليم عملية مجتمعية متواصلة مدى الحياة، وتمثل المدرسة إحدى صيغه.

– التعليم تنمية إنسانية، تكسب المتعلم القدرات على التعلم الذاتي، والتواصل، والإتقان،

والتجديد، والابتكار والإبداع، والمشاركة، والتفاعل.

– التعليم ليس خادماً تابعاً لسوق العمل فقط، بل مولداً لميادينه.

– التعليم يحتاج في البلدان العربية إلى تغيير شامل في منظومته لتأسيس تعليم حديث يقوم على أساس :

- استيعاب وتمثل جوهر الحضارة العربية الإسلامية في أصالتها وتطورها، ورسالتها، وفي تواصلها مع الحضارات والثقافات الأخرى وإغنائها لها ومواكبتها لمتطلبات العصر، وخدمة الإنسانية.
- استشراف مستقبل المنظومة التعليمية من حيث الوفاء بالمتطلبات الآنية والمتوقعة وبعيدة المدى، والإمكانات، والمخرجات، ومختلف التطورات، بما فيها التقنية والتكنولوجيا والمستجدات في العلوم الأساسية والتطبيقية والمعلوماتية والتعامل معها، وتلازم الجودة مع التوسع الكمي.
- الانطلاق من أسس تعزيز حقوق المواطن العربي ودعم حصوله على التعليم والمعرفة، وتوظيفها، تجسيداً لتكافؤ ا لفرص ومعالجة الفجوات القائمة بين الريف والمدن، وبين الذكور والإناث، وبين القادرين وغير القادرين.
- الالتزام بمجانية التعليم وإلزاميته حتى المرحلة الثانوية.
- معالجة ما ينتج سلباً عن ازدواجياته وتعدده (عام وخاص، أجنبي ووطني، ديني وغير ديني).
- الربط بين مرحلة ما قبل المدرسة ومراحل التعليم الأخرى حتى المرحلة الثانوية، في وحدة متجانسة.
- الاهتمام باللغة العربية واللغات الأجنبية.
- أن ترتكز الإدارة المدرسية على معايير الإدارة الرشيدة (الشفافية، والمساءلة، والرقابة، والديمقراطية، والاحترام المتبادل بين المعلم والمتعلم).
- اعتماد الآلية التي تسمح للمتعلم بالعودة للتعليم بعد إنهاء أي مرحلة منه، ليستكمل تعليمه واكتساب مهارات جديدة، في أي وقت وفي أي سن.
- توظيف تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في تطوير نشاطات وتنظيمات التعليم المختلفة وتنمية القدرات والمهارات للمعلم والمتعلم.
- تمكين القيادات التربوية العربية من إنتاج المعرفة وتوظيفها لبناء وتطوير رأس المال البشري والمعرفي كأساس للتنمية الشاملة.

وعلى الرغم من الإنجازات التي حققتها البلدان العربية، وأشارت إليها الدراسات والتقارير والإحصاءات الوطنية والدولية حول أوضاع التعليم في الدول العربية والتطور الذي تم إحرازه، إلا أن التطور الكمي والتطور النوعي وفق الطموحات والاحتياجات القائمة والمتوقعة لا يزالان قاصرين عن إحداث نقلة نوعية في التعليم.

إن إحداث تعديلات جوهرية في التعليم في الدول العربية يتطلب تغيير فلسفة التعليم بحيث يكون بناء شخصية الطالب محوراً رئيسياً في العملية التعليمية (تكوين رأس المال البشري المعرفي) لكي يتفاعل مع النشاطات التعليمية وفقاً لميوله واستعداداته وقدراته، ولتنمية روح المواطنة والانتماء لديه، وتربيته على حقوق الإنسان وغرس روح التسامح والتعايش والحوار، وقبول الاختلاف والتنوع كحق له ولغيره.

وفي الجانب التنموي فإن الأولوية العربية القصوى هي تطوير أداء النظام التعليمي وتحسين جودته ليصبح قادراً على المساعدة في تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي، والإسهام في جعل الاقتصادات العربية تملك ما تتبادله فيما بينها من سلع وخدمات، وتمكينها من المنافسة الإقليمية والعالمية.

وفي ضوء هذه الرؤية فإن أهداف إصلاح التعليم ومحاوره تقوم على:

أولاً: ضرورة إعادة النظر في وضع التعليم في الوطن العربي، استناداً إلى مجموعة أهداف وتوجهات تتمثل في:

- تحقيق التعليم للجميع.
- إنجاز الإصلاح التربوي الشامل.
- الاهتمام بنوعية التعليم وجودته جنباً إلى جنب مع الاهتمام بالكم.
- زيادة التنسيق والتكامل التربوي والتعليمي بين الدول العربية.

ثانياً : محاور تطوير التعليم، وتتضمن ثلاثة مسارات: (المسار الوطني، والمسار العربي، والمسار الدولي).

ثالثاً: مجالات التطوير، وتتضمن:

- التعليم ما قبل المدرسي
- التعليم الأساسي
- محو الأمية وتعليم الكبار
- التعليم الفني والمهني
- التعليم الثانوي العام
- التعليم العالي والبحث العلمي.

وخلاصة القول أن الخطة تؤكد على أن التحديات التي تواجه التعليم العربي ليست مستحيلة المواجهة، وأن التعليم المتطور هو القاطرة التي بإمكانها قيادة الأمة إلى فجر جديد.

والله الموفق.

الأستاذ عمرو موسى

الأمين العام لجامعة الدول العربية

كلمة معالي المدير العام
للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

لقد دخلت البشريّة في بداية القرن الحادي والعشرين طورا جديدا من تاريخها. فالثورة المعرفيّة والتكنولوجيّة التي يشهدها العالم وما تحدثه من تحوّلات عميقة لا تقل أهمية عن الثورة الفلاحية التي يعود ظهورها إلى العصر الحجري الأخير ولا عن الثورة الصناعية التي انطلقت في القرن الثامن عشر.

واعتبارا لخصوصيات المجتمع المنبثق عن هذه التحوّلات ومميّزاته حصل شبه إجماع على تسميته بـ "مجتمع المعرفة" إبرازا للدور الجوهري الذي أصبحت المعرفة تقوم به في كل مجالات الحياة وأساليب التفكير وطرق الإنتاج ووسائله.

وقد أدركت الأمم وهي تجابه هذه التحوّلات أنّ نظمها التربويّة في أمس الحاجة إلى المراجعة والإصلاح والتطوير وأن التعليم الكفيل بالاستجابة لهذه المتطلبات الجديدة هو السبيل الأقوم لنجاح الأفراد وازدهار المجتمعات.

وفي هذا النطاق، انطلقت، منذ أواخر القرن العشرين، وفي مختلف أنحاء المعمورة برامج تسعى إلى إصلاح التعليم وتأهيل المدرسة للنهوض بأدوارها الجديدة، فتعدّدت المشاريع الوطنيّة كما نما الوعي بأن التربية ليست شأنا محليّا بل هي قضيّة ذات أبعاد عالميّة فظهرت المشاريع الدوليّة من قبيل برنامج "التربية للجميع" (1990) لمنظمة الأمم المتحدة أو برامج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) أو مشاريع الاتحاد الأوربي، هذا فضلا عن التقارير والدراسات الاستراتيجية العالميّة مثل تقرير اليونسكو المعروف بـ تقرير جاك ديلور الحامل لعنوان «التعلّم : ذلك الكنز المكنون».

والمتتبع لمسيرة التعليم في البلاد العربيّة يتبيّن أنّها لم تبق خارج دائرة التطوير والتحديث، حيث تعدّدت فيها منذ أواخر القرن العشرين المشاريع الإصلاحيّة، وتنامى لدى شعوبها ونخبها وقادتها الوعيّ بأنّ التعليم ليس «بوّابة المستقبل» فحسب، وإنّما هو دعامة الأمن القومي وشرط من شروط البقاء.

وقد انطلقت مشاريع التطوير من واقع كلّ بلد عربي وقضاياه واستجابة لتطلعاته وطموحاته، واستلهمت جميعها تراثا حضاريا مجيدا، وقيما ومثلا عليا مشتركة، فجاءت المقاصد والأهداف متشابهة متقاربة تكاد تكون واحدة.

وقد كان هذا الوعي مرفوقا باقتناع راسخ بضرورة وضع المسألة التعليميّة على نطاق قومي، وانتهاج استراتيجية عربيّة تضفي الانسجام على سياساتنا التربوية وتعطي للعمل العربي المشترك في مجال التعليم معناه ومبناه. فمهما تباينت أوضاعنا التربويّة واختلفت؛ فإنّ قواسمها المشتركة أقوى وعراها أوثق. فالإنسان الذي ننتظر من المدرسة إعداده وتأهيله في كلّ بلد عربي له من الخصوصيات والمميّزات والقيم والمبادئ والأخلاق المشتركة ما يجعل منه إنسانا عربيا حسّا ومعنى.

وقد تجلّت هذه القناعة في مناسبات عدّة ومستويات مختلفة، وتبلورت شيئا فشيئا في إطار جامعة الدول العربيّة قرارات رفيعة المستوى تبناها القادة العرب، وتوّجت بالقرار رقم 354 لقمّة الخرطوم (مارس 2006) الداعي إلى إعداد خطّة لتطوير التعليم في الوطن العربي، وتكليف المنظّمة العربيّة للتربيّة والثقافة والعلوم بتنفيذ الخطة بالتنسيق مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

ولم يكن إعداد الخطّة المطلوبة أمرا عسيرا، فالعقول كانت مهيّأة والعزائم صادقة والآمال معقودة والمرجعيات متوفّرة. فبعد أقلّ من سنتين من العمل الدؤوب والتعاون البناء والتشاور الموسّع بين أهل الذكر والاختصاص وأصحاب الرأي والقرار تمكّنت المنظّمة العربيّة للتربيّة والثقافة والعلوم من عرض الخطّة في صورتها النهائيّة، ومصحوبة بآليات تنفيذها على القمّة العربيّة في دورتها العشرين المنعقدة بدمشق (مارس 2008) حيث تمّ إقرارها والدعوة إلى الشروع في تنفيذها.

وقد لا يتّسع المجال هنا للاستفاضة في عرض مختلف مكوّنات الخطّة وسعيا إلى الاختصار نكتفي ببعض الملاحظات في شأنها:

- لئن تستمدّ الخطّة شرعيتها من الضرورة المتأكّدة لإصلاح أوضاع التربيّة والتعليم في العالم العربي في ضوء التحولات العالميّة وما تطرحه على المجتمعات العربيّة من تحدّيات، فإنّ اعتمادها في أرفع مستوى من مستويات العمل العربي المشترك، قد أضفى عليها شرعيّة سياسيّة ارتقت بها إلى درجة من

لزوم معنوي غير مسبوق وهو مصدر تفاؤل واطمئنان على تقبّلها ودعمها.

- إن الخطّة بالرغم من شموليتها وتكامل عناصرها وتماسكها ليست بديلا لمشاريع التطوير التربوي الجارية في كلّ بلد عربي؛ بل هي إطار مرجعي وتوجهات استراتيجية تسير في اتجاه دعم التنسيق بين هذه المشاريع ودفع التعاون العربي في مجال التربيّة والتعليم والتأليف بين الرؤى المستقبليّة. وهي فرصة حقيقيّة لاعتماد معايير ومؤشّرات مشتركة لضمان تعليم جيّد من منظور عربي موائم لمتطلبات العصر ومستلزمات مجتمع المعرفة.

ومن العوامل المساعدة على أن تنهض الخطّة بهذا الدور التوفيقي التفاعلي كونها تلتقي في أهدافها وما تقترحه من تمشيات ومقاربات مع توجهات المشاريع التربويّة التحديثية الوطنيّة. كيف لا والهموم واحدة ومصادر الإلهام مشتركة والتطلعات مؤتلفة.

فلا مجال للشك في أن يتمّ التفاعل معها إيجابيا وأن تخلص النيّة وتتضافر الجهود للوصول بها إلى غاياتها المرجوة أي «إعداد إنسان عربي ابن وقته وزمانه مؤهّل لمجابهة التحديات قد غيرّ ما بنفسه ليبّدل الضعف قوّة ويحوّل العجز مقدرة وفعلا واليأس أملاً فسيحا».

- الرهان اليوم هو تأكيد حضورنا في العالم والفعل فيه بالعلم والمعرفة والتقنيّة إذا ما أحسنا التحكم فيها.

– أسترضى طويلا بأن أداء مدرستنا دون ما ينجز في بلدان نحن معها في منافسة ضاريّة من أجل كسر قيود «التبعيّة» وتحرير المبادرة والتحكّم في مصيرنا ؟

– ألا يشغلنا ألا توجد جامعة عربيّة واحدة ضمن قائمة ترتّب تفاضليا أحسن خمسمئة (500) جامعة في العالم؟

– إلى متى سنسجّل بحسرة هجرة كفاءاتنا إلى قلاع صناعة الذكاء خارج حدودنا، حيث تتفتّق ملكاتها وتتحرّر من عقالها قوى الخلق والإبداع مقيمة لنا الدليل على أن العقل العربي قادر على التألق كلما توفرت له الأسباب وأتيحت الفرص.

- إذا كانت دواعي القلق والانشغال كثيرة؛ فإنّ دعائم الأمل والتفاؤل هي أيضا حقيقيّة ومتعدّدة. فقد تحسّنت في العقود الأخيرة مؤشّرات التمدرس بالنسبة إلى مختلف الفئات العمريّة، وبخاصة مؤشّر الالتحاق في سن السادسة حيث تجاوز نسبة 90 % في معظم البلدان العربيّة. فهذا المكسب يمثل قاعدة صلبة للبناء والتطوير. كما لا يفوتنا أن نسجّل بارتياح اعتماد تشريعاتنا التربوّية مبادئ مجانيّة التعليم والزاميته مما يجعل فرص الجميع فيه متكافئة وحظوظهم متساوية. ومن الايجابيات التي لا تنكر تراكم الخبرة والتجربة في البلاد العربيّة واطلاع المختصين على ما يجد في العالم من نظريات وتجارب متطوّرة.
- فالخطّة تكون قد أدّت رسالتها وبلغت مقاصدها، إذا استطاعت أن تحرّك سواكن المدرسة العربيّة وتستنهض همم الساهرين على حظوظها، وتؤسس لوعي حاد بقدراتها الحقيقيّة.

وفي الختام لا يفوتني التأكيد على أنّ المنظّمة العربيّة للتربيّة والثقافة والعلوم التي عهد إليها بتنفيذ الخطّة ومتابعتها ستبذل أقصى الجهد في سبيل مدرسة عربيّة واعيّة برسالتها، مؤهّلة ماديا ومعنويا لضمان تعليم جيّد كفيل بفتح أبواب المستقبل . فالمشروع الذي بين أيدينا طموح وإنجازه عمل مشترك وتعاون بين كلّ الأطراف المعنيّة بالشأن التربويّ حكومات، ومربين وأولياء ومجتمع مدني.

والله ولي التوفيق.

الأستاذ الدكتور محمد العزيز ابن عاشور

المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

1 – مقدمـــة :

تندرج الخطة التنفيذية لتطوير قطاع التعليم في إطار وعي العمل العربي المشترك والدول العربية الأعضاء بمتطلبات المرحلة الحرجة التي يمر بها الوطن العربي، والتي تستدعي مراجعة شاملة على كافة الأصعدة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية.

في الوقت الحاضر يشهد العالم المعاصر تحوّلات جارفة، وصراعات في المصالح تضع الوطن العربي أمام تغيرات بعيدة المدى قد تعيد تشكيل الحياة الإنسانية فيه بجميع أبعادها، الأمر الذي يستدعي من الدول العربية ومن القوى الاجتماعية الفاعلة في المجتمع العربي تعزيز مناعته، والحفاظ على هويته وأمنه القومي الشامل لتحقيق موقع قدم فاعل في هذا العصر المتميز بالتنافس الحاد والذي ما انفك يعتمد بشكل متسارع على نتائج ثورة المعلومات والاتصالات والانفجار المعرفي.

ودون شك فإن أحد المحركات الرئيسة التي يمكن أن تساعد العرب على امتلاك القرار المستقل هو تلافي العجز في رأس المال المعرفي، والنهوض بمستوى ونوعية المعرفة التي يجري إنتاجها وتطبيقها.

ويتطلّب الوصـــول إلى هذا الهدف تحقيق فائـــض المعرفـــة الذي يمكن توظيفه واستثماره، ذلك لأن الأقطار العربية حالياً هي الأقل نفاذاً إلى مصادر العلوم والتقنيات. وبالإضافة إلى خطورة الفجوة الرقمية والهـــوة الكبيرة التي تفصل دولنا عن العالم الخارجي، فإن الأهوال المرتقبة قد تأتي عن طريق ما ستسببه الفجوة المعرفية، إذ أن المستقبل اليوم لمن يمتلك المعلومة، وذلك ما أدركته الدول التي تؤمن بضـــرورة تحقيق السبق المعرفي، حيث تنفق البلدان المصنعة حالياً نحو 91 % من إجمالي الإنفاق العالمي في سبيل البحث والتطوير والاستثمار المعرفي، وتمتلك أكثر من 80 % من رصيد المعلومات ومن التحكم باستخداماتها في حين أن سكان هذه الـدول لا يتعدى 20 % من سكان العالم. وفي المقابـل لا يتعدى إنفاق الـدول العربيـة أكثر من 0.4 %، وهي بذلك تقع في أسفل السلم مقارنة بمعدل الإنفاق لدى البلـدان الناميـة والذي يصل إلى نحو 1%.

على أن ذلك لا يعني بأية حال من الأحوال الاستقالة التاريخية، والتسليم بعجز الأقطار العربية عن اللحاق بالركب الكوني، وتحقيق النقلة النوعية، والتحول باتجاه المجتمعات القائمة على المعرفة، ولا سيّما إذا ما عزمت على الأخذ بزمام المبادرة وبالفعل الاستباقي، وأعملت الفكر الاستراتيجي، وتبنت رؤية مستقبلية بعيدة المدى لما يمكن أن

يكون عليه الوطن العربي خلال العقدين القادمين، ولما يمكن أن يشهده النظام التعليمي من إصلاحات للمساهمة في تحقيق تلك الرؤية، آخذين بالاعتبار أن القرن الحادي والعشرين سيكون عصر الإنسان، عصر ما بعد الثورة الصناعية ، مقارنة بالقرن العشرين عصر الآلة والعلم أو عصر التحليل.

وفي الإطار المقارن فإن تكاليف «العجز في المبادرة»، والتقاعس عن الإقدام، سوف يفوق بمضاعفاته وتبعاته الاقتناع بضرورة ركوبها وتحمل متطلباتها، وإن التاريخ القريب يذكرنا بالفارق الشاسع بين ما حققته البلدان النامية التي استشرفت المستقبل وقامت بتطوير رأسمالها البشري، ونظمها التعليمية استعداداً للقادم، من اقتصاد قائم على المعرفة، ومجتمع دائم التعلم، وبين تلك التي اعتقدت بأن ذلك ضرباً من التفكير السابق لأوانه، وفضلت التراخي، ممّا أدّى إلى تخلّفها في مقياس التقدم بمسافات طويلة، في حين تبوأت الأولى الصدارة في سجل الأداء والتنمية البشرية بين بلدان العالم الثالث، فاستحقت لقب « النمور « عن جدارة وانتقلت إلى احتلال المكانة الأولى.

ودون شك، فإن جميع الدول العربية تمتلك في الوقت الحاضر خططاً تحديثية لقطاع التعليم، إلا أنها في الغالب الأعم تفتقر إلى الرؤية الكلية التي تنظر إلى إصلاح التعليم في إطار معايير متكاملة تؤطرها رؤية للتحول المجتمعي الشامل. كما أن طبيعة وأنماط التدخل لإحداث التطوير تختلف من بلد إلى آخر ومن مجموعة بلدان إلى أخرى.

واللافت للاهتمام أن هنالك كمّا هائلا من الدراسات القطرية والإقليمية التي قامت بتشخيص المشكلات، وعملت على تحليل المحدّدات، وفرز التحديات، ورسم السياسات والاستراتيجيات وبرامج العمل لتنفيذ عملية التطوير للنظم التعليمية العربية إلّا أنه لم تقع الاستفادة المطلوبة من كلّ هذه الجهود، ولم تؤخذ في الاعتبار عند كلّ مراجعة.

وعليه فإن الهدف من هذه الخطة التنفيذية لتطوير النظام التعليمي العربي إيجاد القواسم المشتركة، وتشخيص البدائل، وتأسيس ثقافة عدم الوقوع في التبسيط، وتوفير المقاربات، وتحديد الاستجابات لما هو مطلوب من سياسات مستقبلية استشرافية، وبرامج لعملية التطوير نابعة من داخل السياق العربي.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الوطن العربي يتوافر على ثروة من النخب الفكرية، والخبرات القادرة على توفير الحلول الإبداعية، ورسم البدائل القائمة على الوعي الكامل بالمتغيرات وعلى الواقعية في الطرح.

ومن ثمة فإن الإستراتيجية التي تقوم عليها هذه الخطة التنفيذية ترتكز على مدخلين

أساسيين : أولهما أن الحلول والاستجابات التي يمكن اقتراحها لتحديد ورسم السياسات المطلوبة لإصلاح النظام التعليمي العربي، وتقرير طبيعة الرؤية، وأوجه الإصلاح ينبغي أن تنبع من الحوار بين البلدان العربية، وفي إطار العمل العربي المشترك، ولا يمكن أن يتم فرضها أو اقتراحها من الخارج.

وثانيهما أن التعليم في الوطن العربي يتوفّر على رصيد زاخر من التجارب والإبداعات في الحقل التربوي، وعلى أطر مرجعية واستراتيجيات يجب أخذها بعين الاعتبار كمصادر للحلول وللسياسات الناجعة القادرة على مواكبة التطوّر. وبذلك فإنه لا ضير في اعتماد صيغ التجارب الناجحة في البلدان المختلفة، شرط إخضاعها وتطويعها للمطابقة التاريخية ولخصوصية البلدان العربية.

ولا تدّعي هذه الخطة التنفيذية كذلك بأنها تصدر من فراغ أو تتحرك في سكون، فهنالك العديد من الاتجاهات الوطنية نحو الإصلاح التعليمي تأخذ مداها في البلدان العربية، بدرجات متفاوتة، كما أنها تتأطر بجملة من التغيرات في المضامير السياسية والاقتصادية – الاجتماعية والثقافية والفنية. وتشكل بأجمعها مناخاً إيجابياً لإمكانية إحداث نقلة نوعية في أداء النظام التعليمي العربي:

1. التحول التدريجي نحو الديمقراطية والشورى، والاهتمام بتنمية المواطنة والتربية على حقوق الإنسان والشعوب، وما يتبع ذلك من ترويج لثقافة التسامح والمعرفة ذات الأبعاد القومية والكونية، وبالاعتماد المتبادل المتزايد بين الأمم، وبالتعلم من أجل التعايش والتفاهم والحوار بين الأديان والشعوب القائم على أساس احترام حقّ الاختلاف.

   ولعلّ الهدف المقصود من ذلك أن تطوير التعليم في الوطن العربي، والعمل على إصلاحه لن يكون له أثر فاعل ولا يمكن متابعته وتنفيذه ورصد عوائده دون إيلاء الاهتمام الكافي للفرد، باعتباره محور عملية التعلم، وبالسياق السياسي الذي يشكل القاعدة الأساسية لتحسين نوعية التعليم والنهوض بأداء المؤسسات التربوية، بحيث يجعل منها قاطرة للتحول المجتمعي.
2. تكوين نخب سياسية وقيادات تربوية عربية مقتنعة بضرورة الرهان على رأس المال المعرفي كأساس للاستثمار في المستقبل واعية لجملة التحديات الداخلية والخارجية التي يتطلب من النظام التعليمي الرسمي وغير الرسمي توفير الاستجابة لها، ومدركة لطبيعة الإصلاحات المطلوبة في العملية التعليمية وعناصرها الأساسية على المستويات المختلفة.

وذلك أمر بالغ الأهمية، حيث أن الوضوح المقترن بالإرادة السياسية يعد الشرط الأساس لنجاح جهود التجديد التربوي، وإن الإصلاحات التي تدعمها تلك الإرادة هي التي تحدث التغير وتضمن استدامته.

3. تبنّي المنظور بعيد المدى في عمليات التطوير والإصلاح التربوي لدى بعض الدول كجزء من عملية إعادة الهيكلة، تطال الاقتصاد الوطني، والجوانب الاجتماعية، واعتماد مبدإ التدرج بدلاً من «علاج الصدمة»، وإدراك أن إنتاج المعرفة هو نشاط اجتماعي واقتصادي في آن واحد.

ومما يدفع إلى ضرورة ربطه بمنظور التحول الشامل وأهمية إيجاد توازن مرحلي ما بين التخلّي عن الأساليب والممارسات التدريسية، والأهداف والمضامين التعليمية التقليدية والتي لم تعد مطابقة تاريخياً وبين اعتماد المستجدات، وكذلك إيجاد التوازن ذاته بين التخطيط وما يقدمه من رؤى معيارية ومابين التطبيق الذي يراعي مبدأ عدم القفز على الواقع.

4. الوعي بما يمكن أن ينجم عن تطوير النظم التعليمية من زيادة الاعتماد على التقنيات، وبما يمكن أن يفرضه ذلك من تكاليف على الأفراد والأسر، جراء بروز فجوة جديدة بين من يملك المعرفة ومن لا يملكها من البلدان العربية والتي قد تفوق في آثارها وتبعاتها الفجوة المادية القائمة حاليا بين هذه الأقطار، مما يؤدي إلى بروز ظواهر جديدة للإقصاء الاجتماعي، وتفاقم التباين والفروق بين هذه البلدان، وعليه فإن على الدول العربية أن تتفق على ضرورة الالتزام بتوفير التعليم راقي النوعية وللجميع ودون إقصاء يقوم على أساس العرق واللون أو العقيدة أو الجنس أو التوزيع الجغرافي. وكذلك على ضرورة الربط بين الكفاية في توظيف الموارد والعدل في التوزيع، وأهمية دراسة التكاليف الاجتماعية المحتملة والتحسب لها مسبقاً، والتي قد تفرزها الإصلاحات في القطاع التعليمي كجزء من عملية الإصلاح وإعادة الهيكلة في القطاعات الأخرى.

5. التوسع النسبي والملحوظ في مساحة المشاركة في صنع القرار التعليمي في البلدان العربية، وفي مراجعة وتحليل السياسات، ورسم البدائل والحرص على استحصال القبول الاجتماعي للإصلاحات المقترحة، والعمل على تحقيق الإجماع بشأنها، وذلك بالاستفادة من الاتساع الذي بدأت تشهده قنوات التواصل والتشاور المختلفة، وفي ذلك مؤشرات إيجابية باتجاه الشفافية والمساءلة.

6. وفي السياق ذاته، هنالك بدايات في توسع مشاركة تنظيمات المجتمع المدني، والعمل غير الحكومي في حقل التعليم غير النظامي، وفي تنفيذ حملات محو الأمية ومشروعات تنمية المجتمعات المحلية التي يحتل الاهتمام بالتعليم، وتوظيف العمل الجماعي للنهوض به جزءاً منها.
7. استعداد العديد من الحكومات العربية لفتح قطاع التعليم أمام استثمارات القطاع الخاص للمشاركة في توفير خدمات التعليم النوعي، مما يساعد على زيادة الإنفاق في عمليات التطوير، وعدم اضطرار الحكومات إلى اللجوء إلى تخفيضه.

من جانب آخر، هنالك تزايد ملحوظ في المؤسسات التي تنتج المعرفة في البلدان العربية، وتساهم في عمليات التعلم والتأهيل خارج عملية التمدرس والنظام التعليمي الرسمي.

8. ثمّة محاولات باتجاه اللامركزية في التخطيط للتعليم، وإشراك المجتمعات المحلية في اتخاذ القرار وفي العمل الجماعي لتحسين الخدمات التعليمية المحلية وتسيير عملها والمساهمة في تحمل تكاليفها، بالإضافة إلى تطويع المناهج في سياق الحاجات والممارسات المحلية.
9. اعتماد المعايير والبحوث العلمية في تصميم الإصلاحات التعليمية لدى بعض الدول وتطبيقها، واتباع منهج التجريب، وقياس الأثر، وحساب العوائد على الفئات المستهدفة.
10. الارتقاء النسبي بمستوى الإطار التدريسي في التعليم ما قبل الجامعي من ناحية التأهيل وإعادة التأهيل.
11. التوسع في ممارسات التشبيك بين مؤسسات البحث العلمي، وكذلك بين مدرّسي التخصص الواحد، وتطوير منظومات الإحصاء التربوي في البلدان العربية .
12. التشجيع على البحوث والدراسات التي تحاول أن تنفتح على الجديد في وجهات النظر والفلسفات والمقاربات الدولية لإصلاح المدرسة وعملية التمدرس، واختبار أثر ذلك على المقررات الدراسية والمنهج والكتاب المدرسي، وطبيعة ما يتوجب أن يدخل من تحوير على محتوياته مع التوسع الذي تشهده قنوات التعلم الأخرى، إضافة إلى التغيرات اللازمة في مفهوم التعلم والتفاعل الصفّي وطرق التقويم والقياس.
13. وضع المخططات والبرامج لاستخدام التقنيات الجديدة للمعلوماتية في نقل المعرفة وإنتاجها، والشروع في تنفيذ خطط تدريجية لتعميم استخداماتها في مختلف المراحل التعليمية.

وإضافة إلى أخذ أبعاد هذا الواقع العربي بعين الاعتبار، فإن الخطة التنفيذية في صياغتها لأهدافها وسياساتها وبرامجها تتأطر كذلك بالاستراتيجيات العربية الكلية والقطاعية لتطوير النظام التعليمي العربي وبالذات استراتيجية تطوير التربية العربية وتحديثاتها، كما تستند الخطة على وجه الخصوص إلى « تقرير الأمين العام حول تطوير التعليم في العالم العربي «الذي تمّ عرضه على مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمّة (الدورة العادية (19) الرياض – المملكة العربية السعودية" ممّا يشكل إطارا مرجعيا للعمل العربي المشترك في المجال التعليمي والتربوي يحفز على الحاجة إلى التجديد لمواكبة التغير والتطور في الواقع العربي وفي العالم، ويدعو إلى ضرورة استيعاب الثورة العلمية والتقنية ومتابعة تطوراتها وانعكاساتها على تعريف الفرد المتعلم وأنماط تعلمه،ودور المؤسسة التربوية في تلبية ذلك، وتوثيق التعاون التربوي والثقافي والعلمي مع الثقافات العالمية، والتفاعل مع الفكر التربوي الحديث والانفتاح على الجهود العلمية والعملية، وعلى التجارب الناجحة لتطويعها عربياً والاستفادة من تصوراتها وآلياتها ، وجعل المؤسسة التربوية العربية في واقع نشاطها ميداناً للتجديد، ولتوفير التعليم راقي النوعية للجميع.

وفي هذا السياق، فإن الخطة التنفيذية في اختيارها للغايات والأهداف الاستراتيجية والسياسات للنظام التعليمي العربي الجديد، وضعت تصوّرا للعقدين القادمين يتمثل فيما يأتي :

1.1 خلق وإتاحة الفرص للتعليم للجميع، وتعزيز عدم السماح للفجوة المعرفية أن تنشئ واقعاً اجتماعياً واقتصادياً جديداً.بمعنى ضمان تمتع جميع التلاميذ والطلبة والكبار ذكوراً وإناثاً وذوي الاحتياجات الخاصة بحق طلب المعرفة، وتوسيع المدارك الحياتية، والوعي بالمتغيرات المحيطة، وتعزيز احترام الذات والاستقامة، كي يتمكن الفرد المتعلم من امتلاك القدرات والمهارات التي تساعده على المشاركة الفاعلة في المجتمع، وتمكنه من الحراك الاجتماعي، وتحسين مستوى رفاهه المعيشي .

ويشكل ضمان هذا الحق، أحد مقومات تشييد البنية التحتية للمجتمع الديمقراطي، حيث يندرج حق الاستنارة الفكرية، والتمكن من آليات المعرفة، وتمتع المواطن بفرص التعليم والتعلم في إطار مبدإ توسيع المشاركة الشعبية، وفي إطار التنمية المتوازنة التي تحد من مظاهر الإقصاء الاجتماعي ضمن إطار حقوق المواطنة ومسؤولياتها تجاه الآخر وتجاه الوطن والأمة.

ويتطلب تحقيق هذه الأهداف الطموحة زيادة مرونة المؤسسة التعليمية واستقلاليتها، والنهوض.بمستوى الحريات الأكاديمية والبحث العلمي، وعدم استخدام المنظومة التعليمية سياسياً وإيديولوجياً.

2.1 المواكبة والعلاقة بالواقع وباستشراف المستقبل، إذ يمكن للخطة التنفيذية أن تختبر مدى مطابقة السياسات والبرامج المقترحة للواقع وقدرتها على التجدد، وذلك باستخدام معايير متعددة :

أولها: مدى الاستجابة للنهوض بمستوى المجتمع والاقتصاد الوطني، ومدى الوعي والإحاطة بالتغيرات الإقليمية والدولية.

وثانيها: مدى الاستجابة لحاجات الفرد المتعلم وفق الواقع الجديد، ووفق المستقبل الذي ينتظره في الحياة العملية.

وثالثها : مدى استجابة المقاربات المختارة للطلب في سياق العولمة، وثورة المعلومات والاتصالات، والاعتماد المتزايد على المعرفة كعنصر أساسي من عناصر النمو والتنمية، وزيادة القدرة التنافسية للمجتمعات العربية، وديمومة رفاهها المادي والاجتماعي – الثقافي.

3.1 الكفاية في توظيف الموارد، وضمان تحقيق الأداء التعليمي عالي المردود فردياً واجتماعياً، إذ تهتم الخطة التنفيذية عند إقرار اختيار نشاطاتها بتقييم مدى الأثر الذي يحدثه النشاط المعيّن في العائد على التعلم، ويشمل ذلك التقييم كلا من المدخلات والعمليات والمخرجات، ويعالج الجوانب المختلفة لأداء النظام التعليمي، سواء من الناحية الإلزامية أو الحدّ من الإهدار التربوي، وإعادة النظر بمفهوم الفشل الدراسي، وتوفير المزيد من الفرص للمتعلم، ومدى نجاح العملية التربوية في تحقيق مخرجات مطابقته لتوقعات المجتمع والاقتصاد الوطني.

كما تهتم بأن يكون التطوير التعليمي انتظامياً وقائماً على معايير واضحة للتعلم، وتتناول تقييم ملكات الرياضيات، والعلوم، واللغة، وتحديد ما يمكن تحويره من أهداف ومناهج عملية التعلم في هذه الميادين الحساسة والتي ستكون بمثابة القاعدة للتعددية المعرفية المطلوبة من الخريج في واقع الاقتصاد المعرفي، والحكم على مدى استيعاب التلميذ والطالب لتلك المواد، وطبيعة تدريسها واستخداماتها في التفاعل الصفي داخل المدرسة، وقدرة المنهج الدراسي على تحويلها إلى مهارات وممارسات سلوكية.

يتناول هذا الجانب كذلك معايير حساب التكاليف والعوائد، واقتراح البدائل. كما يتدارس العلاقة بين «التعليم» و»التدريب»، والمكونات والأطر المؤسسية الأخرى لبناء «رصيد رأس المال البشري» وتطويره.

هذا إضافة إلى حساب العلاقة بين المخرجات التعليمية ومتطلبات سوق العمل، وطبيعة أداء الخريجين ومستوياتهم المهارية، والعلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص،

والمؤسسة التعليمية والمؤسسة الإنتاجية، ومؤسسات المجتمع المدني، وكذلك العلاقة بين التعليم النظامي والتعليم غير النظامي.

ولعل الأهم من ذلك كله هو توفير إطار إنجاز أفضل لتكوين رأس المال المعرفي من خلال أداء يقوم على أساس «التعلم مدى الحياة»، واستخدام التقنيات الجديدة، والتأكيد على البعد الكوني في تكوين الفرد المتعلم.

إنّ هذه الخطة التي أجملنا ملامحها، وأهدافها، ووسائلها، وتصوراتها تأتي تنفيذا لقرار القمة العربية رقم « ق.ق: 354 د.ع. (18) الخرطوم مارس 2006 بشأن تطوير التعليم في العالم العربي، والذي نص على « الطلب من الأمين العام تشكيل فريق رفيع المستوى من الخبراء للنظر في وضع التعليم في العالم العربي في مختلف درجاته وجوانبه، ووضع التوصيات اللازمة للنهوض بالتعليم في العالم العربي» .

وبناء على توجيه معالي الأستاذ عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية، في المؤتمر الخامس لوزراء التربية والتعليم العرب المنعقد في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية يومي 10 و11 سبتمبر 2006، بشأن تنفيذ قرار القمة، وبعد مناقشة المؤتمر للقرار ومرئيات معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية، ووثيقة إصلاح التعليم في الوطن العربي من منظور استراتيجية تطوير التربية العربية في صورته المحدثة التي اعتمدها المجلس التنفيذي للمنظمة في دورته 83 تونس، مايو2006، أوصى المؤتمر: «الإسراع بتشكيل فرق بحثية متخصصة لتقديم مقترحات وآليات عملية لإصلاح التعليم ورفعها إلى المنظمة لتتولى إعداد التقرير المطلوب بالتعاون والتنسيق مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تمهيداً لعرضه على المؤتمر العام للمنظمة (ديسمبر 2006) ورفعه إلى معالي الأمين العام للجامعة العربية.

بناء على ذلك، وبالرجوع إلى تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية حول تطوير التعليم في العالم العربي، قامت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بإعداد هذه الخطة وفق المراحل الآتية:

1. مخاطبة معالي وزراء التربية والتعليم في الدول العربية بشأن إمداد المنظمة بخططها الوطنية لتطوير التعليم وإصلاحه، وتقديم تصورات ومقترحات عملية أو تجارب وخطط مستقبلية في مجال تطوير التعليم. وقد تلقت المنظمة ردود الدول الآتية «الأردن، البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، قطر، الكويت، المغرب، مصر، اليمن، إضافة إلى مكتب التربية العربي لدول الخليج.

2. تكليف فريق بحث من الخبراء المتخصصين رفيعي المستوى بوضع وثيقة تنفيذية لتطوير التربية والتعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، وقد عقد الفريق عددا من الاجتماعات في مقر المنظمة لتحديد الآليات، ووضع الهيكل العام للوثيقة. وقد اتفق أن تتضمن الوثيقة عملية التطوير لمختلف مستويات التعليم ومجالاته « التعليم قبل المدرسي، والتعليم الأساسي، والتعليم الثانوي، والتعليم المهني والتقني، ومحو الأمية وتعليم الكبار، والتعليم العالي والبحث العلمي».
3. قام فريق العمل بإعداد الوثيقة في صورتها الأولية، وتمت طباعتها وإرسالها إلى معالي السادة وزراء التربية والتعليم والوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الدول العربية، والسادة المسؤولين عن التعليم الفني والتقني، وملتمسة منهم مد المنظمة بآرائهم ومقترحاتهم لتطوير الوثيقة تمهيدا لعرضها على الدورة القادمة لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة.
4. تمّ عرض وثيقة الخطة على المجلس التنفيذي للمنظمة في دورته 84، وعلى المؤتمر العام في دورته 18 ديسمبر 2006 الذي أوصى: دعوة المدير العام إلى استكمال إجراءات التنسيق مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، بشأن وضع الوثيقة في صورتها النهائية، وتقديمها إلى القمة العربية في دورتها القادمة مارس 2007.
5. عمّمت الوثيقة على الدول العربية والمنظمات الإقليمية والدولية لإبداء آرائها وملاحظاتها، واقتراح ما تراه من تعديلات أساسية قبل تقديمها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. وتلقت المنظمة ملاحظات ومقترحات من الدول الآتية «الأردن، البحرين، الجزائر، السعودية، سوريا، عمان، الكويت، ليبيا، لبنان، مصر، المغرب» إضافة إلى منظمة اليونسكو في باريس ومكتبها الإقليمي في بيروت، وتم استيعاب معظم ملاحظاتها التي تتصل بمضمون الخطة.
6. ترجمت وثيقة الخطة إلى اللغتين الإنجليزية والفرنسية وتمّ تعميمها على المنظمات الدولية.
7. وعقد اجتماع مشترك بين المنظمة واليونسكو ومجلس أوروبا لمناقشة وثيقة الخطة، والتعرف على آرائهما ومقترحاتهما بشأن، تطويرها.

وفي ضوء كلّ ما تقدم تم تعديل وثيقة الخطة، وقدمت إلى الاجتماع التنسيقي الذي عقدته الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة في الفترة 17 - 19 فبراير 2007، لمناقشة الخطة ووضعها في صورتها النهائية.

كما تولّى الاجتماع وضع موجز لوثيقة الخطة ومشروع قرار القمة العربية التاسعة

عشرة بهذا الشأن.

- قدّمت الخطة إلى اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي التحضيري على مستوى القمّة =د ع / 19 على مستوى كبار المسؤولين – الرياض 25–24 مارس 2007. وقد أوصى المجلس بإدراج الخطة في إطار جدول أعمال القمّة.
- قدمت الخطة إلى مجلس الجامعة العربية على مستوى القمّة في دورتها (19) الرياض 29–28 مارس 2007 الذي قرر الآتي :
  - الإحاطة علما بتقرير الأمين العام حول تطوير التعليم في الوطن العربي.
  - تكليف المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلـــوم بالتعـــاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وبالتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية ذات العلاقة لاستكمال خطة العمل لتطوير التربية والتعليم والبحث العلمي في ضوء آراء الدول العربية بشأنها، لوضعها في صياغتها النهائية وإقرارها من قبل المؤتمر العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ومن ثم عرضها على اجتماع الدورة القادمة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي تمهيدا لعرضها على مجلس الجامعة على مستوى القمّة.
  - قامت المنظمة بمخاطبة وزارات التربية والتعليم والتعليم العالي والبحث العلمي والتعليم الفني والمهني لإبداء آرائها وملاحظاتها حول الخطة وتلقت ردود الدول العربية الآتية : (الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، جيبوتي، سوريا، السعودية، سلطنة عمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، مصر، موريتانيا، اليمن). وقد تمّ استيعاب جميع ملاحظاتها ومقترحاتها بشأن تطوير الخطة .

وتنفيذا لقرار القمة عقد المؤتمر العام الاستثنائي الرابع للمنظمة في تونس يومي 13 و 14 يوليو 2007، وبعد مناقشة التعديلات وتوصيات ومقترحات الدول أصدر القرار (رقم م ع / د أ س 4 / ق 1) الذي نص على :

* الإشادة بالخطة المقدمة من قبل معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية ومعالي المدير العام للمنظمة.
* اعتماد خطة تطوير التعليم في الوطن العربي : (التربية والتعليم العالي والبحث العلمي).
* إعلان الأعوام 2008 – 2018 عقدا عربيا للتعليم في الوطن العربي.
* دعوة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالتنسيق مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى تشكيل لجنة من الخبراء العرب لوضع آليات متابعة تنفيذ الخطة والتمويل

المطلوب لها، وعرض نتائج أعمالها على المجلس التنفيذي للمنظمة لإقرارها في دورته القادمة، ومن ثم العرض على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته القادمة تمهيدا لعرضها على القمة العربية في دورتها العشرين بدمشق 2008.

* توجيه الشكر إلى المدير العام للمنظمة ومعاونيه على الجهود المبذولة في إعداد خطة تطوير التعليم في الوطن العربي.

– وتنفيذا لقرار المؤتمر العام الذي نص في أحد بنوده على «دعوة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالتنسيق مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى تشكيل لجنة من الخبراء العرب لوضع آليات متابعة تنفيذ الخطة والتمويل المطلوب لها، وعرض نتائج أعمالها على المجلس التنفيذي للمنظمة لإقرارها في دورته القادمة، ومن ثم العرض على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته القادمة (سبتمبر 2007) تمهيدا لعرضها على القمة العربية في دورتها العشرين بدمشق (مارس / 2008).

تم تشكيل لجنة من الخبراء التربويين لوضع آليات متابعة متنفيذ خطة تطوير التعليم في الوطن العربي وعقدت اجتماعها في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية يومي 25 ، 26 يوليو 2007 برئاسة معالي الأستاذ / عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية، حيث تم وضع الهيكل العام للآليات وتكليف أعضاء اللجنة باستكمال وضع الآليات بصورتها النهائية، كما عقدت اللجنة اجتماعها الثاني بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في الفترة 3 – 6 سبتمبر 2007 لمناقشة آليات متابعة تنفيذ الخطة وتنقيحها، وفي ضوء ما سبق أوصت اللجنة بإقرار الآليات في صورتها النهائي. وعرضها على المجلس التنفيذي للمنظمة للنظر في إقرارها، وعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته القادمة.

– تم عرض الخطة وآليات متابعة تنفيذها على المجلس التنفيذي للمنظمة في دورته 86 المنعقدة في القاهرة خلال الفترة 7 – 10 سبتمبر 2007، وبعد التأكد من التعديلات التي تمت على الخطة، ومناقشة آليات متابعة وتنفيذ وتمويل الخطة أصدر المجلس قراره رقم (م ت د / 86 / و 7 – أ) الذي نص على :

– التأكيد على إدخال التعديلات التي أجريت على خطة تطوير التعليم في الوطن العربي التي أقرّت من قبل المؤتمر العام في دورته الاستثنائية الرابعة، والتأكّد من ذلك.

– الموافقة على وثيقة آليات متابعة تنفيذ وتمويل الخطة المعدّة من قبل الخبراء العرب المكلّفين.

– إحالة الخطة المعدّلة وآليات متابعة التنفيذ والتمويل المطلوب وملاحقها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته القادمة، تمهيدا لعرضها على القمّة العربية في دورتها العادية العشرين بدمشق 2008.

– الإحاطة بالخطة الوطنية لتطوير التربية والتعليم في فلسطين لمواجهة التحديات الناجمة عن واقع الاحتلال من خلال ما عرضه عضو المجلس التنفيذي عن دولة فلسطين، على أن تدرج هذه الخطة ضمن ملاحق «خطة تطوير التعليم في الوطن العربي». ويدعو المجلس التنفيذي المدير العام إلى إحالة الخطة المذكورة إلى اللجان المختصة بمتابعة قضايا الدول العربية ذات الاحتياجات الخاصة في خطة تطوير التعليم، وفي مقدمة هذه الدول، دولة فلسطين.

– وفي ضوء هذا القرار، أعدت المنظمة الصيغة النهائية للخطة، متضمنة آليات التنفيذ والتمويل، وعرضتها على القمة العربية بدمشق (29 – 30 مارس 2008) مرورا بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية.

– اعتمدت القمة العربية بدمشق «خطة تطوير التعليم في الوطن العربي» في صيغتها النهائية، وأشاد القرار الصادر عنها في هذا الشأن بجهود المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في إعداد هذه الخطة وكلفها بمتابعة تنفيذها، بالتنسيق مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

كما قررت القمة دعم موزانة الألكسو في ضوء البرامج والأنشطة المدرجة، بهدف تنفيذ الخطة وبما يعزز قدرة المنظمة على هذا التنفيذ.

وقد أقرّت القمة في ديباجة القرار الذي اتخذته في هذا الصدد «بالأهمية القصوى لعملية تطوير التعليم والإصلاح التربوي كجزء من عملية الإصلاح السياسي والإقتصادي والاجتماعي والثقافي المتكامل، والاهتمام بالتربية على أسس المعرفة والمواطنة وحقوق الإنسان».

كما أكدت القمة «على أن التعليم يعد أحد الركائز الأساسية للوصول إلى التنمية الشاملة والعامل الرئيسي للسلم وتعزيز الأمنين الوطني والقومي والعربي».

وختاماً، يتوجب القول بأن هذه الخطة تشكل قفزة نوعية جديرة بأن تدفع باتجاه الترويج لثقافة التعلم راقي النوعية للجميع في الوطن العربي، وكسب ثقة الملوك والرؤساء والأمراء العرب لتوفير الدعم السياسي لهذه الثقافة التي تدعمها قيم ومعتقدات بأهمية

التنمية الإنسانية في تراثنا العربي الإسلامي، وبأهمية طلب العلم من المهد إلى اللحد، وبضرورة إعطاء الأولوية للاستثمار في رأس المال المعرفي لدعم الرؤية الشاملة لتطوير المجتمع العربي، وإعداده لواقع القرن الحادي والعشرين.

وستحتاج هذه الثقافة إلى مظاهر عديدة من بينها :

- منظومة قيمية تضع المتعلم، في محور الأشياء، وتتبنى شعار «المجتمع المتعلم».
- إعادة النظر بمعنى التمدرس، وبمعايير النجاح والإخفاق المدرسي، والتسليم بأن الفشل ليس بحالة عضوية في النظام التعليمي، وأن كافة الطلبة يمكن أن يتعلموا إذا ما توفر لهم الوقت والتدريس الملائم، لذلك فإن الفرص تبقى مفتوحة مدى الحياة.
- التزام لا يلين بالعوائد ذات التوزيع العادل، وإرادة قوية في تطوير وتقديم مختلف البدائل لتوفير المدخلات والعمليات اللازمة لتحقيق ذلك.
- القيام بعملية تطوير شاملة لا تقتصر ببساطة على تعريف النتائج ووضع المعايير التربوية، بل تهتم، وباستمرار، بالوسائل والعمليات التربوية والمهارات التعلمية التي يمكن أن توفر التعليم راقي النوعية الذي يستجيب للمعايير المرسومة ويحقق النتائج المتوقعة .
- تبني أطر تمويلية واقعية، والإصرار على ضرورة الوصول إلى هدف تعميم التعليم راقي النوعية للجميع، واستخدام المرونة والحلول المبتكرة لإيجاد مصادر متعددة، وإجراء مختلف حسابات التكلفة والفاعلية والممارسات والتجارب التدريسية وبدائل الإنفاق، واسترداد التكاليف عن طريق العون الجماعي المحلي أو عن طريق الشراكة مع القطاع الخاص، وتشجيع المؤسسات غير المتوجهة للربح، والاعتماد على الجهود الطوعية لتنظيمات المجتمع المدني.

إن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تشعر بالسعادة وهي ترفع هذه الخطة إلى الجهات المسؤولة في الأمة العربية، آملة أن تحظى بالاهتمام والقبول، شاكرة لمعالي الأمين العام لجامعة الدول العربية الأستاذ عمرو موسى ثقته التي وضعها فيها، وفي خبرائها بصفتها بيت العرب الثقافي والتربوي والمنظمة المتخصصة في شؤون التربية العربية تنفيذا وممارسة، وإنها ستكون أكثر سعادة وغبطة أن تحظى هذه الخطة بمباركة القادة العرب، وكلّ أبناء الأمة العربية، والله الموفق والهادي إلى خير السبل.

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

لم يشهد العالم في تاريخه الطويل من ظواهر التغيير في شدّتها وسرعتها وعمق آثارها واتساع مداها مثلما يشهده في الوقت الراهن. لذلك فإن مواكبة التغير أصبحت أمرا حتميا بالنسبة إلى الوطن العربي. ولكن لابد لهذا التغير أن يكون رشيدا، مستندا إلى رؤية كلية واضحة واستراتيجية وخطط سديدة، بدلا من أن يكون انتقائيا أو عشوائيا، إذ في كلتا الحالتين، تكون الخسارة ويصبح التخلف عن ركب الحضارة أمرا أكثر عمقا. وإذا ما كان الفرق في الفجوة سنوات، فإنه قد يصبح عقودا وربما قرونا يصعب عندها تلافي الخطر المحدق بالأمّة وبالتالي تضيع عليها فرص ثمينة للتطوّر واللحاق بالركب العالمي السريع في نموّه وتطوّره.

إستراتيجية تطوير التربية العربية المحدثة – 2006
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

2. التعليم والتعلّم في القرن الحادي والعشرين

لابد من الإقرار بداية بأن معمار التعليم والتعلم، والهندسة المعرفية قد بدأت تتمتع بقدر عال من الدينامية والتغير في الهياكل والمضامين. كما أن العديد من تصميمات ذلك المعمار الجديد ما زالت في الواقع قيد التشكل في ظل التحولات الجارية نحو صيغ مجتمعية ستقوم أساساً على الاستخدامات الموسعة في الحياة اليومية للمعلومات والاتصالات وعلى القاعدة المعرفية .

وتأتي مثل هذه التغيرات في الهياكل والمضامين وفي التصميمات ضمن واقع اقتصادي اجتماعي وسياسي وتقني جديد،وتأثيرات متداخلة للقوى الفاعلة والمؤثرة التي تدفع باتجاه التغيير الحتمي للمعمار القديم. ويمكن حصر تلك التغيرات الحادة بما يلي:

- نتائج البحث والمعرفة الجديدة حول الطبيعة البشرية، وحول إمكانات العقل البشري والقدرات الكامنة لدى الفرد التي يمكن تثويرها واستثمارها من خلال عملية التعلم.
- الثورة الهائلة في تقنيات المعلومات والتواصل، وما أتاحته من تطوير واسع للقدرات الإدراكية خاصة بين الجيل الجديد، ومن كسر لاحتكار حيازة المعلومة من قبل القلة، وبناء جسور الاحتكاك الذي أتاحته العولمة وقنواتها بين الأفراد والمؤسسات عبر الزمن والمكان والفضاء والسياقات المختلفة.
- لقد أدى ذلك إلى وجود مطالب جديدة على نظم التعليم والتعلم من أجل وضع تصورات وبرامج أوسع للمواطنة وللتربية على حقوق الإنسان والديموقراطية والمشاركة الاجتماعية، وتوفير القدرات المطلوبة لبناء مواطن واسع الاطلاع، وذي حس عال بالمسؤولية، والعمل على غرس القيم والاتجاهات والمهارات الثقافية، وحق الاختلاف وفهم الرأي الأخر واحترامه، والتسلح بمهارات تحليل المعلومات وتدقيقها، والحكم على مدى مصداقيتها من خلال تشخيص مراجعها وغاياتها، والتمكن من أدوات التعلم المستمر وأساليبه، واكتساب المزيد من المعرفة مدى الحياة.

- التحديات التي بدأت تواجهها عمليات التنمية واستراتيجيتها وغاياتها، وبالأخص في بلدان العالم النامي، وضرورة التخطيط الاستباقي، وتوفير الجاهزية للدخول إلى اقتصاد العولمة الذي ما انفك يزداد اعتماداً على المعرفة والمهارات ورأس المال الفكري للمواطنين، والتنظيمات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.
- الضغوط الهائلة والتحديات التي تواجهها المؤسسات والأنظمة التعليمية والتعلمية من أجل أن تنشئ نظماً مغايرة تتجاوز القديم وتواكب التغيرات الجارية، وأن توفر التعليم الجديد وتتيحه للجميع وفق تقنيات متطورة، وبحسابات دقيقة لما يمكن أن يفرزه الإقصاء الاجتماعي في حالة اقتصار المعرفة المتطورة على القلة، إذ إن لذلك تكاليف اجتماعية وفجوات بالغة الخطورة قد تأتي بمعنى جديد للتفريق بين من يعرف ومن لا يعرف يفوق الفروق المادية.
- التغيرات التي طرأت على هيكل الأسرة وتكوينها وعلاقاتها، فالعلاقة بين الصغير والكبير، وعبر الأجيال المختلفة، مصحوبة بالأثر المتسارع لوسائل الإعلام، أدت إلى أن يطور الجيل الجديد رؤية مغايرة للمجتمع، وأن يحدد مكاناً جديداً له في إطار ذلك. كما أن زيادة المخزون المعرفي لهذه الشريحة الواسعة نتيجة الإنتاجية المتزايدة للمعلومات قد أثرت في وعيهم بذاتيتهم، ووسعت من قنواتهم التعبيرية.

ولا نختلف في القول بأن مثل هذه الظواهر الجديدة سيكون لها انعكاساتها على معنى التعليم والتعلم وعلى العملية التربوية بجميع أبعادها، وقد بدأت التساؤلات تطفو على السطح في الآونة الأخيرة حول ما إذا كان التعليم المنظم في المدارس والتعلم داخل جدران الصف الدراسي قادرين على مجابهة التحديات المعرفية الجديدة، وهل يمكن اعتبار ذلك المصدر الأوسع للمعرفة؟ أم أن علينا أن نعيد تعريف مصادر المعرفة في المجتمع وتحديدها، ونعمل على انفتاح المدرسة على المحيط.

ودون شك سيبقى التعليم النظامي مصدراً أساسياً لاكتساب المعرفة، إلا أنه لن يكون قادراً على أن يبقى العمود الأوحد الذي سيقوم عليه معمار مجتمع المعرفة الجديد وحل مشكلاته، على الرغم من أن عملية البناء والتطوير والاستعداد للقادم لن تتم دونه.

وإذا ما أردنا أن نستشرف أبعاد التعليم في القرن الحادي والعشرين مستنيرين بأثر

التغيرات المشار إليها أعلاه، فبالإمكان رؤية المعمار التعليمي الجديد قائماً على أعمدة أربعة وكالآتي:

1.2 التعلم من أجل بناء القدرة الشاملة وتكوين الشخصية العارفة: بمعنى تمكين التلميذ والطالب من التحكم بأدوات المعرفة ذاتها، وذلك عن طريق تطوير ملكات الذاكرة والتخيّل والرشد في اتخاذ القرار وبلورة وحل المشكلات، والقدرة على التفكير بصورة متسقة ونقدية. وبمعنى آخر فإن التمكن من أدوات المعرفة هو بمثابة تطوير عملية الاكتشاف والتحقق والتي تتطلب تعاملاً مختلفاً مع الموضوعات التي تطرحها عملية التدريس في الحقل المعرفي المعين، وتبتعد عن المألوف بتزويد المتعلم بكم محدود من المعلومات والمعارف القائمة على الحقائق التي يقدمها المنهج الدراسي التقليدي عادة.

وتجدر الإشارة بهذا الصدد إلى أن النظام التعليمي المدرسي ومنذ بداياته لقرون خلت قد قام على أساس (ندرة المعلومات)، وبذلك يتم نقل المعرفة من المدرس إلى الطالب، وبفرضية أن المدرس (يعرف) والطالب (لا يعرف)، وأن العملية التعليمية تتمحور عندئذ حول المدرس، وعلى الطالب أن يعمل على حفظ وترديد مقررات دراسية سرعان ما ينسى غالبها مع التقادم. وفي الواقع فإن أنظمة الامتحانات وقياس الأداء تعمل على التحقق من مدى تمكن الطالب من تضييق الفجوة بين مخزونه المعرفي وبين المعرفة التي قدمها له المنهج الدراسي.

إلا أن الزيادة المتسارعة في تراكم حجم المعرفة المتوافرة، واتساع وتشعب قنواتها وانتشارها وإتاحتها بشكل واسع في المجتمع ووصولها إلى الجميع قد أدخل العالم في عصر (وفرة المعلومات)، الأمر الذي أدى إلى أن المصادر المعرفية للطالب ومخزونه المعرفي قد تجاوز بكثير المقرر الدراسي. وبالنتيجة أصبح لدينا مدرس (يعرف) وطالب (يعرف)، مما بدأ يؤثر جذرياً في طبيعة التفاعل الصفي، وفي العملية التعليمية برمتها، والتي أصبحت متمحورة حول الطالب مما دعا إلى أن ينحسر دور المدرس في تسيير حصول الطلبة على المعرفة من خلال التبصير بالأدوات التي تبحث وتعالج المعلومات والحقائق والفرضيات، وتوزيعهم على شكل مجموعات للقيام بمشروعات بدلاً من الاقتصار على ما يوفره الكتاب المدرسي من معارف.

ويمكن الإقرار، وبثقة، بأن هذه المقاربة الجديدة للعملية التعليمية تعد بمثابة ثورة في النظرية والممارسة التربوية. وقد فرضتها على النظام التعليمي والتربوي مسؤولية تطوير المجتمع العارف والمتعلم والتمهيد للتعلم المستدام مدى الحياة. وعليه فإن الوسيلة الوحيدة للمؤسسة التعليمية للمشاركة في تحقيق تلك الغايات المعقدة هي عن طريق تهيئة المتعلم وتمكينه من أدوات المعرفة ومن بناء شخصية القدرة الشاملة ، وتعليم المتعلم كيف يتعلم.

ومن هنا فإن العائد التعليمي المتمثل برصيد القدرة الشاملة يتجلى عند الطالب في أربع ملكات:

1. القدرة على تقييم المعرفة وحيازتها، أي امتلاك القابلية في الحكم على نوع المعرفة بصورة نقدية.
2. القدرة على تمثل المعرفة بمعنى التمكن من تحليلها وتفسيرها.
3. القدرة على تحويل المعرفة المكتسبة ونقلها وتركيبها وتوسيع مضامينها، بمعنى إنتاج المعرفة.
4. القدرة على استغلال الرصيد المعرفي المتراكم في تطبيقات جديدة ، بمعنى استثمار المعرفة.

إن هذا التحول الناشئ من عملية (التمدرس) التي تربط التعلم بالتحقيب وبسنوات دراسية محددة وبنهايات مرحلية إلى التأكيد على منظور (التعلم مدى الحياة) هو جزء مما يشهده مفهوم التعلم في العالم المعاصر والذي بدأ معه الإلحاح على ضرورة الإقلال من أهمية ازدحام المنهج الدراسي بالمواد الدراسية والتفاصيل، واستبدالها بتدريس المعارف والمهارات الأساسية لاكتساب القدرة الشاملة للتحكم بالمتغيرات المحيطة بالفرد المتعلم وإعداده لمراحل تعلم أخرى لا تنتهي مع التخرج.

2.2 التعلم من أجل الفعل والممارسة الحياتية والمساهمة في تحقيق الإنتاجية العالية والعمل ضمن المجتمع البشري،

ويعني هذا القطب تطبيق ما تعلّمه المتعلم من خلال الانهماك في الواقع العملي. إلا أن ذلك يتجاوز التحديد الضيق للمهارات المكتسبة من حقبة التمدرس للقيام بمهام عملية محددة في سوق العمل، إذ أن اقتصاد

المستقبل المبني على المعرفة سيجعل من العمل البشري غير مادي في غالبه، وعليه فإن التعلم من أجل العمل يستدعي أنماطا جديدة من المهارات ، سلوكية وفكرية، وأن تكون التقانة والجوانب المادية مكملة للملكات والقدرات البشرية المتطورة والعلاقات بين الأفراد والمعاملات القائمة على التعقد وعلى الثقة العالية.

وهنا يصبح من بين المعاني الجديدة للتعلم من أجل العمل القدرة على التواصل مع الآخرين بفاعلية عالية، والتوجه والاستعداد لعمل الفريق، والتسلح بالمهارات الاجتماعية في بناء علاقات ذات معنى مع الآخرين، والتزود بالقدرة على التكيف للمتغيرات في عالم العمل وفي الحياة الاجتماعية. وفي تحويل المعرفة إلى ابتكارات وخلق فرص جديدة للعمل، وإلى أخذ المخاطر وإدارة الأزمات عند حدوثها وحلّها.

ومن جانب آخر يفرض الواقع الجديد لأسواق العمل ضرورة تمتع مخرجات المؤسسات التعليمية بالتعددية المعرفية عبر الاختصاصات، الأمر الذي بدأ يؤثر في تعديل مناهج المقررات الدراسية وبقية عناصر العملية التعليمية ومن بينها إعداد المدرسين وهيكلية الأقسام الدراسية.

3.2 التعلم من أجل التعايش المشترك وفهم المجتمع الإنساني ككلّ، وبناء

المواطنة المهيأة للدخول إلى عصر العولمة والانفجار المعرفي واتساع قنوات التواصل في داخل القرية الكونية. ويعد ذلك من بين أخطر التحديات التي تواجهها أنظمة التعليم في العالم، وبالذات في العالمين العربي والإسلامي، ففي ظل التعددية الثقافية للعالم وفهم الشعوب لحقوقها بطريقة أكثر وعياً مقارنة بالماضي نتيجة ثورة الاتصالات والإتاحة الواسعة للمعلومات سوف يصبح من الصعب على أية مركزية ثقافية دولية أن تفرض شروطها ورؤيتها على الثقافات الأخرى، حيث أن ذلك يهدد بانتكاس المسيرة الإنسانية، ويؤدي إلى تراجع عملية التحديث التي أنجزها عصر النهضة والمجتمع المعاصر والقيم الحداثية المصاحبة ، والعودة من جديد إلى صراع الأصوليات.

وفي هذا السياق، فإن التعليم في الوطن العربي يمكن أن يربّي الطالب وفق مستويين يكمل أحدهما الآخر: المستوى الأول هو تعليم الطالب كيفية اكتشاف الآخر،واحترام حق الاختلاف، أما المستوى الثاني فهو استيعاب القيم والغايات المشتركة للبشرية مع الاعتراف بالتمايز بين الأعراق والحضارات، وإدراك أوجه التشابه والاعتماد المتبادل

والتفاهم بين الشعوب واحترام الثقافات المختلفة ونظم قيمها التي تنسجم مع مبادئنا وقيمنا، وأهمية السلام الدولي العادل ونبذ العنف والعدوان وحل الصراعات من خلال الحوار والأمن الجماعي للمجتمع الدولي وفق مبادئ القوانين الدولية وميثاق الأمم المتحدة، وتعزيز حق المقاومة الوطنية ومكافحة الاحتلال والاستعمار.

4.2 التعلم من أجل بناء الشخصية الإنسانية،والذي يشتق أصوله من أن هدف التنمية الإنسانية هو مساعدة الفرد على تحقيق ذاته وتوسيع خياراته وممارسة حقوقه وواجباته وحرية تعبيره وتكوين الحس الهادف الإيجابي في الحياة، وإنجاز التزاماته كفرد وعضو في الأسرة وفي المجتمع وكمواطن وكمنتج ومبدع.

ويتم ذلك من خلال دور عملية التعلم في تطوير الشخصية المستقلة والواثقة من النفس، عن طريق حيازة المعرفة والمهارات والقيم العاملة على تطوير الشخصية بأبعادها الفكرية والأخلاقية والثقافية والجمالية والبدنية. وهذا يعني اعتماد منهج يهدف إلى إثراء ملكات الخيال والابتكار وتفهم القيم الإنسانية الجماعية وتطوير جوانب تفجير الإمكانات الكامنة لدى الفرد المتعلم عن طريق تحفيز الذاكرة وتنشيطها ، واستخدام المنطق العقلاني في الحكم والاستنتاج، وبناء القدرات البدنية، وتعزيز مهارات التواصل والمهارات الاجتماعية، وتطوير التفكير العقلاني، وممارسة القرار المستقل، وغرس حس الانتماء والمسؤولية.

ومع حدوث الانفجار المعرفي والثورة الواضحة في المعلومات واتساع انتشارها وتداولها وتبدل مدارك الطالب، وتعمق دائرة وعيه بما يحدث حوله، بدأت التربية تهتم بالدرجة الأساس بكيفية خلق الشخصية المستقلة، وتنمية التفكير النقدي لدى المتعلم، ومساعدته في بلورة أحكامه الخاصة عما يجري حوله وفي العالم، كي يتمكن في ظل التدفق الهائل من المعلومات أن يقرر بنفسه ما الذي يتوجب عمله في مواجهة الظروف المعقدة في الحياة.

إذ دون التسلح بمثل هذه القدرات فإن مصير الفرد هو التغريب والانغلاق وعدم التمكن من ضمان موقع قدم فاعل في الحياة العملية وواقعها الجديد.

تشتدّ الحاجة إلى تفعيل دور التعليم للإسهام المحفز والمنتج في عمليات التنمية البشرية. ويقتضي ذلك معالجة ما يعترض مسيرته، كمّا وكيفا، من عوائق ومشكلات من داخله ومن خارجه. وتشير هذه الوثيقة إلى التدني في المؤشرات التعليمية في معظم الأقطار العربية مع بداية هذا القرن، رغم الإنجاز الملحوظ الذي تمّ منذ السبعينات من القرن العشرين. ويرجع هذا التفاوت في مداه بين هذه الأقطار العربية لاختلاف نقط البدايات وتوفر الإمكانات فيما بينها. وبصورة إجمالية ما تزال نسبة الأمية مرتفعة في المؤشر الوسطي الذي بلغ في أواخر القرن الماضي حوالي 58 ./. بين الكبار (60–15 سنة)، والفروق واضحة بين نسبة الذكور والإناث، إذ تبلغ حوالي 30 ./. بين الذكور بينما تبلغ بين الإناث حوالي 58 ./. . ثمّ إن معدل القيد (الاستيعاب) للطلاب في مختلف مراحل التعليم الأساسي والثانوي للفئة العمرية (18–6 سنة) لم يتجاوز 85 ./. من تلك الفئة، ويتفاوت من 65 ./. للذكور، وحوالي 54 ./. للإناث. والى جانب هذا التدني الكمي في معدلات القيد تتردد الشكوى من تدني مستوى الجودة في التعليم مقارنة بالمستويات العالمية، بل وبمستويات بعض الدول النامية، ويعزى ذلك إلى عوامل عدّة منها ضعف التأهيل والإعداد للمعلمين، وإلى طغيان عمليات التلقين وثقافة الحافظة، وعدم الاهتمام، في التدريس والامتحانات، بالتركيز على تنمية مختلف قدرات التفكير. ثم إن كثافة الفصول وعدم توافر الموارد المالية اللازمة للتعليم الجيّد في بعض الأقطار تضيف إلى المشكلات الكمية والكيفية في أحوال المنظومة التعليمية.

3. النظام التعليمي العربي الجديد

إن ناقوس الخطر الذي تقرعه استراتيجية تطوير التربية العربية يتطلب عند التفكير بوضع خطة لتطوير النظام التعليمي العربي، أن يتم النظر إليها في إطار التطوير المجتمعي الشامل، نظراً إلى التشابكات الأمامية والخلفية التي تربط التعليم ببقية النظم والمؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية: حيث أن علاقاته وعملياته وعوائده هي انعكاس لما يجري في النظم والأبعاد المجتمعية الأخرى. كذلك على أية خطة ذات جدوى لإعادة هيكلة النظام التعليمي أن تربط، وبإحكام، بين العوامل الداخلية والخارجية في عملية التطوير.

ودون شك فإن معرفتنا حول المستقبل تشوبها السيولة، وعدم الوضوح لما ستحققه التنمية العربية وكيفية تمثلها للواقع الانتقالي، ومدى تمكنها من امتلاك القدرة التنافسية والتعامل، من موقع اقتدار، مع ما سيفرضه عصر المعلومات والاتصالات من تطورات في نظم الإنتاج والإدارة والحكم، وتأثير ذلك كله على طبيعة العقد الاجتماعي الذي سيتبلور بين المواطن والدولة وطرق تفاعل الفرد المتعلم مع المجتمع.

كل ذلك يجعل من إعداد التلاميذ والطلبة العرب للمستقبل مهمة بالغة التعقيد، ويستدعي ذلك من البلدان العربية (منفردة ومجتمعة) إعمال الفكر الاستراتيجي واعتماد مقاربة « التحول الشامل» والاستهداء برؤية مستقبلية بعيدة المدى للهندسة المجتمعية المطلوبة، ورسم المشاهد لما يمكن أن تكون عليه صورة المجتمع في المستقبل، ومستويات القدرة الشاملة التي يمكن أن يمتلكها وطبيعة إنتاج وتوظيف المعرفة اللازمة لدعم ذلك، ورسم معالم النظام التعليمي كأحد أعمدة مثل هذا التحول الشامل والمنتج الأساس لرأس المال المعرفي ورأس المال الاجتماعي والمؤسسي حيث تترافق مع الرساميل التقليدية الأخرى في إحداث التغيير والتطوير.

1.3 التحديات :

يواجه النظام التعليمي العربي تحديات من نوعين تتشابك عواملهما:

1.1.3 تحديات داخلية نابعة من :

1 – أداء المؤسسة التعليمية ذاتها بمدخلاتها وعملياتها ومخرجاتها.

2 – دعم وضع المعلم العربي لكي يحظى بالرعاية المالية والاجتماعية والأدبية اللازمة بحيث يمكن الحصول منه على أداء بجودة عالية.

3 – طبيعة البيئة التي تعمل في إطارها المؤسسة التعليمية، والتحولات العميقة في علاقة الفرد بالمجتمع وبالدولة وفي معنى المواطنة إلى المعنى الجديد للمجتمع المتعلم.

ودون شك فإن الإجابة الواقعية عن تلك التحديات تتطلب التحرك على عدة جبهات:

- توفير الاستقلالية والمرونة للمؤسسة التعليمية (المدرسة بالذات) للقيام بدورها التربوي والتعليمي في التنشئة الاجتماعية وفي خلق الشخصية المستقلة ذات العقل النقدي للصغار بعيداً عن التسييس وأدلجة العملية التربوية.
- مواصلة تحقيق هدف التعليم للجميع، وتحقيق التكافؤ في فرص التعلم داخل المؤسسة التعليمية وخارجها، ومنح تعليم راقي النوعية لأكبر عدد ممكن من التلاميذ.

- تحسين أداء العملية التدريسية (بيئة التعلم) من نواحي المنهج ، مواد التعلم، البنية التحتية، المدرسين والأبنية المدرسية والطلبة وأولياء الأمور.
- مراجعة فلسفة عمليات التعليم والتعلم وأهدافها وجعلها متمحورة حول الطالب،وحول التحكم بالعلوم والتقنيات وعصرنة المضامين التعليمية والإدارة التربوية.
- إعادة النظر بمفهوم « التمدرس» والمرحلة الدراسية ونظم التقويم، والربط بين التعليم النظامي والتعلم مدى الحياة.
- توفير الجاهزية للنظام التعليمي للاستجابة إلى الواقع الاقتصادي الجديد وإنتاج المعرفة وتكوين المتعلم بالشكل الذي يستجيب لإعداد المهارات والخبرات القائمة على الإنتاجية العالية وعلى التعددية المعرفية والمسلح بعلاقات عمل جديدة.
- ربط التعليم بإستراتيجيات :محو الفقر، والقضاء على البطالة، وتوفير التشغيل، وتحقيق التنمية المتوازنة اجتماعياً ومكانياً

3. 1. 2 تحديات خارجية تتمثل بما يلي:

- رهان حيازة القدرة التنافسية الذي فرضته عولمة الاقتصاد، والذي بدأ يفرض على المؤسسة التعليمية تعديلات ضخمة من أجل إعداد متعلمين بمستوى عال من المهارات والاستعدادات عبر شتى التخصصات والمعارف المستحدثة.
- تعاظم دور القوى الخارجية في توجيه السياسات التعليمية.
- تعدد مصادر المعرفة الذي وفرته وسائط المعلومات والاتصال والتي ستحول أنماط التمدرس التقليدية وتعلم الصغار كيفية التعامل مع المعلومة.
- تداخل العلم والتقانة والمعرفة في التأثير على الحياة اليومية، وبروز مهارات وأنماط تفاعل وعلاقات اجتماعية ومهنية جديدة بدأت تؤثر على تعريف الفرد المتعلم وتدعو إلى ضرورة استجابة المؤسسة التعليمية لذلك، وتحضير الطالب إلى مجتمع الغد القائم على المعرفة والعلوم المعقدة والتقنيات.
- دخول مؤسسات اقتصادية للاستثمار في قطاع التعليم.
- الاحتلال الأجنبي في فلسطين والعراق والجولان السوري المحتل من قبل الكيان الصهيوني والمؤامرات التي تتعرض لها بعض الدول العربية الأخرى.

2.3 الفلسفـــة :

تتحدد فلسفة النظام التعليمي العربي في القرن الحادي والعشرين بستة مرتكزات أساسية، تشكل بحد ذاتها الإطار لتحديد الغايات والأهداف المتبناة:

1 – ضمان التعليم للجميع كحق من حقوق الإنسان (القراءة، الكتابة، الحساب وامتلاك القدرات الأساسية للتعامل مع الحياة بطريقة تليق بالكرامة الإنسانية).

2 – تمكين المتعلم من أدوات المعرفة (تقييم المعرفة وحيازتها، تحليلها، تفسيرها، وإنتاجها واستثمارها)، وتزويده بالمهارات والخبرات لزيادة إنتاجية الإنسان، وتعزيز دوره المساهم في إحداث التغير والتطور.

3 – فتح القنوات والأطر التنظيمية الجديدة في مستوى المدرسة والجامعة لربط التعليم بالإنتاج وبالحياة الاجتماعية وإلمام المتعلمين بألوان النشاط العلمي المختلفة التي تجري خارج المدارس والجامعات.

4 – تنمية قدرات الفرد المتعلم ومقابلة حاجاته المختلفة وخاصة البدنية منها والترفيهية لتوسيع خيارات الإنسان من أجل تحقيق الذات وجعل المؤسسة التعليمية مفتوحة على محيطها.

5 – بناء القدرات لتقوية الاجتماع البشري من خلال المواطنية التي تشكل الأساس للعقد الاجتماعي، والتضامن للنهوض بالمجتمع وضمان الحقوق والسلم الاجتماعي والارتفاع بمستوى المسؤولية الاجتماعية، إضافة إلى ترسيخ معاني العدل والسلم والقيم الإنسانية والدينية المستندة إلى تعاليم الدين الإسلامي الحنيف وكذلك احترام الثقافات والأديان الأخرى وفق القناعة بحق الاختلاف، وذلك لتقوية حس الانتماء الوطني والشعور القومي العربي وصولاً إلى ضمان الأمن الإنساني ورفد الهوية الوطنية بالهوية الكونية في عالم يحكمه الاعتماد المتبادل ومن متطلبات ذلك أن تقوم عملية تطوير المناهج على مبدإ الجمع بين الرؤية الوطنية والعربية والعالمية.

6 – تعزيز دور النظام التربوي في تعميق الثقافة والوطنية والقومية وتعميق الوعي بالقضايا القومية الكبرى.

3.3 الغايــات :

يوفر الثراء الذي يحتويه الإطار الفسلفي رؤية واضحة لما يجب أن يتضمنه النظام التعليمي العربي من غايات وأهداف، ويدلل على أن التعلم الذي يبقى بعيداً عن حاجات الجيل الجديد من الناشئة واهتماماته لا يمكن أن يكون مطابقاً تاريخياً، ولا يمكن أن يكون تعلماً راقي النوعية.

وفي ظل العصر الحالي للمعلومات وتعدد المصادر المعرفية للمتعلم، ووجود طرائق متعددة للتعلم أكثر متعة من عملية التمدرس، فإن المؤسسة التعليمية التي تجعل الطالب محروماً من تلك المتعة المشوبة بالتحدي والاكتشاف والتساؤل والاستقصاء ومن ثم الإبداع، وتضعه بدلاً من ذلك في مناخ التلقين والاغتراب عن الواقع سوف لن تستطيع أن تقدم له تعليماً راقي النوعية، ولا يمكن أن تلبي توقعاته، ولا تقدر على مساعدته في بناء الشخصية المستقلة ذات الحس النقدي والتي تأخذ بالمخاطر المحسوبة وتتمكن من الاستشراف وتقدير المواقف وبلورة وحل المشكلات وامتلاك ناصية التحكم بالظواهر.

وفي هذا السياق، نورد أدناه جملة التوقعات التي ينتظرها جيل المتعلمين (جيل القرن الحادي والعشرين) من عملية التعلم، ذلك الجيل الذي بدأت تتسع قنواته التعبيرية، وأصبح أكثر وعياً و قدرة على المطالبة بحقوقه من خلال التفاهم مع جيل الكبار.

وتشكل هذه التوقعات أساساً لوضع المعايير للعملية التربوية وإطار العمل للأهداف والغايات التي تأخذ بها المؤسسة التعليمية وتعمل على ترجمتها إلى واقع إجرائي لتلبية حاجات المتعلم من خلال العملية التربوية والتعليمية التي تتمحور حول الطالب.

1.3.3 التوقع الأول : الذي يرنو له الطلبة والتلاميذ من التعليم راقي النوعية هو أن يساعدهم ما يكتسبونه على استغلال إمكاناتهم الكامنة إلى أقصى حد ممكن. وتلك حاجة أساسية لدى الصغار إذ يتمتعون بفائض طاقة عال وبالرغبة في التكون، في حين لا يفهم الكبار كيف يمكن استثمار تلك الطاقة لتقديم بدائل تربوية وتعليمية تلبي توقعات الطلبة بدلاً من تركهم في غابة من المعلومات غير المترابطة والقيم غير المطابقة لاحتياجاتهم، وذلك من خلال التوسع في الأنشطة المدرسية التي تستهدف نمو الفرد المتكامل جسميا وعقليا واجتماعيا.

2.3.3 التوقع الثاني: هو أن يساعدهم التعليم راقي النوعية : كيف يفكرون، فالصغار عادة لا يأبهون بخبرة التعليم التي تقودهم إلى إعادة إنتاج المعلومة ، وبإمكانهم أن يجدوها في مكان آخر إذا ما ساعدتهم عملية التعلم على كيفية البحث وإنجاز ذلك.

3.3.3 التوقع الثالث: هو أن تساعدهم العملية التعلمية: كيف يختارون، فالصغار يعيشون في عالم يحيطهم بآلاف من الفرص والتي عليهم أن يختاروا من بينها. ويودون من التعليم راقي النوعية أن يعلمهم كيفية تحديد المعايير التي تعينهم في الاختيار بين أنماط حياتية مختلفة، وآفاق عمل متعددة ...إلخ.وباختصار فإن وظيفة التعلم هنا هي في جانب منها إرشادي لبناء شخصية المتعلم وتحضيره كريادة للعمل الحر وتحقيق حياة أفضل.

4.3.3 التوقع الرابع: هو أن التعليم يجب أن يحترم ذكاء المتعلمين، وأن لا يقدم لهم معلومات عن حقائق ومسلمات وإنجازات مظللة لا تطابق الواقع، وتحاول أن تدلل على أن كل شيء على ما يرام، لأنهم يرغبون في التدريب على المشاركة ويودون ممارسة الموضوعية والتجرد في معرفة الجوانب الإيجابية والسلبية للظواهر، كي يتمكنوا من

فهمها ومن ثم يتعلموا كيفية مشاهدة الحقيقة بعيون نقدية وأن يحللوا الوقائع وأن يفهموا ما يشاهدونه كي يتمكنوا من تحسين السياق الذي يعيشون فيه. وهنا تجد الإشارة إلى وجوب رعاية الطلاب من ذوي الاحتياجات الخاصة (المتفوقين، الموهوبين، ذوي الإعاقات ...الخ) وإيجاد آليات المبكر لهم.

5.3.3 التوقع الخامس: هو أن المتعلمين يودون تعلم كيفية إنضاج جوانبهم العاطفية، وأن يطوروا وعياً بالذات وبالجماعة وبالظواهر المحيطة وأن يفهموا معنى النفع العام والنفع الخاص وتحديد مواقف إيجابية من ذلك، وبهذا يرون المدرسة كرواق للتعلم والخبرة ومكان يعيشون فيه ليتعلموا فيه كيف يعيشون فيما بعد في الحياة العملية، وكيف يطورون شخصية اجتماعية متوازنة. وهذا يتطلّب التركيز على الإرشاد النفسي والاجتماعي في المدارس.

6.3.3 التوقع السادس : هو أن يساعدهم التعلم راقي النوعية في فهم واستيعاب معنى (الاختلاف)، وأن يتعلموا كيف يقبلون (الآخر) رغم التضاد في غالب الأحيان، وهنا يأتي دور التعلم في بناء الشخصية القادرة على تحقيق مبدإ العيش معا في القرية الصغيرة التي هي العالم لدى المتعلم. وهنا يمكن للمعلم أن يساعد المتعلمين في استبطان الاتجاهات والقدرات والملكات للعقل الديموقراطي حيث يعمل على غرس قيم التسامح والتضامن والفهم المشترك وحقوق الإنسان. وفي الوقت ذاته يمتلك هذا العقل المرونة والتكيف والقدرة على التحليل والفهم لخطاب الآخر واستراتيجيته، واستجلاء المسكوت عنه، وبذلك يصبح مدافعاً قوياً عن حقوق الأوطان والشعوب.

7.3.3 التوقع السابع : هو أن يتمكن المتعلم من تقوية مهارات التواصل والتفاوض في ظل العلاقات التي تزداد تعقداً في الحياة العملية، وكذلك التمكن من مهارات صنع القرار وإدارة الأزمات وكيفية المطالبة بالحقوق، والعمل ضمن الفريق وفهم مشاعر الآخرين، ويمكن للعملية التربوية بهذا الصدد أن تتبع طرق تفاعل صفي كفيلة بتنمية هذه المهارات لدى الصغار.

8.3.3 التوقع الثامن : هو أن تتوسع مساهمات المتعلم في جميع أبعاد الحياة المدرسية، وأن يكون لهم الصوت المسموع، وأن يطور علاقات جديدة مع المدرسين بعيدة عن

التسلط والنزعة الأبوية، وأن يكون هنالك تواصل جديد بين الأجيال بعيداً عن العالم الذي يحكمه الكبار ويطيعه فيهم الصغار.

9.3.3 التوقع التاسع : هو أن يخصص المدرسون وقتاً كافياً للحوار والرد على التساؤلات والقيام بدور الميسر لعملية التعليم ، وأخذ دور حيوي ونشط في كل أبعاد العملية التعليمية، وبذلك يكون من الأفضل زيادة عدد المدرسين، والإقلال من كثافة الفصل الدراسي، وتكييف البناء المدرسي.

10.3.3 التوقع العاشر : هو أن المتعلمين يؤكدون على الحاجة إلى وجود مصادر تعليمية أفضل نوعية وللجميع، بدءا من الكتاب المدرسي، والتمكن من استخدامات تقنيات المعلومات والاتصالات والبرمجيات التربوية الملائمة، وبقية المواد التعليمية التي تساعد في تعزيز عملية التعلم.

إلا أن الأمر لا يتعلق بمسألة التوفير لتلك المصادر التعلمية فحسب، ولكن الأهم هو أنها يمكن أن تساعد في فتح الأبواب أمام الطالب لتطوير إمكاناته.

4.3 الأهـداف :

تهدف الخطة التنفيذية إلى تطوير النظام التعليمي العربي من منظور انتظامي، إلا أن مهمة هذه المقاربة الكلية هي في كيفية إدخال المعايير الجديدة التي تعتمدها في محتوى العملية التربوية، وفي أنماط أدائها على أنساق ونظم تعليمية قديمة قائمة ، ومدارس وإدارات غير مهيأة لذلك، وكم هائل من المدرسين غير المؤهلين لذلك.

وبهذا فإن الخطة الحالية تدرك تماماً في أهدافها بأن التغيير يجب أن يكون مبرمجاً ومرحلياً وشاملاً، ويتضمن تطويراً في كل جانب من جوانب العملية التعليمية. كما أن حركة التطوير الانتظامي التي تعتمدها الخطة تنظر إلى علاقة النسق التعليمي بالأنساق الأخرى الأوسع في المجتمع وفي المحيطين الإقليمي والدولي. وبتعبير أدق فإن مثل هذه الحركة تنمو وتأخذ صفة الاستدامة من خلال التغيرات في أرضية التحرك على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبنية التحتية الفنية خارج النسق التعليمي. كما تتأثر تأثيراً واضحاً بالأنساق الإقليمية والدولية.

ومن خلال مثل هذه المقاربة المتكاملة فإن أهداف الخطة التنفيذية تنقسم إلى مستويات مختلفة ولكنها مترابطة :

1. أهداف التخطيط لنسق التعليم في إطار النسق الوطني الأوسع (الخطط الاقتصادية والاجتماعية الوطنية والعلاقة بالقطاعات الإنمائية الأخرى)، وفي العلاقة بالأنساق الإقليمية والدولية.
2. أهداف التخطيط للنسق التعليمي كنظام متكامل ومن منظور بنائه على معايير جديدة يتقرر على ضوئها إعادة هيكلة كافة عناصر العملية التدريسية، ومختلف المراحل التدريسية.

الإستراتيجية تنطلق أوّلا من أصل المشكلة وهو التخلفّ، وترمي إلى اقتحام مواقعه جميعا دفعة واحدة. وللوصول إلى ذلك تدعو الاستراتيجية إلى تبنّي خطة وطنية شاملة وإلزامية تلتقي فيها الجهود الشعبية مع الجهود الرسمية، وتقوم المؤسسات والهيئات بمختلف أنواع النشاط المتصل بمواجهة التخلّف في المجالات الثقافية والتعاونية والتعليمية والرياضية والإعلامية والاجتماعية والاقتصادية والحرفية. وامتدّت هذه البرامج إلى ما بعد الحملة لتصبح نشاطا مؤسسيا ينمو ويتكاثر في تصاعد « إذن لابد من خطة شاملة إلزامية لها بداية ولها نهاية، ويقوم بعدها العمل، بالاستفادة من نتائج التقويم في المراحل المؤسسية الدائمة بعد انتهاء الحملة، خطة إلزامية شاملة لها عمق في الماضي وسعي في الحاضر وامتداد إلى المستقبل تخطيطا ونشاطا، ومؤسسات «. وتتضمّن خطة الحملة برنامجا محددا لتعميم التعليم الابتدائي، وتكامل التعليم النظامي مع التعليم غير النظامي، ومؤسسات لتعليم الكبار تلتقي بقنوات التعليم العام وتكون لشهاداتها « سيولة اجتماعية في سوق العمل «.

إستراتيجية تعليم الكبار في الوطن العربية – 2000
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

4. أنساق التطوير

1.4 النسق الوطني :

4. 1. 1 الهدف العام : الابتعاد عن النظرة القطاعية التي تضيّق من مجال الاهتمام بالتعليم وجهود تطويره، والتحول نحو اعتباره جهدا مجتمعيا يقوم على تفاعل مختلف القوى النشطة في المجتمع، ولا يقتصر على عمل وزارة أو أكثر. إن الارتقاء بمستوى المعرفة لدى المواطن وبرصيد رأس المال البشري لدى المجتمع هو شأن عام يخص المؤسسات بأكملها وبصورة متضافرة (الأسرة، ومؤسسات الحكومة وأجهزة الدولة كافة، قطاع الأعمال، وتنظيمات المجتمع المدني، وبالخصوص على مستوى المجتمعات المحلية)، إذ أن ذلك يضمن تواؤم نسق التعليم، مدخلات وعمليات ومخرجات، مع حاجات تنمية الإنتاج وخدمة المجتمع.

2.1.4 الأهداف الإجرائية :

- إزالة التوتر الحاصل بين تكوين الطلبة وإعدادهم، وتحمل الدولة النفقات الباهظة لتحقيق التعليم للجميع من جانب وبين ضعف الانتفاع بالخريجين في سوق العمل، وتردي العائد الفردي والاجتماعي من جانب آخر. ويتم ذلك عن طريق ما يلي :

  * تحقيق الترابط بين التخطيط التعليمي والتخطيط الاقتصادي، وذلك لإزالة الخلل بين سوق العمل ومستوى التنمية من ناحية وبين ناتج التعليم من ناحية أخرى. وليس أدل على الخلل الحاصل من معرفة ظاهرة تفاقم تفشي البطالة بين الخريجين على مستوياتهم المختلفة وتدهور الأجور الحقيقة للغالبية العظمى منهم.

  * إعادة هيكلة أجهزة التخطيط التعليمي والتربوي في وزارات التربية ووزارات التخطيط في البلدان العربية وتطعيمها بالخبرات في حقول الاقتصاد القياسي، وعلم الاجتماع، والمتخصصين في البرمجة التعليمية. وعدم الاقتصار على

اختصاصي التربية وعلم النفس كما هو معمول به حالياً. ينبع ذلك من القناعة بأن التخطيط للنظام التعليمي بتشابكاته الأمامية والخلفية مع بقية القطاعات وبالنظر إليه كنشاط اقتصادي واجتماعي وتربوي يتطلب أن تقوم على رسم سياساته وتحديد أهدافه وبرامجه اختصاصات مختلفة.

* الابتعاد عن النمطية في تقسيم وظائف التعليم إلى تخصصات إنسانية وعلمية وتوفير المرونة في ذلك، وفقاً لاحتياجات الاقتصاد الوطني وللقدرة الاستيعابية لسوق العمل في الاختصاصات التي يحتاجها وتلك المستجدة التي خلقها الاعتماد على المعلوماتية والمعرفة في العلوم المعقدة والاستغناء عن المتقادمة منها.

و لا يعني ذلك الإقلال من شأن اختصاص دون غيره ولكن الدعوة إلى التخطيط للأقسام عبر التخصصية حيث أن ذلك سيكون مواصفات الخريج في اقتصاد الغد.

* تحقيق مشاركة واسعة في وضع الخطة التعليمية الوطنية بحيث تشمل ممثلين عن القطاع الخاص وتنظيمات المجتمع المدني والمثقفين والخبراء بالصفة الشخصية ومراكز البحوث في الجامعات، إضافة إلى ممثلين عن الطلبة وأولياء الأمور والفئات الاجتماعية المختلفة على مستوى المجتمعات المحلية.

يفيد ذلك في تحقيق مطابقة إلى حد كبير، بين برامج التعليم النظامي ومحتوياته ومخرجاته وعوائده وبين الاحتياجات الحقيقية لسوق العمل. كما يفيد بإعادة النظر بهيكلية المؤسسات التعليمية وتخصصاتها، وتوفير المرونة اللازمة للاستجابة لذلك.

* توفير المناخ الإبداعي اللازم للخريج، وذلك بضمان حريات التعبير وإبداء الرأي والتمتع بالاستقلالية الفكرية والعقل النقدي البناء وبجميع الحقوق الأخرى التي تضمنها له اتفاقيات حقوق الإنسان.

ولما كانت الدولة من المشغلين الرئيسين للخريج في الوطن العربي، فيجب عدم ربط ممارسة حقوق المواطنة بالحرمان من العمل والفصل من الوظيفة

في حالة التعارض، والعمل عوضاً عن ذلك على إرساء قواعد عقد اجتماعي يحترم العلاقة بين المثقف والدولة وفق مدونة سلوكية تلزم بالعمل في إطار المصلحة الوطنية المشتركة.

- التشبيك والربط بين السياسة التعليمية على المستوى الوطني ونظيرتها السياسة التدريبية إضافة إلى السياسات التعليمية الأخرى المسؤولة عن التعليم غير النظامي واللانظامي للكبار، والتعلم عن بعد، لوضع إستراتيجية وطنية للتعلم مدى الحياة، وتطوير رأس المال البشري والارتقاء بمستوى المهارات وتوثيق التنسيق بين مصادر المعرفة المختلفة ومؤسساتها في المجتمع.
- جعل التعلم مكوناً أساسياً من مكونات التخطيط القطاعي الإنتاجي والخدمي، وتعميم مفهوم « المنشآت المتعلمة» وتطبيقاتها والتي تعتمد هندسة المعرفة في التطوير المستمر لمهارات العاملين فيها، وتحسين قدراتها التنافسية والوصول بالمنتج إلى مستويات نوعية عالية. ويمكن لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي أن تساعد في توفير النماذج والآليات اللازمة لتفعيل هذا التوجه.
- اهتمام النظام التعليمي الرسمي بإعداد شخصية المحدثين الاقتصاديين أو ما يسمون بالريادات الاقتصادية، وذلك عن طريق تضمين المنهج الدراسي المعرفة والفهم اللازمين لعالم الأعمال والتخطيط للمستقبل المهني. كما يتضمن المنهج تطوير المهارات اللازمة لبعث المنشآت والعمل الحر وأخذ المخاطر المحسوبة وفهم الأنظمة الضريبية والإنفاق وتنظيم الأعمال وآليات الإنتاج والتسويق وكيفية حساب الجدوى الاقتصادية والعوائد. إضافة إلى مهارات وضع ميزانيات الإنفاق والتعرف على تكاليف المعيشة وتشخيص الاختيارات المهنية التي يمكن أن يخطط لها كل طالب لتحقيق مستوى اجتماعي لائق.
- إقران التعلم بالعمل وبالتطبيقات الميدانية، وإيجاد علاقة وظيفية عضوية بين المؤسسات التعليمية والمؤسسات الإنتاجية.
- إشراك تنظيمات المجتمع المدني والعمل غير الحكومي في جهود محو الأمية وتعليم الكبار، ومشروعات تنمية المجتمعات المحلية، بحيث ترتبط عملية التعلم باستحداث مواطن للتشغيل وفقاً للحاجات المحلية لتلك المجتمعات ولصيغ العمل الجماعي

التي تجمع بين التعلم والتدريب والتمويل الصغير وخلق فرص العمل.

- إيلاء أهمية قصوى لزيادة الإنفاق العام والخاص على قطاعات التنمية البشرية (التعليم والصحة بالذات)، والنظر إليها كقطاعات استثمارية وكمولدة لرأس المال البشري والمعرفي، والتأكد من عدم معاملتها كقطاعات استهلاكية تتعرض إلى الاقتطاع التمويلي ضمن سياسات الانكماش الاقتصادي التي تفرضها سياسات إعادة الهيكلة الاقتصادية.
- ربط التخطيط لقطاع التعليم بالتخطيط الاجتماعي وبرامج الحد من الفقر والتخطيط الإقليمي لتحقيق التنمية المتوازنة بين المناطق الجغرافية من أجل التدرج في تحقيق هدف التعليم راقي النوعية للجميع، ومعالجة مشكلات النقص في الكادر التدريسي والمختبرات والوسائل التعليمية المساندة وتردي أوضاع الأبنية المدرسية والنقص في تعليم الفتيات والتسرب المبكر في المناطق المحرومة والأقل نمواً.
- إيلاء أهمية قصوى لتخصيص برامج تعليمية تتوجه نحو العاملين في القطاع الاقتصادي غير المنظم والذين يشكلون نسبا عالية من إجمالي قوة العمل في البلدان العربية، حيث أن غالبية العاملين هم من ذوي التحصيل الدراسي المتدني، ويؤثرون على تدني الإنتاجية في الاقتصادات العربية بصورة واضحة. ويمكن للجامعات ومراكز البحوث التربوية بالتعاون مع غرف التجارة والصناعة إعداد برامج تعليمية وتدريبية استهدافية ومتوجهة بالذات لرفع إنتاجية القطاع غير المنظم وتحديثه كي يمكن أن يستحدث المزيد من فرص العمل، وأن يرقى بمستوى التأهيل في قوة العمل، وأن يساعد في النتيجة بالنهوض بإنتاجية العاملين فيه.
- إيجاد بدائل لتمويل قطاع التعليم، وذلك عن طريق تحقيق شراكة مع القطاع الخاص في إدارة الجامعات والمعاهد الفنية والمهنية ومؤسسات التعليم عن بعد، ومدارس التعليم قبل الجامعي، على أن يتم تشجيع قيام تعليم وطني غير حكومي ولكنه لا يستهدف الربح، وهو تقليد موجود لدى العديد من بلدان العالم النامي والبلدان المصنعة.
- تبني الدول العربية لشعار (التأهيل الشامل) بحيث تشارك المؤسسات التعليمية والجامعات في تحديث عمل قطاع الخدمة المدنية وعلاقتها بالمواطن وبتوفير

التسهيلات لعمل السوق، وكذلك تحديث أداء إدارة المؤسسات الإنتاجية والخدمية والعمل على رفع قدراتها التنافسية عن طريق النهوض بمواردها البشرية، على أن يكون ذلك بشكل برنامج متكامل يتم تنفيذه على مراحل لإعادة تأهيل المنشآت العامة والخاصة على حد سواء، وتطبيق نظم ومعايير وحوافز لمقابلة ذلك.

- تحقيق الربط المحكم ما بين السياسات التعليمية المهنية والفنية، وما بين النهوض بأداء المنشآت الصغرى والمتوسطة، وتطوير أساليب التلمذة الصناعية التي تعتمد عليها تلك المنشآت عادة.
- زيادة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير، وتخصيص 1 % من الناتج المحلي الإجمالي لذلك القطاع الحيوي الذي يرتبط ارتباطاً مباشراً بالناتج التعليمي، ويعمل على إنتاج المعرفة المتطورة، ويخدم القطاعات الإنمائية كافة، ويواكب المستجدات في مجالات العلوم والتقنيات التطبيقية، ويوفر القدرة التنافسية للمنتجات المحلية عن طريق تطويرها، كما يساهم في جهود الإبداع والابتكار وخلق حيوية للاقتصاد الوطني، ويضمن علاقة وثيقة مع مراكز البحث والتطوير في الخارج ويقرر طبيعة ومواصفات نقل التقانة وتطويعها وتطويرها للاستفادة منها محلياً.

2.4 النسق العربي :

1.2.4 الهدف العام :

يهدف قيام برنامج عربي متكامل للنهوض بتطوير التعليم وبدعم سياسي على أعلى مستويات صنع القرار إلى كسب رهان التقدم المعرفي، وإلى تضييق الفجوة في المعارف والقدرات والتوجهات بين البلدان العربية وتلك المتقدمة إلى الحدّ الذي يمكّن الوطن العربي من المتابعة النشطة النقدية وعلى أوسع نطاق، لتطور المعرفة والتقانة في العالم، ويوفر الاستطاعة لاستخدامها بكفاية، ومن ثم المشاركة الفاعلة في إنتاجها من منظور خصوصية المسار التنموي العربي.

ولقد بات تطوير التعليم في مجمل البلدان العربية، بما يسهم في تفادي كارثة الانعزال عن المشاركة الفاعلة في عالم القرن الحادي والعشرين، يتطلب تعزيز عمل سلطات العمل العربي المشترك في المجال التربوي والتعليمي.

وبديهي أن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم هي المؤسسة الأم لمثل هذا العمل القومي، غير أن من الضروري كذلك تعبئة طاقات مؤسسات عربية أخرى في هذا المضمار، مثل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والصناديق العربية الأخرى.

والأمل أن يكون للصناديق العربية دور مهم في تمويل جزء من المشروعات والبرامج التي تصممها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والمتجهة بالخصوص إلى البلدان العربية الأفقر.

2.2.4 **الأهداف الإجرائية** :

- وضع بند تطوير التعليم في الوطن العربي على جدول أعمال مؤتمرات القمة العربية بصورة دائمة، على أن تشكل الخطة التنفيذية الحالية وأهدافها وبرامجها عنواناً لمرحلة جديدة من البرامج الإقليمية تعمل مؤتمرات القمة على مساندتها وتوفير الدعم السياسي والمالي لتنفيذها.
- قيام مشروع عربي مشترك يهدف أولاً إلى تحقيق التضامن العربي في مجال نشر التعليم الأساسي بين أطفال البلدان العربية عموماً، وخصوصاً الأشدّ فقرا، وفق أفق محدد زمنياً، وكذلك العمل على تشجيع التوسع المطرد في نطاق مراحل التعليم بعد الأساسي.

  كما يهدف ثانياً إلى تحقيق حد أدنى مقبول لنوعية التعليم، كبداية، ثم ترقيتها باطراد، في جميع المراحل وفي عموم الوطن العربي.

  ويتكون المشروع العربي المشترك من مجموعة من الوسائل الكفيلة بتحقيق الأهداف المبتغاة في آفاق زمنية معينة، وأن تنتظم الوسائل حول محاور ثلاثة: أولها بحثي وتقويمي، وثانيها تخطيطي، والثالث ترويجي وتمويلي، على أن تتضافر من خلال التعاون العربي والاستفادة من إمكانات التعاون الدولي.
- تحقيق التعاون العربي على أوسع نطاق ممكن في ميدان التعليم نظراً إلى ارتفاع العائد المتوقع منه على رأس المال المعرفي.
- دعم الشبكة العربية للتعليم عن بعد وتعزيز دورها والاهتمام بالتعليم الافتراضي

والتعليم الذكي، وبالأخص في مستوى التعليم الجامعي ورفدها بأحدث التقنيات إذ يمكّن ذلك من تحقيق هدف إتاحة التعليم عالي المستوى للجميع ويحد من التكاليف بشكل كبير مقارنة بتكاليف الطالب الواحد في مؤسسات التعليم العالي النظامية.

3.2.4 المشروعات المقترحة في إطار العمل العربي التربوي المشترك :

- في إطار ترجمة أهداف الخطة التنفيذية الحالية يتم تكليف المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالقيام بمشروعات عربية في إطار المحاور الأساسية لتطوير النظام التعليمي العربي والعمل على تشكيل مجموعات العمل التالية:

* مجموعة العمل حول الحق في التعليم وتأمينه للجميع بناء على مبدإ تكافؤ الفرص في الالتحاق والمعاملة والمتابعة والنجاح.
* مجموعة العمل حول جودة التعليم في الوطن العربي بجميع مراحله ومكوناته.
* مجموعة العمل حول التربية والتنمية المستدامة بجميع أبعادها.
* مجموعة العمل حول حكامة النظم التربوية والإدارة الرشيدة والشراكة ما بين السلطات العامة والمجتمع المدني والأهلي، ولا سيما المشاركة في وضع السياسات والتخطيط والتمويل والتسيير وتوفير الخدمات التربوية.
* مجموعة العمل حول التعاون العربي للاستجابة لاحتياجات التعليم، في الدول التي تقع تحت الاحتلال أو ذات الأوضاع الخاصة.

1.3 2.4 مجموعة العمل حول الحق في التعليم وتأمينه للجميع بناء على مبدإ تكافؤ الفرص في الالتحاق والمعاملة والمتابعة والنجاح :

تهدف مجموعة العمل إلى تحقيق ما يلي:

- العمل على تأكيد دور الدولة في توفير التعليم للجميع وفي تحديد الأطر المرجعية المؤسسية للخيارات الوطنية الكبرى وبلورة السياسات العامة وتصميم الهياكل والبنيات وسن القوانين والتشريعات الملائمة.
- وضع آليات لضمان التعليم للجميع كحق من حقوق الإنسان العربي مع التركيز على إزالة التفاوتات القائمة بين الريف والحضر والمناطق النائية والذكور والإناث،

والاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة.

- العناية بتنمية القدرات والكفايات لترسيخ معاني المواطنة والعدل والسلم الاجتماعي والقيم الإنسانية والاجتماعية واحترام الآخر.

خطة العمل :

- القيام بالبحوث والدراسات الخاصة بمساعدة البلدان العربية في الاستفادة من وسائل الاتصال الحديثة للتقليل من تكاليف التعليم وضمان تعميمه للجميع وخاصة في المناطق النائية والمحرومة.
- تنفيذ بعض البرامج التجريبية في البلدان العربية حول التعليم غير النظامي من أجل تنمية المجتمعات المحلية.
- مساعدة الدول العربية بتقديم الخبرات والاستشارات والدعم الفني والعلمي حول ربط سياسات التعليمين النظامي وغير النظامي في مستوى التخطيط والتعليم والتعلّم والتدريب بشكل متكامل وربطهما بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- إنشاء مرصد عربي للتربية.

2.3.2.4 مجموعة العمل حول جودة التعليم في الوطن العربي بجميع مراحله ومكوناته :

تهدف مجموعة العمل إلى تحقيق الآتي:

- نشر ثقافة التعليم راقي النوعية بين الأطراف الأساسية الفاعلة في تطوير التعليم في البلدان العربية.
- تزويد تلك الأطراف بأطر العمل اللازمة (مفاهيم، سياسات، استراتيجيات، مناهج عمل وآليات عملية للتطبيق).
- وضع مناهج جديدة للتخطيط لقطاع التعليم، ولتحليل عمله وارتباطه بالقطاعات الإنمائية الأخرى.
- تطوير المعايير اللازمة لتحديث أداء مكونات العملية التدريسية (المناهج، طرق التدريس، إعداد المعلمين، التقويم والقياس والإشراف التربوي...).
- وضع مصفوفات للكفايات التعليمية والمهنية للمعلم.
- تقديم ومناقشة التجارب الناجحة على المستوى الإقليمي والدولي والتي يمكن

تطبيقها في السياقات الوطنية وتحديد خطط العمل اللازمة لذلك.

- تصميم واستحداث شبكة إقليمية بين الدول العربية ذات الاهتمام المشترك في تحديث أحد جوانب العملية التعليمية، أو التحديث الشامل.
- إنشاء جهاز متابعة في إطار المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لهذا الغرض.
- تعبئة الخبرات العربية والدولية لمساندة التشبيك بين الدول العربية ومساعدتها في القيام بالبحوث وتقديم الخبرات لإعداد الخطط الوطنية لتطوير التعليم.
- توظيف تقانة الإعلام والاتصال في مختلف جوانب النظام التربوي.

خطة العمل :

- يتم تنفيذ النشاطات بالتعاون مع المؤسسات ذات العلاقة في البلدان العربية، ومع جميع الأطراف (الدولة، القطاع الخاص، أساتذة الجامعات، ممثلي المجتمع الأهلي، المنظمات الدولية ذات العلاقة).
- القيام بدراسات ميدانية على مستوى عينة ممثلة من البلدان العربية.
- المساهمة في بناء القدرات الوطنية حول كيفية تحليل النظم التعليمية وطرح البدائل.
- توفير سلسلة من ملتقيات الحوار حول السياسات التعليمية بين الأطراف الفاعلة.
- المساهمة في عملية النشر والتوزيع والخروج بتقرير نهائي لعرضه على المؤتمر العام السنوي لوزراء التربية والتعليم في الوطن العربي.

3.3.2.4 مجموعة عمل عربية حول التربية والتنمية المستدامة:

يهدف نشاط مجموعة العمل العربية في هذا الحقل الهام إلى التنسيق والتكامل بين المخططين التربويين وبين الاقتصاديين في البلدان العربية لتطوير فهم مشترك حول آليات ربط التربية ببرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

كما يهدف عمل المجموعة إلى:

- مساعدة وزارات التربية والتعليم والمالية في الدول العربية لإعداد وتنفيذ سياسات وميزانيات على نحو يمكّن من إحكام الربط بين متطلبات تطوير النظام التربوي من جهة وتوجهات المخططات الاقتصادية والاجتماعية من ناحية ثانية.
- المساهمة في توظيف الموارد المالية بالشكل الأمثل، وتزويد المخططين بالأدوات

لتحليل الخيارات في تقرير الأولويات في التخطيط وربطه بإعداد الميزانية.

- عقد الاجتماعات الدورية لجمع المعلومات حول طرق تمويل التعليم وتبادلها وتحليلها ولوضع الميزانيات وتجارب التطوير في البلدان العربية.
- عقد اجتماعات إقليمية يحضرها ممثلو وزارات التربية والتعليم والمالية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية لتدارس النماذج والآليات الحديثة لتمويل التعليم ورسم البدائل للتنفيذ المشترك.

4.3.2.4 مجموعة العمل حول حكامة النظم التربوية والإدارة الرشيدة والشراكة ما بين السلطات العامة والمجتمع المدني والأهلي، ولا سيما المشاركة في وضع السياسات والتخطيط والتمويل والتسيير وتوفير الخدمات التربوية :

من متطلبات الجودة في مجال التربية والتعليم – كما في مجالات عديدة أخرى – توفّر الإدارة ذات الرؤية الواضحة لمفهوم الجودة والقادرة على حشد الموارد البشرية وغيرها لتحقيق التطوير المرتقب، وبالخصوص على ضمان مشاركة كل الأطراف المتدخّلة بشكل مباشر أو غير مباشر في العملية التربوية في وضع السياسات والتخطيط والتمويل والتسيير وتوفير الخدمات التربوية.

ومن ثمّ، تهدف مجموعة العمل هذه إلى :

- البحث في الآليات المساعدة على تطوير الإدارة التربوية بالشكل الذي يضمن مشاركة السلطات الرسمية وممثلي المجتمع المدني والمنظمات الأهلية في عملية التطوير فيما يتعلق بالتسيير والتمويل والتقويم.
- وضع المخططات والمناهج المناسبة لإعداد الكوادر الإدارية (في كل المستويات) القادرة على إدارة عملية التطوير.
- التفكير في الأساليب المثلى لتطبيق مبدإ المساءلة فيما يتعلّق بالتسيير الإداري أو بالتصرف في الموارد المادية والبشرية للمؤسسة التعليمية باعتماد التقويم الداخلي والخارجي لمخرجاتها في ضوء الأهداف المتوقع تحقيقها.

5.3.2.4 مجموعة العمل حول التعاون العربي للاستجابة لاحتياجات التعليم، في الدول العربية التي تقع تحت الاحتلال أو ذات الأوضاع الخاصة:

تعاني بعض الأنظمة التعليمية وخاصة في الدول التي تعيش ويلات الحرب والاحتلال والنزاعات الداخلية نقصا في التمويل لمقابلة النفقات الجارية والاستثمارية لإعادة تنظيم المؤسسات التعليمية وتجهيزها وجعلها صالحة لاستقبال التلاميذ والطلبة

وبوجه الخصوص فإن نقائص الأنظمة التعليمية في دول الأوضاع الخاصة تتجلى فيما يلي:

- النقص الفادح في المعلمين والمدرسين وأساتذة الجامعات المؤهلين، وذلك بسبب الأوضاع الأمنية المتردية بتلك الدول.
- سد النقص الحاصل في الهيئات التدريسية عن طريق الأساتذة غير المؤهلين.
- زيادة ظاهرة الإهدار التربوي (التسرب والرسوب) بأعداد ونسب هائلة، ووجود عدد كبير من الأطفال في العمر المدرسي خارج التعليم النظامي، مما أدى إلى تفاقم عمالة الأطفال والانحراف بين الأحداث.
- ضياع السجلات المدرسية والوثائق التعليمية وتفاقم حالة الفساد الإداري، وانعدام الشفافية في الإدارة المدرسية.
- دخول الصراعات والتحيزات الطائفية والفئوية على حرم المؤسسات التعليمية والجامعات، ملء الكتاب المدرسي بالنصوص التي تحرض على العنف والبغضاء.
- ضعف الإمكانات التمويلية المحلية، وعدم تنفيذ الجهات العربية والدولية المانحة لوعودها بمساعدة النظم التعليمية في تلك البلدان
- ارتفاع معدلات البطالة بين المتسربين والخريجين على حد سواء إلى نسب تصل إلى نحو 70 % أو أكثر في تلك البلدان، وعجز برامج التدريب وإعادة التأهيل ومؤسسات التعليم الفني والمهني على التخفيف من حدة الظاهرة والمساعدة على توفير فرص العمل.

ولابد في الوقت الحاضر من قيام العمل العربي المشترك وبإدارة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بما يلي:

* تقديم المساعدات العينية العاجلة كي يمكن للمدارس أن تكون جاهزة لاستقبال التلاميذ والطلبة.

* مساعدة تلك الدول في إعادة النظر في الكتاب المدرسي، وخلق ثقافة التسامح والسلم الاجتماعي بين التلاميذ والطلبة، وإدخال مادة التربية على حقوق الإنسان منذ مرحلة التعليم الأساسي.

* المساعدة في إقامة مشروعات على مستوى المجتمعات المحلية تعتمد العون الجماعي لإعادة بناء المؤسسات التعليمية، والتدريب على كيفية تنفيذ برامج التنمية المحلية، وبرامج محو الأمية والتأهيل والتدريب والتشغيل.

* بناء القدرات لدى منظمات المجتمع المدني، وتوفير المساعدات العينية والمادية للمساهمة في إعادة بناء المؤسسات التعليمية وفي إعادة تأهيل المدرسين.

* المساعدة في تنفيذ برامج استهدافية تتوجه بالدرجة الأساس إلى المناطق الفقيرة والمحرومة، كما تهتم بالفئات السكانية ذات الأوضاع الصعبة كالمعاقين، والنساء اللواتي يعلن أسرهن والفتيات المتسربات من المدارس.

* إيلاء أهمية خاصة لتنفيذ برامج في الإرشاد التربوي تتوجه لمعالجة المضاعفات النفسية المتولدة لدى التلاميذ والطلبة نتيجة ويلات الحرب والصراع والآثار بالغة الخطورة التي تترتب على ذلك.

* تنفيذ برامج تربوية وتعليمية خاصة للأطفال الذين تسربوا أو بقوا محرومين من فرص التعليم الرسمي، وتنفيذ مشروعات تهتم بعمالة الأطفال وانحراف الأحداث من أجل إعادة تأهيلهم وتدريبهم. (انظر الملاحق).

3.4 النسق الدولي :

1.3.4 الهدف العام :

لقد أصبح من الواضح أن بروز الأسواق العالمية والتغير التقاني السريع بدأ يفرض، وبإلحاح، طلباً جديداً على أسواق العمل، فنظم الإنتاج والتسيير يتحتم عليها حالياً وفق

أنماط الإنتاج السائدة، وتعاظم حدة التنافس في ظل العولمة، أن تصبح مرنة ومتكيفة. والأمر ذاته بالنسبة إلى المهارات البشرية التي أصبح مستوى تكوينها ونوعيته ونمط علاقاتها محل مراجعة جذرية. وبالنسبة إلى الوطن العربي عليه أن يخطط استراتيجياً لمواجهة تلك التحولات بشكل استباقي.

وبما أن النظام التعليمي هو من المؤسسات الرئيسة لإنتاج المعرفة، ويتحكم عادة بجوانب العرض من المهارات، ويستجيب للتغير في الطلب الذي تفرزه أسواق العمل، فقد أضحى له في الوقت الحالي دور أكثر أهمية في إطار التوجه نحو اقتصاديات المعرفة وفي ظل ما بدأت تعكسه العولمة من واقع جديد.وعليه فقد بدأ بتعديل هياكله ومراميه وغاياته وعملياته كي يتمكن من التكيف لمقابلة ذلك التغير في نواحي الطلب على الموارد البشرية، ونتيجة لذلك فإنه من الملاحظ حالياً، أن برامج التعلم مدى الحياة والأنماط الأخرى من الحزم التعليمية بدأت تأخذ زخماً جديداً، سواء من ناحية الكثافة (الإقبال على التعليم العالي، والمهني المسائي/أثناء الخدمة)، أو من ناحية توفير التعليم باستخدام التقنيات الجديدة (التعلم عن بعد)

إضافة لذلك، هنالك العديد من الاستجابات الهيكلية للطلب المتزايد على التعليم والتعلم، إذ أن عدد الكليات الجهوية وفروع الجامعات في ازدياد مضطرد، وأن برامج الدراسات العليا في توسع متسارع، وأن إنشاء مراكز الامتياز للتعليم النوعي والمستجيب للواقع الجديد لاقتصاد المعرفة أصبح يشكل ظاهرة ملموسة. من جانب آخر، بدأت تبرز للوجود البرامج التعليمية – عبر التخصصية، حيث أصبح الطالب (الجامعي بوجه الخصوص) ينتمي إلى أكثر من كلية أو برنامج دراسي، ووفق نظم متفق عليها لجمع النقاط والمقررات وتحويلها وتقييمها من مؤسسة تعليمية أخرى.

وقد دخل البعد الدولي، وبقوة، ليحتل موقعه في هذا الواقع الجديد، وإلى الحد الذي لم يعد فيه التعليم محصورا عبر الحدود مجرد عامل خارجي في حساب التخطيط لنظم التعليم الوطنية، بل عامل داخلي مؤثر في جميع أبعاد العملية التعليمية، الأمر الذي يجب أخذه في الحسبان من ناحية احتمالات الفرص والمخاطر، بالنسبة إلى البلدان العربية .

في الواقع فإن هناك أربعة جوانب جديدة للبعد الدولي للتعليم، فرضها الانتشار

المعرفي عبر الحدود الذي أفرزته العولمة، والذي يستحق المعالجة حيث سيكون له الأثر الواضح على النظام التعليمي العربي، وهي :

* الأهمية المتنامية لتحديث نظم الإنتاج، والإدارة، والمهارات من أجل الانتقال إلى واقع الاقتصاد القائم على المعرفة وما يتبع ذلك من ضرورة الرهان على رأس المال البشري واتباع نهج التعلم مدى الحياة، والإيمان بخلق حالة « المجتمع المتعلم»
* ظهور اتفاقيات تجارية جديدة تشمل الاتجار في الخدمات التعليمية
* التجديدات في مجال تقانات المعلومات والاتصال.
* ربط التعليم بآليات السوق وباقتصاد السوق وتسليع التعليم.

وقد حفزت هذه العوامل البازغة بدورها ظهور تطورات جديدة في التعليم عبر الحدود من بينها :

1. بروز أطراف جديدة تقوم بتوفير التعليم (في مراحله العليا بوجه الخصوص) مثل الشركات متعددة الجنسيات، وجامعات الشركات، إضافة إلى شركات تابعة لوسائل الإعلام الكبرى.
2. ظهور أنماط وأشكال جديدة لتوفير التعليم بدأت تروج لها الشركات الخاصة بغرض الربح وباستخدام تقنيات متطورة، حيث يشمل ذلك التعليم عن بعد والتعليم الافتراضي، والتعليم وجهاً لوجه.
3. ظهور تخصصات جديدة وتنوع أكبر في المؤهلات والشهادات التعليمية، البعض منها تعجز المؤسسات التعليمية المحلية عن توفيره.
4. تزايد حراك الطلبة وانتقال البرامج والمشروعات والقائمين على توفير التعليم عبر الحدود الوطنية.
5. ازدياد الطلب بصورة فلكية على مقاعد التعليم ما بعد الثانوي، نظراً إلى ارتفاع الطلب على التعلم المستمر مدى الحياة.
6. تصاعد معدلات الاستثمار الخاص في قطاع التعليم ودخول الممولين لتوفير التعليم، جنباً إلى جنب مع الدولة.

ولاشك بأن قضية الحراك الأكاديمي والتعاون الدولي في مجال الخدمات التعليمية والبحث العلمي، وانتقال الطلبة والباحثين عبر الحدود ليست بالجديدة على الوطن العربي، فالبلدان العربية لديها فروع لجامعات أجنبية منذ أكثر من قرن، كما تربطها ببقية دول العالم اتفاقيات وبروتوكولات وأحياناً توأمة بالمؤسسات التعليمية تعود بأجمعها بمردود إيجابي وإن كان بدرجات متفاوتة.

ولكن انتقال الأطراف الموفرة للتعليم عبر الحدود لأغراض تجارية ربحية، وإضفاء الإطار الشرعي على التجارة بالخدمات التعليمية من خلال الاتفاقيات التجارية، وإخضاع ذلك لأحكام السوق هو الجديد والطارئ والجدير بالمراجعة واتخاذ موقف عربي تجاهه.

و لا يختلف اثنان في القول بأن الآثار المحتملة التي ستلحق بالتعليم في الوطن العربي من جراء ذلك كثيرة ومتنوعة سواء على صعيد الجودة والانتفاع والتمويل، أو امتدادها إلى جوانب أخرى ذات مساس بالسيادة الوطنية، كأساليب الحكم والإصلاح السياسي، والملكية الفكرية، والحريات الأكاديمية. هذا إضافة إلى القضايا المتعلقة بالبحث، وإنتاج المعرفة، والتنوع الثقافي، والتنمية المستدامة والفقر.. إلخ.

ولعل الأخطر من كلّ ذلك هو إتاحة الانتفاع بالتعليم العالي عبر الحدود والاتجار بالخدمات التعليمية، الأمر الذي يؤدي إلى إخضاع التعليم لأحكام السوق مما يؤثر بشكل أو بآخر على قدرة الدول العربية على تنظيم التعليم العالي في إطار سياساتها الوطنية ويؤدي إلى تراجع تحكمها برسم السياسات التعليمية وفق أولوياتها.

وقد اكتسبت ظاهرة الاتجار بالخدمات التعليمية زخماً جديداً وتعاظم أمرها بعد إنشاء الاتفاق العام بشأن التجارة في مجال الخدمات (غاتس). ويمثل هذا الاتفاق التجاري الدولي الجديد الذي تديره منظمة التجارة العالمية أول اتفاق متعدد الأطراف يغطي الأنشطة التجارية في مجال الخدمات حيث يشكل التعليم واحدة من الخدمات الاثنتي عشرة التي يشملها الاتفاق.

ومن هنا، فإن علينا أن نأخذ في الاعتبار أن إدراج الاتجار بخدمات التعليم العام والعالي ضمن إطار اتفاق (الغاتس) قد بات حقيقة واقعة لا يمكن تغييرها، غير أن بإمكان البلدان

العربية أن تتحكم بالمدى الذي سيسمح به للأطراف الدولية الجديدة التي بدأت تقوم بتوفير التعليم بالدخول إلى السوق العربية ومن المسلم به القول أن تصاعد موجة التعليم عبر الحدود ظاهرة تحمل المخاطر والفرص في آن واحد. وفيما يتعلق بالمخاطر، فإن تلك النشاطات للتعليم عبر الحدود، تعمل دون رقابة حكومية ملائمة، وتقدم خدمات تعليمية ذات نوعية قد تكون متدنية لأنها تسعى بالأساس إلى تحقيق أقصى قدر ممكن من الربحية. كما أنها ليست معنية بالمساواة في الانتفاع بالتعليم ولا تحمي مصالح الطلبة، بما في ذلك ما يتعلق بالاعتراف بالشهادات والمؤهلات العلمية.

أما ما يتعلق بالفرص، فإن لذلك السياق آثاره الإيجابية إذا ما تم استغلالها بالشكل الملائم، حيث أن التعلم عبر الحدود ينطوي على عديد الفوائد مثل المزيد من فرص التدريب والمرونة في وضع مناهج دراسية تتجاوب مع الواقع الاقتصادي الجديد المبني على المعرفة، وفتح الباب أمام التنافس الإيجابي، وتعزيز انتشار التقانة الجديدة وسد الثغرات في النظام التعليمي التقليدي، وتنوع البيئات الأكاديمية وإنتاج بيئات جديدة، وازدياد القدرة على مقارنة المؤهلات، وصهر الثقافات أو تمازجها، وزيادة فرص التعليم وفرص انتفاع الطلبة بالتعليم العالي...الخ.

واعتماداً على ما سبق ، يهدف هذا الجزء من الخطة التنفيذية إلى بلورة موقف عربي من البعد الدولي لتطوير النظام التعليمي العربي وإعداده للقرن الحادي والعشرين، قرن العولمة، وقرن القرية الكونية التي جعلت التقارب الجغرافي غير ذي شأن، لأن قطع المسافات لم يعد يستغرق زمناً يذكر، سواء من أجل الانتقال الفعلي أو انتقال الأفكار التي تصل الإنسان بالآخرين من خلال عمليات التعلم المقصودة وغير المقصودة.

2.3.4 الأهداف الإجرائية :

- وضع التعاون الدولي في مجال التعليم ضمن الأبعاد الأساسية للتخطيط للنظم التعليمية في البلدان العربية، وذلك في إطار الجهود للحد من الفجوة المعرفية وبناء القدرات والتغلب على الخلل الواضح بين الوطن العربي والخارج في نظم إنتاج واستخدامات المعرفة والبحث والتطوير.

ويجب أن تتركز المبادرات بهذا الصدد على سد النقص فيما يتعلق بالحصول على

التسهيلات والمرافق المطلوبة للارتفاع بمستوى العملية التعليمية، والوسائل التعليمية ذات التقنيات العالية، وإعداد الأساتذة وإطلاعهم على المستجدات، والأهم من ذلك، الربط مع المجتمع العلمي الدولي وقنواته للنفاذ إلى المخزون المعرفي العالمي.
ويمكن لذلك أن يتحقق من خلال الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف، كما يمكن الضغط على الجهات المانحة لزيادة حصة تخصيصاتها لقطاع التعليم من المساعدات الإنمائية الرسمية، وبالذات ما يتعلق بالبحث العلمي والتطوير، وبناء القدرات العربية في مجالي العلوم والتقانة، وربط التعليم بالتنمية والتخطيط الكلي لقطاع التعليم.
كما يمكن أن يتحقق من خلال الدخول الفاعل في الشبكات الدولية التخصصية والتي أصبحت تمثل المنتديات لإنتاج المعرفة الجديدة، ومواكبة التغيرات المتسارعة في الحقول المعرفية .
وسيتبع ذلك ضرورة منح الأساتذة الجامعيين وكذلك أساتذة المعاهد العالية للتعليم المهني والفني فرصة حضور المنتديات الدولية، وتبادل الزيارات والتمتع بمزايا التدريب في أثناء الخدمة، والتفرغ الدراسي لزيارة الجامعات الأجنبية، وتمكينهم كذلك من الحوافز المادية والمعنوية وضمان استقلاليتهم وحرية تعبيرهم وتطوير بيئة البحث والإبداع محلياً داخل مؤسساتهم، وتسهيل عمليات التشبيك والاتصالات الحديثة التي توفرها، وذلك من أجل التفاعل والتواصل اليومي والمستمر مع المؤسسات التعليمية والبحثية في الخارج.

- ضرورة أن تتأطر صيغ التعاون الدولي من خلال حاجة البلدان العربية إلى تطوير نظمها الخاصة بإنتاج المعرفة (القدرات المؤسسية بالذات) وبالشكل الذي يستند إلى مخططاتها وأولوياتها التي تفرز الجوانب المؤكّد عليها دون غيرها فيما يتعلق بالتعليم عبر الحدود، كما تستند كذلك إلى منظومة القيم الثقافية العربية والتي تؤسس لرأس المال الثقافي وتحدد المواقف القومية والوطنية المطلوبة من أجل تطوير الحقوق والواجبات وفهمها، وإعادة إنتاجها ووضعها في إطار صيغ واتفاقات الاعتماد المتبادل وذلك ما دأبت عليه بلدان النمور في شرق آسيا.
- وجوب عدم السماح للعون الدولي أن يتنحى ليترك الساحة للاتجار في الخدمات التعليمية عبر الحدود، إذ بإمكانها أن توسع من الفجوة المعرفية بين العرب والعالم

الخارجي بدلاً من تضييقها بعد أن يتم تركها تحت رحمة قوى السوق، حيث يتقرر الطلب والاستجابة له وفقاً للحقول التي تلقى إقبالاً وتحقق مردوداً فردياً وذلك تبعاً للحاجات المبنية على أساس القدرة الشرائية لمستهلكي الخدمة التعليمية وحسابات التكاليف والعوائد. ومن جراء ذلك فإن المردود الاجتماعي للتعليم لا يتحقق عندئذ بالشكل المطلوب، وسوف تكون التكاليف الاجتماعية باهظة إذ أن رفع مستويات الأجور الدراسية سيمنع الطلبة من الانخراط في المؤسسات التعليمية العالية. وبهذا يتحول التعليم من خدمة للنفع العام إلى خدمة للنفع الخاص. ومن جانب آخر، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تردي العملية التعليمية ومردودها نتيجة حرص الشركات الخاصة على تخفيض التكاليف لتحقيق أعلى هامش ممكن من الربحية وذلك بالاستعانة بأساتذة ذوي كفايات متدنية، وبهذا فإن تسليع التعليم جدير بتشويه نظم تقديم الخدمات العامة للمجتمع ، ولذلك تبعات اجتماعية وسياسية إضافة إلى التبعات الاقتصادية التي يجب أن تأخذها الدول العربية في الاعتبار.

- ينطوي التأثير المحتمل للتعليم عبر الحدود على النظم التعليمية في البلدان العربية على منافع ومخاطر بحسب أولويات البلدان وسياساتها ومواردها وقوتها وضعفها، وإن ما يعتبر فرصة أو فائدة لهذا البلد قد يشكل تحدياً أو مخاطرة لبلد آخر. بيد أن ما تحتاجه جميع الدول العربية هو وجود آليات وسياسات على الصعيد الوطني تنظم وتراقب مختلف الجوانب من أنماط التعليم عبر الحدود، مثل تسجيل الجهات التعليمية الأجنبية وترخيصها، وضمان مصداقية البرامج التعليمية الجديدة والجهات الدولية التي تقوم بتوفيرها من أجل تأمين جودة التعليم والحفاظ على الثقافة الوطنية والذاتية الثقافية، والتأكد من عدم تأثيرها على أهداف السياسة التعليمية الوطنية، وعلى تأمين تكافؤ الفرص والانتفاع بالتعليم راقي النوعية.
- بناء القدرات وتشكيل التنظيمات المهنية الحكومية وغير الحكومية على الصعيدين العربي والوطني في مجال آليات ومعايير التحكم بنوعية التعليم عبر الحدود، وضمان الجودة واعتماد المؤهلات في إطار عربي، ومما يساعد على اتخاذ قرارات أكثر استنارة في مثل هذه البيئة الجديدة للتعليم.
- ضمان الجودة وحماية المستهلك من الجهات الموفرة للتعليم عبر الحدود وبالأخص

تلك التي تعوزها المصداقية العلمية والتي تمنح الدرجات العلمية لأغراض تجارية وربحية، والعمل على إعلام الطلبة لحمايتهم من الموارد التعليمية غير الملائمة وتوفير المنشورات وكتيبات الدليل التي تبصر بالدراسة في الخارج وبأشكال التعليم التجارية التي تسيء إلى سمعة الطالب المنخرط، والتعريف بالمؤسسات التي تكون بمثابة مصنع للشهادات الزائفة.

- تفعيل دور العمل العربي المشترك في مجال التنسيق للتعليم عبر الحدود، وذلك للمحافظة على التعليم كمنفعة عامة ومسؤولية جماعية، وتحديد الضوابط عن طريق الاتفاقات والمنتديات العربية، على أن تقوم المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بدور هام من خلال وضع أطر عمل لسياسات التعليم عبر الحدود، وأن تعمل كمنسق ومنتدى لمناقشة مجموعة هامة ومعقدة من القضايا المتعلقة بتأثير العولمة على نظم التعليم في الوطن العربي. كما يمكنها تقديم المساعدة للدول العربية المسؤولة عن سياساتها الوطنية وتوفير الأطر التنظيمية المتعلقة بهذه الأمور.
- الطلب إلى الدول العربية عدم الارتباط بأي التزامات إضافية فيما يتعلق بتحرير التجارة في مجال التعليم من خلال (الغاتس) ومنظمة التجارة العالمية، ودعوة الحكومات العربية إلى الالتزام بالاتفاقات المعتمدة في إطار اليونسكو والتي صادقت عليها، وكذلك الاستهداء بما جاء في إعلان المؤتمر العالمي بشأن التعليم العالي وتكليف المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إلى جانب ذلك بفتح حوار عربي بهذا الشأن من أجل الوصول إلى موقف تفاوضي جماعي لتعظيم المنافع، والإقلال من التبعات والمخاطر.

إن من أهمّ معوقات البحث العلمي العربي الافتقار إلى سياسة محددة وواضحة للبحث العلمي والتطوير التقاني في كثير من الدول العربية، أو بقاء هذه السياسات على الورق، الأمر الذي أدّى إلى تغييب هذا القطاع أو جعله هامشيا وجعل إسهامه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية يكاد يكون منعدما. ولقد فطنت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إلى أهمية هذا الموضوع وضرورته فبادرت إلى وضع إستراتيجية تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي، لتكون الإطار العام والأساس لتوجهات الدول العربية عند وضع استراتيجياتها الوطنية للعلوم والتقانة، وبعضها الآخر يفكر جادّا بوضعها.

ورغم هذه الجهود، فلا يزال التنظيم الحالي لمنظومة التنمية العلمية والتقانية في الدول العربية، غير قادر على تأدية دوره لضعف موارده وضبابية توجهاته وعدم استقلاليته وعدم تحديث هياكله ونظمه وعدم تقديم حوافز للباحثين للتميّز في بحوثهم ومنع تسربهم خارج أسواره أو خارج الأوطان، وعدم إعمال معايير الجدارة والكفاية عند تعيين إدارته، وعدم ربط نشاطاته بالتنمية الاجتماعية الشاملة.

تقرير الأمين العام حول تطوير التعليم في العالم العربي
مارس 2007

5. مجالات التطوير

1.5 الهدف العام :

اهتداءً بالفلسفة والغايات التي تحددها هذه الخطة لتطوير النظام التعليمي فإن التخطيط على مستوى المؤسسات التعليمية والتربوية يهدف إلى ما يلي:

- تطبيق المقاربة الكلية في إصلاح العملية التعليمية والتربوية بكافة أبعادها وتفاعلاتها، وذلك من أجل رفع كفاية الأداء للنسق التعليمي وللمؤسسات التدريسية، وجعلها قادرة على مقابلة الاحتياجات المتجددة، من قوة العمل عالية الإعداد وتكييف السياسات والبرامج وفقاً لذلك.
- جعل العملية التربوية والتعليمية متمحورة حول الطالب وحاجاته وتوقعاته وتطوير أدائه، على أن يتجلى ذلك من خلال واجهة سلوكية عريضة، وليس فقط كنتيجة لما تقرره الأنظمة التقليدية للتقويم والقياس.
- التأكد من تكافؤ الفرص لتحقيق العدل الاجتماعي في توفير التعليم راقي النوعية للجميع، وبأن جميع التلاميذ والطلبة يحصلون على المهارات والقدرات المطلوبة لنمو شخصية الفرد، وللارتقاء بمستوى العيش، والتأهيل للعمل وفق الواقع الاقتصادي الجديد وعلاقات العمل والمصاحبة لذلك الواقع.
- تقوية جانب القيم والاتجاهات و المهارات الاجتماعية، بمعنى مأسسة المعرفة لدى المتعلم وتحويلها إلى سلوك طوعي، وذلك في الواقع من بين الأهداف ذات الأولوية إذ يؤسس لعملية التحول المجتمعي القادم.
- الحفاظ على القيم الإيجابية المستمدة من الثقافة العربية الإسلامية وتعزيز الانتماء إلى الهوية الوطنية والقومية.

إن واقع الغد سيتطلب من الفرد المتعلم، وكما أكدت على ذلك الخطة الحالية في أكثر من موقع، امتلاك القدرة الشاملة على التعامل مع الكم الهائل من المثيرات حوله والتي بدأ يكرسها واقع انتشار المعلومات وتعدد مصادرها ومقاصدها.

وعليه فإن العملية التعليمية والتربوية يجب أن تساعد الطالب في مقابلة جملة المطالب الفردية والاجتماعية بصورة ناجحة والقيام بالنشاطات الحياتية بشكل فاعل.

ودون شك فإن القدرة الشاملة لها أبعاد إدراكية وغير إدراكية، وهي بذلك تختلف عن المهارات، وغير محدودة بما يتم تعلمه في المدرسة ، ولا يمكن قياسها بسهولة، إلا أن المدرسة، كمؤسسة إنتاجية وسيطة، بين الأسرة وسوق العمل، يمكن أن تهيئ الفرد وتنمّي استعداده لامتلاك مثل تلك القدرة.

وهنالك في الواقع ثلاثة أبعاد لتنشئة الفرد المتعلم ذي الشخصية المتمتعة بالقدرة الشاملة، وعلى المدرسة في البلدان العربية أن تأخذها بالاعتبار عند تربيته وتعليمه، وهي :

1 – العمل بصورة مستقلة، وبوعي تام بحقوق المواطنة، وبالمسؤولية الاجتماعية.

2 – التعامل مع الوسائط والأدوات والتقنيات بصورة تفاعلية، وباقتدار عال يقود إلى التمكن من التفكير المنظم والمبدع.

3 – التمكن من مهارات تواصل عالية، والعمل في إطار الفريق وداخل جماعات وفئات ذات مصالح مختلفة.

ولكل من هذه الأبعاد جملة من المهارات المتصلة بمجالات الإدراك والمعرفة والاتجاهات، والقيم التي تساهم المؤسسة التعليمية والتربوية في تعبئتها من أجل إعداد فرد متعلم قادر على امتلاك تلك القدرة متعددة الأبعاد في التعامل مع معطيات الحياة من موقع المبادرة.

ويفيد التذكير من جديد بأن القدرة الشاملة تنبع وتنضج ويجري تعلمها من خلال أطر مؤسسية مختلفة، تشكل المؤسسة التربوية والتعليمية أحد أعمدتها، وتمتد إلى الأسرة، ومكان العمل، ومؤسسات التشبيك الاجتماعي، والمؤسسات الدينية والثقافية، ووسائل الإعلام...الخ

وما يميز أثر المؤسسة التربوية والتعليمية عن غيرها بمساعدة المتعلم على امتلاك تلك القدرة يأتي من خلال تدريبه على التفكير النقدي، والفعل المستقل، وإرشاده إلى ضرورة تبنّي مقاربة كلية أخلاقية وعقلانية توازن بين الجوانب المادية والروحية للحياة من أجل التمكن من تبني إطار معياري في عمليات الاختيار، وفي الوصول إلى موقف التحكم

بالمتغيرات القادر بصورة إبداعية على تطويعها والمسيطر على إدارتها بدلاً من الخضوع لها. كل ذلك له مردوده الفردي والاجتماعي، حيث يصبح الفرد المتعلم فاعلاً ومساهماً في عملية التغيير المجتمعي، ومزوّداً بالمناعة ضد التعقدات التي سيفرضها عالم الغد، وبالقدرة العملية والتوقعية للتعامل في إطار حالات عدم اليقين التي سيتّسم بها عصر المعلومات.

2.5 الأهداف الإجرائية :

- إن الاحتياجات والتوقعات للتلاميذ والطلبة في الوقت الحالي، وفي المستقبل المنظور تبدو هائلة ومعقدة، وكما عكستها الخطة الحالية فإن البعض من تلك الاحتياجات أكاديمي بطبعه، ولكن الأهم من ذلك هو الاتجاهات، والقيم، والمهارات الاجتماعية.
وعليه فإن أطفالنا في مطلع القرن الحادي والعشرين يجب أن يتمتعوا بالخصائص الآتية :
  * الحماس والدافعية نحو التعلم واللذان يأتيان من جعل الطالب محوراً للعملية التربوية والتعليمية.
  * الإصرار على ضرورة بلوغه نسبة عالية من الأداء.
  * انفتاحهم على الأنماط الجديدة للتفكير.
- تساعد العملية التربوية والتعليمية في البلدان العربية الطلبة على التسلح بما يلي:
  * القدرة على إجادة القراءة والكتابة، واستخدام الرياضيات بصورة عالية المهارة، مع تنمية القدرة على التواصل، وإجادة استخدام التقانة في التعلم.
  * التمكن من المعرفة العلمية والثقافية الحية، وإجادة لغة ثانية إضافة إلى الإجادة التامة للغة العربية، وأن يكون الطالب على علم ودراية بالجوانب الجغرافية والتاريخية لوطنه وأمته وللعالم، وواعياً بتقدم التقانة والعلوم، وبما يفرزه التسارع الهائل للعولمة وثورة الاتصالات.
  * القدرة على التفكير بصورة إبداعية ومستقلة ،والتمكّن من إصدار أحكام تقييمية بصورة مرشدة، والتحكّم في ربط أنماط مختلفة من التعلم على الحالات الجديدة وتطبيقها.

- تساعد العملية التربوية في التنشئة الاجتماعية للشخصية ذات الاعتداد بالنفس والتي تستبطن القيم والمعتقدات المطلوبة لاحترام الذات واحترام الآخر. كما تؤمن بالتوازن بين الجوانب البدنية والعقلية والعاطفية، وتتحلى بالتسامح والتمايز الثقافي والديني، وبالبعد الكوني في النظر للظواهر واستيعابها محلياً.

ومثل هذه التنشئة جديرة بأن تجعل الفرد المتعلم قادراً على الارتباط بالجماعة، ملتزماً بالأخلاق الحميدة وبالقيم والتقاليد في التعامل والتواصل، متحكماً بإدارة وقته وشؤونه والعيش في نمط صحي، واعياً لذاته ، ومتمكناً من تطوير معتقداته ورؤيته حول العالم وأن يتواصل مع الآخرين في إطار المسؤولية الجماعية للتقدم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

كما تساعد تلك التنشئة الفرد المتعلم على العيش بصورة مستقلة قدر المستطاع، طموحاً ومخطّطاً لمستقبله وعلى وعي بمقاصده وأهدافه، وأن يستطيع ركوب المخاطر وتحديد تبعاتها، وأن يتخذ القرارات وفق معلومات ودلائل كافية بشأنها، وبالتالي يتمكن من تحقيق الحراك الاجتماعي والمهني، والأداء العالي في حقول النشاط المختلفة.

- التربية على المواطنة وتعريف الناشئين والبالغين بالقيم وبالحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحريات المدنية وحقوق الأوطان والشعوب، وتمكينهم من الالتزام بالمشاركة وفي إطار المسؤولية المدنية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأن يبلوروا المواقف لاستخدام تلك القيم والحقوق وممارستها طوعاً في الحياة العامة والعملية ، وأن يدافعوا عنها.

كل ذلك يجعلهم قادرين على تطوير المعرفة والفهم بدور الفرد في المجتمع وبالمصلحة العامة والمصلحة الوطنية والانتماء إلى المحيط العربي والإسلامي والعالم أجمع، واستيعاب المعتقدات والثقافات المختلفة وتطوير وجهات نظر ومواقف أخلاقية وإنسانية ونضالية تجاه الدفاع عن القضايا القومية و الإنسانية العادلة والوقوف ضد الخروقات والتجاوزات.

3.5 جودة التعلم واكتساب الخبرة :

تنظر الخطة التنفيذية لتطوير النظام التعليمي العربي إلى مضمون ما تقدمه المؤسسة التربوية والتعليمية، وإلى المنهج الدراسي وموضوعاته كعملية وكناتج في آن، وتشتمل على أنماط التعلم والخبرات التي تخطط لها المؤسسة التربوية والتعليمية من أجل تقديمها للمتعلّم تحقيقاً للأهداف والغايات المرسومة أدناه، تحديدا لمضامين الموضوعات الدراسية الأساسية وفلسفاتها والتي تساعد الطالب على امتلاك القدرة الشاملة.

1.3.5 التمكن من اللغة العربية واللغات الحية الأخرى والتواصل :

هنالك جانبان في المنهج الدراسي عندما يتعلق الأمر بتعليم اللغات. أولهما يغطي الخبرات والعوائد في اللغة الأم (اللغة العربية) التي يحتاجها الفرد المتعلم كي يستطيع أن يساهم بصورة فاعلة في المجتمع، وأن يتواصل بصورة مؤثرة، وأن يتمكن من مواصلة التعلم مدى الحياة، أما الجانب الآخر فيتضمن الخبرات والعوائد من اللغات الإضافية.

ودون شك فإن اللغة هي عصب التفكير، فالفرد يتأمل ويتواصل ويطور الأفكار من خلال اللغة، وإن الاستنارة اللغوية توفر جواز مرور لعملية التعلم، كما أن الآداب تفتح آفاقاً جديدة، وإن حب القراءة يمكن أن يكون بداية هامة للتعلم المستدام. وفي الوقت الذي بدأ فيه التواصل يطّرد من خلال التقانة الرقمية، فإن على النظام التعليمي العربي ومؤسساته التربوية والتعليمية أن يعزز قدرات المتعلّم اللغوية على تفسير المعلومات ونقلها من خلال أساليب جديدة وبالشكل الذي تساعده على إصدار الأحكام بشأنها.

وإن ثراء اللغة العربية ووجوب تطويعها لاستيعاب الجديد من المفاهيم والمصطلحات في العلوم والتقانة يشكل تحدياً حقيقياً من جانب، وفرصة هامة للتعلم وإرساء قواعد المجتمع المتعلم وامتلاك ناصية المعرفة من جانب آخر. وهذا يعني الاهتمام بتدريس اللغة العربية من خلال توحيد مناهجها في مرحلة التعليم الأساسي ووضع المعاجم اللغوية الموحدة، والعناية بتدريب المعلمين. كما أن إجادة تعلم اللغات الحية الأخرى سوف تمكن المتعلم من التواصل مع الثقافات والشعوب الأخرى وأن يغترف من المخزون المعرفي العالمي، وأن يحتل مكاناً كاملاً ضمن المنظومة الكونية. وفي هذا الإطار نؤكد على

أهمية الاستفادة من مشروع اللغة العربية لمكتب التربية العربي لدول الخليج، والتأكيد على أهمية الترجمة من اللغة العربية وإليها.

وعليه فإن التعلم من خلال حقل اللغات في المنهج الدراسي في البلدان العربية، وكما تراه الخطة التنفيذية ، سيساعد التلاميذ والطلبة على تحقيق ما يلي:

- تطوير قدراتهم على التواصل في إسماع أفكارهم ومشاعرهم، وأن يتمكنوا من التفاعل الثري والاستجابة المعمقة لأفكار الآخرين ومشاعرهم.
- تطوير مهارات عالية المستوى في الاستماع والحديث والقراءة والكتابة باعتبارها من أساسيات التعلم راقي النوعية، ومن متطلبات العمل والحياة بصورة عامة.
- التمكن من الفهم الكامل لآليات اللغة وكيفية عملها ومفعولها، وأن يستخدموا اللغة استخداماً جيداً في طرح الأفكار والمعلومات باللغة العربية بالدرجة الأساس، وباللغات الحية الأخرى بالدرجة الثانية.
- ممارسة التلاميذ والطلبة للفضول الفكري في مساءلة الظواهر والتحقق منها ومحاولة تطوير فهمهم لها، واستخدام التفكير النقدي والإبداعي في تفكيك الأفكار والإشكالات وتركيبها.
- تقوية الشعور بالمتعة لديهم من خلال عمق فهمهم لثقافتهم العربية والإسلامية، والثقافات الأخرى من خلال الآداب والأنماط الأخرى للغة.
- تطوير القدرات في التحدث باللغات الحية بحيث تفيدهم في تحديث اختصاصهم باستمرار، والتمكن من الاطلاع على الخبرات والمستجدات ذات العلاقة، إضافة إلى استخدامها في حياتهم العملية اليومية وفي موقع العمل.

2.3.5 التمكن من القدرة الحسابية واستخدام الرياضيات :

يتضمن تدريس الرياضيات توليد الحس الرقمي لدى المتعلم والذي يمكن تطويره من خلال هذا الدرس ومن خلال نشاطات أخرى في المنهج الدراسي.

وفي الوقت الحاضر، فإن وضع أداء الطالب العربي في الرياضيات واستيعاب منطقها يبقى متخلفاً بالمقاييس الدولية الأمر الذي يستوجب على المنهج الدراسي وطرق التفاعل الصفي تمكينه من الاستخدامات البناءة للمنطق الرياضي والتي ستكون من بين العوامل

الأساسية للتمهيد للاقتصادات العربية بالانتقال إلى مجتمع المعرفة ، فالهندسة والعلوم والتقانة وقطاع الأعمال تعتمد بأجمعها على الرياضيات وتطبيقاتها التي سيزداد الطلب عليها في المستقبل.

ولا يقل أهمية عن ذلك أن التنمية الثقافية والفنون ستتأثر هي الأخرى باستخدامات الرياضيات، كما أن الفرد المتعلم سيستخدم ذلك المنطق وما يعكسه من مهارات ومفاهيم في التعامل مع الحياة اليومية.

من أجل مقابلة التحديات التي يفرضها القرن الحادي والعشرين فإن المتعلم العربي يحتاج لأن يكون ذا استعداد وتكوين عال في استخدام المهارات الرياضية، وإن البلدان العربية ستحتاج إلى المزيد من المتخصصين في هذا الميدان وإلى المواطنين المتمتعين بتلك المهارات للتعامل اليومي.

3.3.5 التمكن من القدرة الرقمية واستخدامات المعلوماتية :

لقد أصبح امتلاك القدرة الرقمية وتعلم المعلوماتية من المؤشرات القياسية للتنمية الاقتصادية ومدى تطور البلد المعين، وأن أثرها يمكن أن يمتد إلى طبيعة أداء القطاعات الإنتاجية والخدمية وكذلك إلى الحياة الاجتماعية، وعليه فإن العجز المعرفي في حقل التعلم الرقمي هو من بين المعوقات الرئيسة لعملية التنمية والذي يمكن أن يقود إلى حلقة مفرغة في عملية التطور المجتمعي.

وإن مفهوم تعلم تقانات الاتصال والمعلومات هو قفزة نوعية بعيداً عن طرق التفكير التقليدية حول التقانة، ونحن لا ندرسها كغاية بحد ذاتها بل لبناء مهارات التعلم النقدي لدى التلاميذ والطلاب وتطوير هذه المهارات. وبتعبير آخر فإن تعريف تعلم تقانة المعلومات والاتصال هو ليس بهدف تحصيل المهارات الفنية ، بل تحصيل مهارات تعلمية من خلال إتقان التقانة.

وفي القرن الحادي والعشرين لا يمكن التفريق بين مهارات التعلم والمعرفة من جانب ومحتويات المنهج والإحاطة به من جانب ثان، ومهارات استخدام تقانة الاتصال والمعلومات من جانب ثالث ، إذ أن كلاً من هذه الأبعاد الثلاثة يعزز بعضها الآخر في حالات التقاطع.

وبذلك فإن على العملية التربوية والتعليمية أن تساعد الطالب على تطوير ما يلي :

- بناء القدرات على البحث والحصول على المعلومات بصورة فاعلة.
- تقييم المعلومات بطريقة احترافية ونقدية.
- استيعاب المعلومات وخزنها وتحليلها بشكل فعال.
- التعبير عن المعلومات وعرضها ومعالجتها عن طريق الوسائط المتعددة، والانتفاع منها بشكل إبداعي.
- ترجمة القدرة على معالجة المعلومات إلى استعدادات ذهنية تفيد في تعميق عملية التعلم مدى الحياة، وتحقيق إنتاجية عالية واستقلالية في حل المشكلات.
- تطوير الجوانب السلوكية في التعامل مع المعلومات وغرس مهارات التواصل، والتأكيد على الجوانب الأخلاقية والمسؤولية الاجتماعية للمواطن والفرد المتعلم في عصر المعلومات، إضافة إلى التعرف على الجوانب القانونية التي تحكم تبادل المعلومات.

ويتطلب الأمر من المؤسسات التعليمية العربية التخطيط في هذا المجال للوصول إلى ما يلي:

- الاستخدام الواسع للحاسوب، والبحث والتطوير لتصميم البرمجيات التعليمية، واعتماد أسلوب التشبيك في الجامعات ومراكز البحث العلمي.
- توسيع إمكان مشاهدة التلفزيون التربوي والتمدرس عبر المدارس الافتراضية لغالبية تلاميذ وطلبة التعليم الأساسي والثانوي.
- توفير التدريب المستمرّ في أثناء الخدمة لمدرسي مرحلتي الأساسي والثانوي ومديري المدارس على استخدامات الحاسب الآلي والبرمجيات التعليمية، وكذلك التخطيط لتعميم استخدامات الحاسوب على المراحل الأساسية والثانوية.
- البدء بتطبيق شبكات الربط بالحاسب الآلي بين مؤسسات التعليم العالي ومن ثم التعليم الفني والمهني وبالتدريج في مستويي التعليم الأساسي والثانوي.
- إنشاء مراكز وطنية لتطوير البرمجيات التربوية ذات الإمكانات العالية.
- الاهتمام بنشر ثقافة المعلومات بين سكان الأرياف كجزء من الخطة الوطنية.

4.3.5 التمكن من استخدامات العلوم والتسلح بالتفكير العلمي :

تتضمن مناهج العلوم امتلاك الخبرات والعوائد في سياقات علوم الأحياء والكيمياء والفيزياء والبيئة، ومن بين أهم غايات تدريسها استثارة وتطوير حس التحقق والتساؤل والفضول لدى المتعلم،وذلك حس طبيعي بين الجيل الناشئ يتوجب تعزيزه وتغذيته وتطويره كي يتمكن المتعلم من أن يعرف كنه العالم، وأن تتبلور لديه الأفكار من خلال اللعب والتجريب والنقاش وعمل الفريق وتنفيذ المشروعات.

ويفيد تسلح الطالب بالثقافة العلمية تكوين شخصية عقلانية في نظرتها للظواهر وقائمة على التساؤل وعلى الملاحظة، وعلى التحكم بالبيئة من حوله، وعلى معرفة الجوانب المادية، وعلى أهمية البحث والتطوير في تطوير نوعية الحياة، فالمتعلمون الصغار عادة ما تستهويهم الاكتشافات الجديدة والتقنيات المستحدثة، وإن أثر التعمق في دراسة العلوم يجعلهم على دراية بأهمية هذا الحقل، وضرورة اقتحامه واستغلاله للنهوض بمجتمعاتهم.

ومن هنا فإن التعلم من خلال العلوم يمكن أن يساعد الناشئة على :

- التحقق من البيئة المحيطة بهم عن طريق الملاحظة والاكتشاف والاستنتاج والتسجيل.
- إبداء فهم متكامل للأفكار والمفاهيم الكبرى حول العلوم وحول المنطق الذي يتحكم بها، وانعكاساته القيمية والتطبيقية.
- تكوين موقف من الأحكام التي تقوم على جمع الأدلة وتحليلها وفق المنطق العلمي.
- التعبير عن المواقف وأخذ القرارات بخصوص القضايا الاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية والبيئية على أساس فهم المتعلم ومعرفته بالعلوم.
- تأسيس قاعدة للمزيد من التعلم والتخصص المستقبلي في العلوم وتطبيقاتها الفنية.

5.3.5 الدراسات الاجتماعية :

تتضمن الدراسات الاجتماعية الخبرات والعوائد التي توفرها سياقات المناهج في التاريخ، والجغرافيا، والاقتصاد، والأعمال، والسياسة، والاجتماع .

ومن المهم للمتعلم أن يتعرف جيداً على تراثه وثقافته، وأن يكون له موقف واضح من العلاقة بين التراث والحداثة وكيفية توظيف الماضي في صنع الحاضر والمستقبل، والمرونة المطلوبة لتحقيق ذلك، كما أن عليه أن يفهم أثر الحضارة العربية والإسلامية في تشكيل حضارة الغرب، وأن يطور فهماً للعالم من حوله عن طريق معرفة الشعوب والأقوام الأخرى وقيمها، وأحقابها ومراحلها المختلفة، والاطلاع على أنماط التعايش المختلفة وأشكال الهيمنة وفهمها، والسيطرة على الموارد والتعرّف على أنواع الحروب وأنماط الاستغلال التي سببتها المطامع الاقتصادية.

وفي هذه الدراسات يتبصر المتعلم بمحيطه الوطني والعربي والإفريقي والآسيوي، إضافة إلى القارات والثقافات الأخرى، ويتعرف على الإنجازات الإنسانية والمادية للبلدان النامية والمتقدمة، ويتبصر بالمواثيق والاتفاقيات الدولية التي تضمن حقوق التنمية للجميع، ويبلور المواقف من طبيعة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يمكن أن تحدث في مجتمعه من أجل اللحاق بركب الشعوب المتقدمة ، وبأهمية التكتلات الاقتصادية والثقافية من أجل تحقيق ذلك في إطار العولمة، وبقدرته كمواطن مسؤول عارف بالتأثير في الأحداث.

وعليه فإن التعلم من خلال العلوم الاجتماعية يمكن أن يقود المتعلم إلى:

- توسيع مداركه وفهمه للعالم عن طريق إطلاعه على النشاط والإنجازات الإنسانية في الماضي والحاضر، وعلى القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تساعد على بناء الأمم، وتلك التي تتصف بالحيف وعدم الإنصاف بين الكبير والصغير من الدول، وبالقيم التي تؤثر على مجتمعه والمجتمعات الأخرى.
- تطوير القدرات على التفكير والاستنتاج المقارن بشأن النظم الإقليمية والدولية ومظاهر التفاوت بين المجتمعات والشعوب، وتوزيع الموارد، والفقر، وأنماط العيش، والتحقق من أسباب ذلك وسبل التغلب على مثل ذلك التفاوت.
- تشكيل المتعلم لمعتقداته ومواقفه الخاصة تجاه ما يجري في العالم وتطوير فهمه للاستراتيجيات المختلفة للدول ولمفاهيم المصالح والصراعات والقيم والثقافات والنظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة، ولأهمية العمل العربي المشترك

والتكتلات الاقتصادية والسياسية التي تربط الوطن العربي بالعالم النامي وبالبلدان الغربية المصنعة بما يخدم المصالح القومية.

- تأسيس قاعدة لبناء الشخصية الوطنية ذات البعد الكوني، والتمكن من الوعي بالمتغيرات الداخلية والخارجية، والقادرة على تحليل الأحداث واستشراف المستقبل،واستخدام المعلومات في التحليل والتفسير والاستنتاج.

6.3.5 التسلح بالقيم الدينية والأخلاقية :

إن دراسة الأديان والتي شكلت تاريخ الأمة العربية وتراثها ولم تزل تؤطر الحياة الاجتماعية هو وجه أساس من وجوه بناء القدرة الشاملة لدى الفرد المتعلم.

وإن التربية الدينية والأخلاقية تضمن الالتزام بالتقاليد العربية وتطوير العقيدة والقيم الفاضلة وفهم الأقوام والأديان والثقافات الأخرى في إطار التعددية الثقافية والدينية والتسامح، وبمعنى تطوير اتجاه القبول والاحترام للأديان الأخرى بالرغم من اختلاف وجهات النظر والاعتقاد بحقائق الأمور ونشأتها وتفسيراتها، وباختصار احترام حق الاختلاف.

والوطن العربي باعتباره مهد الحضارات والأديان يزخر بالعديد من المعتقدات والقيم والتقاليد، ومن هنا فإن التربية الدينية والأخلاقية تمكن المتعلمين من اكتشاف أهمية التعايش بين الأديان والأقوام والشعوب، وكما نص على ذلك القرآن الكريم، وتدعمهم في تطوير اتجاهات مسؤولة وبناءة تجاه الحوار بين الحضارات والثقافات، وتطوير أحكامهم الأخلاقية.

ويناقش منهج التربية الدينية والأخلاقية القضايا التي تشغل بال البشرية وتضغط على ضميرها، والبحث عن حلول من وحي الحضارات والثقافات وتتصل بالعدل والمساواة والمسائل الجادة ذات المساس بالضمير الإنساني من أجل الخروج بتسويات نابعة من روح الإرث المشترك بين الثقافات والأديان ومن حق الشعوب صغيرها وكبيرها، بغض النظر عن الدين والمعتقد، والعرق واللون، والنهج السياسي، في تقرير مصيرها، وفي الدفاع عن أراضيها وأماكنها المقدسة، واسترجاع أوطانها المحتلة وحقوقها.

وعليه فإن التعلم الديني والأخلاقي سيمكن المتعلمين مما يلي:

- تطوير المعرفة والفهم بالدين كمنهج حياة، والتعريف بالديانات الأخرى كتعبير هام عن الخبرة الإنسانية.
- اكتشاف القيم الأخلاقية كالحكمة، والعدالة، والتسامح، والتوازن، والشفافية في الأحكام والعفو عند المقدرة.
- التحقق والاستيعاب للاستجابات والتعاليم التي يمكن أن توفرها الأديان للأسئلة المتعلقة بطبيعة ومعنى الحياة وعلاقة الإنسان بالخالق وبالآخر، وبالحياة الدنيا والآخرة، وبالموقف من التعايش بين الأديان.
- تطوير مهارات التأمل، والتفكير النقدي، والاجتهاد، واختبار الفعل المناسب عند اتخاذ القرارات الأخلاقية.
- تعزيز المعتقدات، والمواقف، والقيم والممارسات الأخلاقية من خلال البحث والاكتشاف وكيفية توظيف مثلها من أجل عالم أفضل.

7.3.5 الصحة البدنية والعقلية :

في التراث ما يربط بين اكتساب المعرفة وتوظيفها وبين الصحة البدنية (العقل السليم في الجسم السليم) . يتضمن هذا الحقل من المنهج خبرة ومخرجات تفيد في مجال التنمية الاجتماعية وتنمية الفرد المتعلم من خلال فهم واستيعاب أهمية التربية البدنية والنشاط البدني.

كما يتضمن المنهج مقاربات وفعاليات حول النشاط البدني، والتغذية السليمة، وعلاقة الإنسان بالمحيط وبالبيئة وبالتوازن النفسي، وتتوجه نحو المتعلمين في المراحل المختلفة من رياض الأطفال وحتى الجامعات للترويج لأساليب العيش الصحية للأفراد وأسرهم ومجتمعهم المحلي، وبذلك يتضمن المنهج كذلك دروساً في الاقتصاد المنزلي وميزانية الوقت والتحكم بنوعية الحياة.

ويمكن للمتعلم أن يحقق الفائدة من خلال هذا الحقل من المنهج بما يلي:

- خبرة الجوانب الإيجابية من النظرة إلى الحياة التي يوفرها النشاط الصحي والعيش بطريقة صحية.
- تطوير المعرفة والمهارات والاتجاهات والقدرات الضرورية من أجل تحقيق التوازن البدني والعاطفي والاجتماعي في حياة الأفراد.

- تطبيق المتعلم للمهارات البدنية والعاطفية والاجتماعية من أجل متابعة نظام صحي في الحياة.
- التمتع بالاستعدادات الذهنية اللازمة لاستكمال مراحل التعليم المتقدمة والمواصلة فيها، وللدخول إلى سوق العمل.
- وبالنسبة إلى البعض من المتعلمين، يفتح هذا الجزء من المعرفة الفرص للإبداع في أحد الحقول الرياضية أو لمواصلة الدراسة في الصحة أو المهن والصناعات المختصة بالترفيه واستغلال أوقات الفراغ.

8.3.5 الحس الجمالي والفنون التعبيرية :

تتضمن الفنون التعبيرية الخبرات والمخرجات في مناهج الفنون، والتصميم، والمسرح، والموسيقى، والتي من خلالها يمكن للمتعلمين الحصول على فرص ثرية لامتلاك ناصية الإبداع وإعمال الخيال وخبرة الإيحاء والنظرة الكلية للأشياء. ويفهم المتعلم من خلال هذه الحصص الأدوار الهامة التي يلعبها الفن في وصف المجتمع وتحليله وتغييره، ويتناسب التأكيد على هذه النواحي في المنهج الجديد خاصة بعد أن بدأت تتزايد أهمية الفنون في حياة الأفراد والمجتمعات على حد سواء، حيث ساهمت الإنتاجية الواسعة للمعلومات والاتصالات في تحقيق المزيد من التثاقف، ومن الاطلاع على فنون الشعوب والتراث العالمي وقادت إلى تنمية الحس الجمالي لدى شرائح واسعة من المتعلمين.

وعليه فإن التعلم من خلال الفنون التعبيرية سيساعد النشء الجديد على:

- تكوين الشخصية ذات الذوق الرفيع، ومساعدة الطلبة في التعبير عن ذواتهم بطرق مختلفة وبأساليب مبدعة
- امتلاك خبرة التمتع بالحياة وتذوق الأشياء والسمو بالجوانب الروحية، وإمتاع الآخرين من خلال الأداء والتقديم المبدع والتركيز على إجادة أحد الجوانب من تلك الفنون أو الجمع بين أكثر من واحدة منها.
- تطوير مهارات هامة في مجال الفنون التعبيرية، بحيث يمكن نقلها إلى حقول أخرى، بالاستفادة من ملكة الإبداع والتجديد التي توفرها المهارة الفنية.
- تطوير عنصر التثمين والتقدير للقيم والأفكار الجمالية والثقافية.

- بناء الأسس لدى البعض من المتعلمين لمواصلة التعلم في أحد حقول الفنون التعبيرية كمهنة للمستقبل.

4.5 إعداد المدرسين وتدريبهم :

إن إعادة النظر بتربية المدرسين وتأهيلهم في الخطة التنفيذية الحالية هي جزء من النظرة الكلية التي تتبناها للتخطيط للنسق التعليمي، حيث يجري في إطارها تغيير مهارات القوى العاملة التدريسية وتحديثها استجابة للمفاهيم والتعريفات الجديدة لسير العملية التربوية والتعليمية وتفاعلها ومضمونها وللمعرفة وللتوقعات في المعرفة الجديدة والتقنيات المتطورة وأساليب التدريس والتفاعل الصفي المتمحورة حول الطالب، والأهم من ذلك كله، توقعات المجتمع ذاته من الفرد المتعلم وما يتبع ذلك من إعادة تعريف دور التلميذ والطالب في العملية التربوية والتعليمية.

ووفقاً لذلك فإن التوصيف الجديد لعمل المدرسين ومهامهم يصبح كالآتي:

- تنظيم الفرص التعليمية للطالب واستخدام طرق التدريس التي تكلف التلاميذ بالمشاريع وتعلمهم أساليب حل المشكلات واتخاذ القرار والتحليل النقدي.
- تسيير عملية التطور التعليمي لدى الطالب وفق منهج التعددية المعرفية.
- القدرة على التعامل مع الطلبة وفق قابليتهم واستعداداتهم المختلفة.
- تعزيز التزام الطلبة بإقران العمل بالتعلم كمنهج حياتي
- تذكية روح العمل ضمن الفريق لدى الطلبة.
- المساهمة الفاعلة في تطوير المنهج المدرسي والإدارة المدرسية
- الترويج لربط المدرسة بالمجتمع المحلي وبالأسرة.
- استخدام التقنيات الحديثة في الممارسة التدريسية اليومية.
- ممارسة مهنة التدريس بحرفية عالية، وبالتزام أخلاقي تفرضه وظيفة المربي.
- التحديث المستمر للقدرات والمهارات التدريسية.

وفي سبيل تزويده بتلك القدرات وتمكينه من الأداء العالي وفق توصيف العمل المقترح فإن معاهد وكليات إعداد المدرسين وبرامج التأهيل وإعادة التأهيل يجب أن تهدف في تأهيل المدرسين إلى تحقيق ما يلي:

- الإعداد في مجالات القراءة والكتابة والرياضيات والمعلوماتية، واشتقاق ذلك من الاختصاصات والمعرفة الاحترافية الملائمة، والتمكن من استخدام الفنية التعليمية الحديثة في التدريس .
- الإعداد في العلوم التي تتضمن المعرفة الجديدة، وتدريب المدرس على التحقق والاستقصاء عبر التخصص (العلوم والرياضيات) مع تطبيقات عملية لتلك العلوم وتبعاتها في مجالات التنمية والحياة اليومية .
- الإعداد في مجال العولمة وهو موضوع جديد تفرضه المرحلة لتكوين المدرس ذي الأفق الكوني الواسع ويجري اشتقاق الموضوع من حقول وتخصصات الاتصال والاقتصاد واللغات الأجنبية والديموغرافياً والعلوم السياسية والجغرافيا، وتاريخ البلدان العربية وتطور مسارها الاجتماعي – الاقتصادي والفني والسياسي مقابل تطور تاريخ العالم.
- الإعداد في مجال الآداب والإنسانيات مع التأكيد على تطوير الحس الجمالي والنشاطات الإبداعية كي يتمكن المدرس من مساعدة التلاميذ والطلبة في توسيع قدراتهم التعبيرية في الموسيقى والدراما والأدب والشعر والكتابة والتي بدأت تنتقل عبر تقنيات الاتصال والعولمة.
- تطوير المحتوى والمهارات والاستيعاب المطلوب من قبل المدرس لفهم حاجات التلاميذ والطلبة والتعامل التربوي معهم وإعدادهم للمواطنة الديمقراطية وللحياة العملية واشتقاق ذلك من علوم التربية، وعلم الاجتماع، والإرشاد النفسي، والفلسفة، والتاريخ، والعلوم السياسية إضافة إلى العلوم الأخرى ذات العلاقة.

5.5 الإدارة الرشيدة (الحكامة):

1.5.5 الهدف العام

في إطار الرؤية الكلية التي توفرها الخطة التنفيذية لتطوير النظام التعليمي العربي، والتي تضع الطالب كمحور للعملية التعليمية والتربوية، وتسلم بأن العلاقات في داخل المدرسة يجب أن تأخذ معنى التشارك، فإن الدور التقليدي لمدير المدرسة سيخضع للمراجعة.

وفي الواقع هنالك دوران للإدارة المدرسية يستلزمان إعادة التوصيف أولهما توفير القيادة للإطار التدريسي العامل في المدرسة وثانيهما توفير قيادة إدارية لشؤون المدرسة.

وبالشكل الذي حددته الخطة التنفيذية والذي يهدف إلى إعطاء المزيد من الاستقلالية للمؤسسة التعليمية، فإن الإدارة المدرسية تمتلك فرصة كبيرة كي تطبق الأدوار أعلاه بكفاية عالية، على أن يتم تعديل المهام التي تنسجم مع مبدإ الاستقلال والإدارة الذاتية للمدرسة واحترام الأطراف الفاعلة في ذلك الإطار.

2.5.5 الأهداف الإجرائية :

- الابتعاد عن الأسلوب التسلطي في الإدارة المدرسية، وتبني أسلوب الإدارة بالنتائج والإدارة المفتوحة والتي تشترك فيها أطراف العملية التعليمية والتربوية (المدرسون، أولياء الأمور، وممثلو المجتمع المحلي، والطلبة). ولا يعني ذلك تجريد المدير من صلاحياته، بل إدخال عنصري الشفافية والمساءلة في الإدارة المدرسية.
- تشكيل مجالس إدارة للإشراف على سير العمل التعليمي والتربوي في المدارس يكون المدير مقرراً لها ، وتهتم بالتخطيط المالي وتحديد البرامج الصفية واللاصفية للمدرسة والعلاقات الخارجية.
- يشارك مدير المدرسة من خلال دوره الجديد في تقييم أداء الطلبة وتطور ذلك الأداء أثناء السنة الدراسية وبين سنوات المرحلة، ويعتمد بذلك على التقارير الدورية التي يقدمها المدرسون وعلى مشاهدته وملاحظاته واتصالاته بأولياء الأمور، ويقوم بدوره بإصلاح ما يجب، كما يعمل على رفع تلك التقارير إلى اجتماعات مجلس الإدارة من أجل متابعة تطور الأداء واتخاذ أية إجراءات مناسبة.
- يقوم المدير بمهام التنسيق والإشراف والتقييم للمنهج الدراسي المطبق، وطرق التدريس والتفاعل الصفي لضمان أن تكون العملية التعليمية والتربوية متمحورة حول الطالب، وتحقق النتائج، كما يشارك في التدريس أحياناً مع بقية المدرسين للتأكد من استخدام الطرق التفاعلية في عملية التدريس.
- يقوم المدير بعقد اجتماعات غير رسمية مع المدرسين لمناقشة سير أداء الطلبة، والتفكير ببدائل تطويرية وإبداعية للنهوض بمستويات الأداء، وكيفية تقديم الخدمات للمجتمع المحلي وتوثيق العلاقة بممثليه وبأولياء الأمور، والتأكد من عدم تحول

المجالس الإدارية إلى اجتماعات تقليدية غير ذات معنى.

- تأهيل مديري المدارس، وإشراكهم في برامج تدريب المدرسين، فالمدير هو مدرس ومربّ قبل أن يكون إدارياً وهو مسير ومبتكر ومرشد ومبادر ومسؤول عن قيادة العملية التعليمية والتربوية .

6.5 طرق التدريس والتفاعل:

1.6.5 الهدف العام :

تعتمد عملية التعلم والتعليم المدرسي بالدرجة الأساس على طبيعة التفاعل بين طرفي العملية التدريسية (الطالب والمدرس)، وعلى مدى الاعتراف المتبادل بينهما كشركاء في المشروع المعرفي. فالاعتراف بحاجات الطالب وهويّته وحقه في التعلم مقابل الاعتراف بالدور القيادي الذي يقوم به المدرس في العملية التربوية والتعليمية، مطلوبان من أجل تحقيق فائض قيمة أفضل لعملية التعلم.

وبالشكل الجديد، والمتفق عليه تربوياً فإن كلا الطرفين يتعاونان في تحديد الغايات التعليمية وتطبيقها مما يؤدي إلى ثراء العملية التدريسية.

2.6.5 الأهداف الإجرائية :

- اتباع طريقة تدريس الفريق والطرق الأخرى القائمة على التفاعل، حيث إن نظريات التعلم الإداري قد أثبتت أن التعلم لا يمكن أن يؤدي إلى نتائجه المرجوة في حالة عزلة الطالب، فتشكيل الفرق الطلابية في حجرة الدرس، وتكليفهم بمشروعات يخلق الفرص لهم لإبداء الرأي والاستماع وتقييم نوع المعرفة للحلول، ويدربهم على التفكير النقدي ويشعرهم بأنهم أفراد مشاركون في العملية التعليمية وتحضيراً للمشاركة الأوسع في المجتمع. وبتعبير آخر فإن الطالب لا يتعلم كثيراً إذا اقتصر حضوره في الصف الدراسي على الجلوس والاستماع للمدرس وحفظ المعلومات التي يحتويها المنهج الدراسي، فالتعلم ليس خبرة خاملة إنما هو خبرة نشطة تعتمد أسلوب التعلم الفاعل والاكتشاف الفكري والنشاطات التي تشحذ الذهن والتفكير لدى الطالب وتوفر له ممارسة مهارات التعلم والربط بين الموضوعات، وبدأت تستعين في الوقت الحاضر بالتقنيات المتطورة والمعلوماتية كجزء متكامل من العملية التربوية والتعليمية.

وعليه فإن على الأجهزة التخطيطية في البلدان العربية مراعاة تطبيق أساليب حديثة للتدريس يكون فيها الطالب طرفاً فاعلاً في عملية التعلم وأن تتاح له المساهمة في تقييم الناتج التدريسي، كي يثق ببيئة التعلم، ومن ثم يقبل عليه بحماس ورغبة ويحقق استيعاباً أفضل.

- استخدام الأمثلة الحية ذات العلاقة في عملية التدريس، واعتماد المضمون القيمي المشتق من حياة الطالب أو من المتغيرات التي يعيشها حوله، وذلك لاستثارة التفكير الموضوعي في الحكم على الأشياء بتجرّد، وبلورة الفكر المنظم والاكتشاف وتحديد المهام وإعمال الخيال، ويأتي ذلك من خلال طرح مشكلات تشعر الطالب بأنه جزء من الحل ومن المشاركة في صنع القرار.

وعلى المدرس من أجل تحقيق ذلك أن يستخدم استراتيجيات تدريسية وتقنيات وأساليب تساعد الطالب على استيعاب المضمون من خلال المشاركة النشطة داخل الصف المدرسي وخارجه.

- تدريب الطلبة على استخدام الوقت ، إذ أن ذلك من بين أهم الشروط لتعميق عملية التعلم والذي لا يتأتى إلا من خلال التراكم والمتابعة وإدارة ميزانية الوقت كي يطوروا فيما بعد مهارات التعلم مدى الحياة، والعمل بإنتاجية عالية.

ومن هنا فإن العملية التدريسية يجب أن تربي الطالب على الاستقلالية في إنجاز المهام، وعلى التداول والمنافسة في إطار عمل الفريق، ومن ثم تطوير عادات احترافية، والالتزام بالتحضير وإعداد الواجب البيتي والانتباه لنشاطات التعلم وتدوين ملاحظات بشأنها.

- يحتاج الطلبة لاكتشاف مواطن قوتهم وتعزيزها من خلال عملية التعلم، وتحديد ومعالجة نواحي الضعف كذلك. وعلى المدرسين مراعاة مثل هذه الجوانب النفسية، واتباع أنماط عديدة للتعلم داخل الصف الدراسي الواحد، تأخذ في الاعتبار مستوى الذكاء والاستيعاب والخلفية الثقافية.

إن اعتبار « العمل « محورا للنشاط المدرسي وللمناهج التعليمية في إطار «المدرسة الموحدة – مفتوحة المسارات» يحقق في حقيقة الأمر مبدأ ديمقراطية البنية المعرفية المدرسية، إذ أن طبيعة تنظيم هذه المدرسة ينطوي على إمكانية انتقال الطالب من قسم إلى آخر ومن تخصص إلى آخر وفقا لاحتياجات وميول الطلاب، وفي ضوء قدرات الطلاب على متابعة نوع المهنة أو الدراسة التي يرغبون في الالتحاق بها داخل المدرسة. كما يتضمّن تنظيم هذه المدرسة، الاهتمام بالمواد الاختيارية والمستقلة التي يكون من حق الطالب تفضيلها على غيرها من المواد.

إن من شأن وضع قيمة العمل كمحور للمناهج التعليمية، تخفيف حدة التناقض بين العمل النظري والعمل اليدوي، وبين النخبة المتعلمة والأغلبية، وبذلك يتسنى لمحتوى التعليم أن يكون في خدمة الاندماج الاجتماعي والإنتاج الاقتصادي.

كما يتطلب تطوير المناهج تنقية المحتوى التعليمي وعمليات التعليم وسياقاته من أي تمييز على أساس العرق أو الدين أو الجنس بسن التشريعات وبوضع اللوائح التي من شأنها التأكد من خلوها من التحيزات مهما كان نوعها وتشجيع وتدعيم المساواة بين الجنسين.

تقرير الأمين العام حول تطوير التعليم في العالم العربي
مارس 2007

6. مستويات التطوير

يبقى التعليم النظامي بمثابة العمود الأساسي في عملية التعلم في البلدان العربية لسنوات طويلة قادمة، وتبقى المدرسة مصدراً أساسياً للمعرفة، إلا أنها ستفقد الصفة الاحتكارية التي اعتادتها، مما يستوجب الإقدام على إصلاح عناصر العملية التربوية والتعليمية، التي تتم في إطارها استجابة للواقع الجديد.

إن التدرج وعناصر التمدرس كانت وستبقى مرتبطة بسلسلة منطقية، فالتعليم ما قبل المدرسي من المتوقع له أن يوفر أول فرصة تعليمية نظامية، ويوسع من عملية التعلم التقليدية المتمحورة حول الأسرة، ويساهم في وضع الأساس لعملية التنشئة الاجتماعية وغرس القيم الحديثة.

أما التعليم الأساسي، والذي يمثل المعمار التعليمي لدى الناشئين تحضيراً للمزيد من التعلم والمعرفة من خلال إجادة القراءة والكتابة والحساب والمهارات الأساسية الأخرى للتعلم، فهو يعمل على تقوية القدرات والمهارات، ويستخدم أساليب لتطوير الدافعية والاستطاعة للتعلم.

ويأتي دور التعليم الثانوي ليعزز ما أفرزه التعلم في المرحلة الأساسية، مع تزويد الطالب بالمعرفة المتطورة في اللغة، والرياضيات، والعلوم، والتدريب على كيفية الربط بين الموضوعات وتفسير المعارف وتحليلها وكيفية توظيفها واستخدامها، وتقوية هذه القدرات التعلمية، بالإضافة إلى تعزيز المهارات الحياتية التي يكون التعليم الأساسي قد بدأ بها.

ومن هنا فإن كلتا المرحلتين (الأساسي، والثانوي) ستستمران في لعب الدور المؤسسي في التنشئة الاجتماعية، والجدير بنقل القيم الثقافية والسياسية والأخلاقية السائدة، وأحياناً تحدي البعض منها. ومن بين النواحي الأساسية التي يوفرها التعليم الثانوي تهيئة الطالب وتحضيره للمهنة وعالم الأعمال والذي يمكن أن يقود إلى طريقين (الفني، والأكاديمي العام) ولكن وفق التصورات الجديدة باعتماد منهج متكامل عبر التخصصات.

وبذلك فإن هذه المرحلة الدراسية تنسجم مع مفهوم الطرائق المتعددة، والتحولات المحتملة في العمل والتعلم المستدام مدى الحياة.

أما التعليم العالي فهو يبني القدرات المعرفية والتعليمية بطريقة أكثر عمقاً وتوسعاً وتعقيداً، ويحضر الطلبة إلى العمل الفني والعلمي والفكري والاحترافي.

1.6 التعليم ما قبل المدرسي :

لقد أصبح الاهتمام بهذه المرحلة واضحاً نظراً إلى تبلور القناعة وثبات نتائج البحوث العلمية بأهمية تعليم الطفولة المبكرة لتنمية قدرات التعلم لدى الطفل، فالتغذية الصحيحة والعناية الصحيحة، وإقران اللعب بالتعلم، وتوفير نظم التعزيز والإثابة في السنوات الأولى من حياة الطفل تساعد في تنمية قدراته على الاستيعاب والتعلم، إضافة إلى تطوير القدرات الحياتية المصاحبة، فالبرامج التي تيسر للطفل عملية النمو والتطور في جوانبها المختلفة، سيكون لها بالتأكيد أثر مستدام على حياته المستقبلية.

وبالرغم من كل هذه الاعتبارات التربوية والتعليمية فإن البلدان العربية وحتى الوقت الراهن لا تعطي الأهمية اللازمة لهذا المستوى من التعليم، فالمبادرات من أجل تعميمه تبقى خجولة، وحالة توزيع الفرص في هذه المرحلة لا تنطوي على الإنصاف والعدالة الاجتماعية بالرغم من كل الجهود المبذولة من قبل الحكومات العربية.

1.1.6 نقاط القوة :

- تضاعف عدد رياض الأطفال من 3 إلى 6 مرّات خلال عقدين من الزمن في بعض الأقطار العربية (ما بين 1979 و 2000).
- شملت العناية بالطفولة المبكرة الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصّة من معوقين وموهوبين وخاصّة منهم هذه الفئة الأخيرة، لتمكين ذوي المواهب من البروز مبكّرا، ولتشجيعهم على أن يكونوا من مبدعي المستقبل.
- حرص الدول العربية بصورة عامّة على توفير فرص متساوية للبنات والبنين للالتحاق برياض الأطفال و عدم التمييز بين الجنسين للاستفادة من التربية قبل المدرسية، إذ تفيد مؤشّرات القيد الحديثة إلى المساواة بصورة عامّة بين الجنسين في معدّل الالتحاق بمؤسّسات التربية المبكّرة.

2.1.6 نقاط الضعف:

- رغم التطوّر الكمّي الحاصل في عدد الأطفال من الفئة العمرية ٣–٥ سنوات الملتحقين بمؤسّسات التربية ما قبل المدرسيّة، مازالت نسبة الالتحاق بتلك المؤسّسات ضعيفة في معظم الأقطار العربية (15%) مقارنة ببقية دول العالم وحتّى الدول النامية، ناهيك عن الدول المتقدّمة[1].
- وجود فروق كبيرة بين الأقطار العربية في نسبة الأطفال المستفيدين من التربية قبل المدرسية (1 % في اليمن مقابل 99 % في الكويت مثلا)، ويعود ذلك بالأساس إلى الفروق في مستوى الرفاه المادّي وتوفير التمويل اللازم لإنشاء هذه المؤسّسات.
- انتشار رياض الأطفال بشكل واضح في المناطق الحضريّة، وندرتها وحتّى انعدامها في أحيان كثيرة بالمناطق الريفية، ممّا يُخلّ بمبدإ تكافؤ الفرص في مجال التربية لأبناء القطر الواحد.
- وجود عجز كمّي وكيفي في عدد العاملين المؤهّلين تأهيلا مناسبا لتربية الأطفال في مرحلة رياض الأطفال، حيث تُشير الدراسات إلى أنّ الكثير منهم لا يتلقّون إعدادا خاصّا يؤهّلهم لتربية الطفولة المبكّرة ولا تنظّم لهم دورات تدريبية في أثناء الخدمة يُشرف عليها متخصّصون في المجال، إضافة إلى ضعف مكانتهم الاجتماعية ومستوى دخلهم ومحدودية الحوافز، وإلى ضعف التمويل المخصص لهذه المرحلة.
- تعدّد جهات الإشراف على العاملين في رياض الأطفال (وزارات التربية، وزارات الشؤون الاجتماعية، النقابات، الخ...)، بل إنّ هذا الإشراف مُنعدم في حالات كثيرة لا سيّما في المدارس الأهليّة الخاصّة.
- وجود نسبة تأطير (عدد الأطفال للمعلّم الواحد) ضعيفة جدّا في المتوسّط وبعيدة عن النسبة المحدّدة عالميّا أي معلّم لكل 15 طفلا.

---

(1) نسبة الأطفال الملتحقين برياض الأطفال من فئة 3 – 5 سنوات بلغت حسب تقرير اليونسكو لعام 2004 :
– 48.6 ٪ في بقية دول العالم
– 35 ٪ في الدول النامية
– 100 ٪ في الدول المتقدّمة

- تدلّ دراسات عديدة على أنّ المناهج المعتمدة في مؤسّسات التربية المبكّرة تقوم على الحفظ والاستظهار لا على الاستقلالية واكتشاف المواهب وغرس الاتجاهات المطلوب لدى الطفل وغيرها من الاستراتيجيّات التربوية الحديثة.
- المباني المتوفّرة لرياض الأطفال لا تستجيب في معظم الأقطار العربيّة لمتطلّبات تربية الطفولة المبكّرة، ولا تتوافق مع المعايير والشروط اللازمة من حيث الموقع والمساحة والقاعات وغير ذلك ممّا يحقّق الأمن والسلامة للأطفال من جهة، ويمكّنهم من ممارسة أنشطة تربوية متنوّعة تُوافق أهواءهم واهتماماتهم وتساعد على تحقيق أهداف التربية في هذه المرحلة من جهة أخرى.
- ارتفاع نسبة المعلّمات الإناث في جميع الدول العربية، حيث بلغت هذه النسبة 100 % في معظم دول الخليج العربي بوجه خاص.
- عدم وضوح المؤشّرات المتعلقة بالإنفاق العام على التعليم قبل الابتدائي في غالبية الدول العربية.

3.1.6 الفرص :

- وجود وعي متزايد بأهمّية مرحلة الطفولة المبكرة لدى المهتمين بالشأن التربوي في البلاد العربية، ممّا قد يؤدي إلى توسيع القبول وإنشاء المؤسسات التي تعنى بهذه المرحلة العمرية.

- إنّ للعديد من الدول العربية إسهامات فعّالة وناجحة في مجال إعداد مناهج رياض الأطفال وتطويرها لدى بعض الدول العربية تتماشّى مع متطلّبات العصر مع الاحتفاظ بما يحقّق خصوصية الحضارة والثقافة العربية.

- التفات مؤسسات التعليم العالي في بعض الدول العربية إلى أهمية إنشاء بعض الدول العربية معاهد وكلّيات متخصّصة لتأهيل وإعداد معلّمات رياض الأطفال، وإيلاء بعض الدول الأخرى اهتماما كبيرا لتدريب المعلّمات في أثناء الخدمة وبشكل خاص تلك الدول التي تبنّت برامج تطويرية جذريّة لمرحلة رياض الأطفال.

4.1.6 المخاطر :

- تخلّي الدولة عن هذا القطاع وترك تسيير رياض الأطفال إلى القطاع الخاص التجاري[2] والذي غالباً لا يخضع للرقابة بالشكل المطلوب.
- أدوات العمل المستعملة في مختلف الأنشطة المقترحة على الأطفال في رياض الأطفال صنعت في جلّها في بيئة غير عربية ممّا قد يبعد الناشئة عن ثقافتهم العربية الأصيلة.
- تفاقم حالة الإقصاء الاجتماعي من حيث بقاء نسبة كبيرة من الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة، وخاصة في الريف العربي وفي المناطق الفقيرة، محرومين من فرصة اكتساب الخبرات المساعدة على تحقيق النمو العقلي والوجداني والاجتماعي، ومن التهيؤ للاندماج في الوسط المدرسي في المرحلة الابتدائية.
- عدم كفاية التمويل المرصود للتربية في المرحلة قبل المدرسية إذ أنه لا يسمح بفتح رياض الأطفال بالعدد الكافي، وبتوفير المباني التي تفي بالغرض، وبانتقاء المعلّمين بالعدد والنوعية اللازمين.

5.1.6 التحديات :

- تبني الدول العربية في خططها التعليمية مبدأ تحقيق التعليم ما قبل الدراسي للجميع، ووضع السياسات والبرامج من أجل التحقيق المرحلي للاستيعاب الكامل للأطفال في هذه المرحلة العمرية.
- تعميم الإشراف الحكومي على رياض الأطفال في البلاد العربية ضمانا لتحقيق نوعية مقبولة للتربية في هذه المرحلة، وللسعي الموصول للاقتراب من المعايير العالمية في هذا المجال، ولئلا يطغى الربح المادي على متطلّبات التربية السليمة في هذه الفترة الحساسة من حياة الطفل.
- إيجاد سياسة واضحة للتخطيط لهذا القطاع ولإعداد العاملين فيه على المستويين القومي والقطري في ضوء الإطار الفلسفي والأسس التي تنبني عليها البرامج والخطط في هذا المجال.

---

(2) لقد انخفضت نسبة القيد في المؤسسات التربوية الخاضعة للإشراف الحكومي في بعض الدول العربية إلى 1٪ كما في البحرين، و 4٪ في قطر، و 10٪ في السودان مثلا.

6.1.6 الرؤية المستقبلية :

- إدماج مرحلة التربية قبل المدرسية في إطار سلّم التعليم النظامي باعتبارها لا تقل أهمية وخطورة عن مراحل التعليم الأخرى.
- مراجعة مناهج رياض الأطفال مراجعة علمية والعمل على تقنينها وإلزام المدارس العامة والخاصة باتباعها وبما يستجيب لحاجات الأطفال الجسمية والوجدانية والذهنية والاجتماعية وفي الاتجاه الذي يسمح بزرع بذور مهارات التفكير الإبداعي وحلّ المشكلات و التعامل الجماعي والتعاون وإدماج التقانة الحديثة مبكّرا وغرس الاتجاهات العلمية السليمة لدى الأطفال منذ الصغر إلى جانب تعزيز مكانة اللغة العربية في هذه المناهج...
- تحديث الإحصاءات الخاصّة بالتربية قبل المدرسية وضمان صدقيتها للاستفادة منها في رسم خريطة لرياض الأطفال، وبناء الإحداثات الجديدة على معطيات ذات موثوقية.
- تشجيع البحوث والدراسات التي تستهدف دراسة الأسس النفسية والاجتماعية لمناهج رياض الأطفال في البلاد العربية وتلك التي تتصل بدور الأسرة في تنمية الطفل العربي سلبا أو إيجابا، ولا سيما ما يتعلّق بدخول المرأة عالم العمل وانعكاس ذلك على تربية الأطفال بوجه عام.
- إنشاء مؤسسة عربية (على مستوى الوطن العربي) تتولّى إعداد وسائل التعليم وأدوات اللعب، والتجهيزات الخاصّة الملائمة لرياض الأطفال تنبع من البيئة العربية وتساعد على تثبيت الناشئة في ثقافتهم الأصلية.
- توجيه عناية خاصة إلى تقويم عمل رياض الأطفال باستعمال أدوات تقويم ملائمة تشمل جوانب النمو المختلفة لدى الطفل.

7.1.6 أهداف الخطة :

- الارتقاء بنسبة الالتحاق برياض الأطفال ومضاعفتها لدى الدول العربية من أجل الوصول إلى التعميم الكامل وبما يقرب من استيعاب كل الأطفال من الفئة العمرية 3-5 سنوات، باعتبار المتاح من الموارد وما يمكن توفيره عبر إيجاد موارد جديدة، مالية على وجه الخصوص.

- تحقيق التقارب بين الريف والحضر فيما يتعلّق باستفادة الأطفال من برامج التربية المبكرة بإنشاء المؤسسات المؤهلة لذلك، وإعطاء الأولوية للمناطق الريفية والفقيرة التي لا توجد بها هذه المؤسسات. وإعطاء عناية خاصة لذوي الاحتياجات الخاصة.
- زيادة عدد المعلمين والمعلمات في مؤسسات التربية قبل المدرسية بما يقربها من النسبة العالمية ضمانا لمرافقة الأطفال بشكل يأخذ الفروق الفردية في الاعتبار، ويضمن متابعة نموّهم في شتّى المجالات، ويمكن أن تكون النسبة المرتقبة معلما لكل 20 طفلا في المتوسط في مرحلة أولى.
- إعداد معلمين ومعلمات لرياض الأطفال، وتأهيلهم مهنيا ونفسيا وتربويا وفنيا بما يتلاءم مع خصوصية مرحلة رياض الأطفال ومتطلباتها، وضمان التدريب المستمر لهم في أثناء الخدمة، على أن يتم ذلك في مؤسسات أكاديمية ومراكز يتوفر فيها ذوو الكفايات القادرين على تأمين هذا التدريب في شقيه النظري والعملي.

8.1.6 الاستراتيجيات والبرامج :

- تقريب نسبة الالتحاق برياض الأطفال من النسب العالمية

* إنشاء مؤسسات التربية المبكرة في المناطق المحرومة من خدمات هذه المؤسسات وخاصة في الريف العربي،واعتماد صيغ إبداعية لذلك تعتمد مشاركة المجتمع المحلي وبدعم حكومي.
* تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في التربية المبكرة عن طريق حوافز ضريبية، وتوفير العاملين الأكفياء ومساهمة الدولة بدفع جزء من رواتبهم، مع التأكد من التحكم المركزي بالنوعية.
* مزيد توعية الأسر بأهمية مرحلة الطفولة المبكرة في نمو الفرد وبالفائدة المتوقعة في هذا المجال من تدخل المؤسسات المؤهلة علميا وفنيا لذلك،

- تقريب نوعية العملية التعليمية والتربوية في مؤسسات التربية المبكرة من المعايير العالمية وذلك بـ:

* تحسين نسبة التأطير، خاصة في الأقطار التي مازالت تلك النسبة فيها ضعيفة، عن طريق إعداد عدد أكبر من المعلّمين والمعلمات وتأهيلهم في مؤسسات مؤهلة لذلك.

* توفير المباني و التجهيزات التي تسمح بممارسة الأنشطة التربوية التي تتلاءم مع خصائص المرحلة وأهداف التربية الحديثة (التشجيع على التعلم الذاتي، إذكاء الفضول العلمي، التعاون مع الآخرين عبر الأنشطة الجماعية، ممارسة ألعاب ذات فائدة جسمية وذهنية واجتماعية، استعمال التقانة الحديثة، الخ...).
* توفير أدوات عمل وألعاب تتلاءم مع البيئة المحلية وتجذر الأطفال في ثقافتهم القومية إلى جانب الانفتاح على بعض المستجدات العالمية المفيدة.
* تعزيز التعاون بين العاملين في رياض الأطفال والأسرة بما يساعد هذه المؤسسات على الاستفادة القصوى من موارد المجتمع المحلي عن طريق إشراك البيئة المحلية في وضع البرامج والتمويل والتصور كلما كان ذلك متاحا.

- الارتقاء بمعلم (أو معلمة) رياض الأطفال إلى ما يقربه من التمهين بـ:

* تمكينه من الإعداد والتدريب اللازمين وبالنوعية المطلوبة، ولا يتحقق ذلك إلا بوجود مناهج للتكوين تتلاءم مع الدور المتوقع لهذا المعلم في ضوء أهداف التربية الحديثة وفلسفتها التي تتجه إلى تنمية الاستقلالية والتعلم الذاتي، وإتقان استخدام التقانات الحديثة ومواصلة التعلم مدى الحياة والتعاون مع الآخرين وتحمل المسؤولية، الخ...)
* تحسين ظروف معلم رياض الأطفال المادية لتتحسن صورته الاجتماعية ومكانته، وتتحقق مساواته بزملائه المعلمين في مراحل التعليم الأخرى، ويمكن أن يتمّ ذلك :

** بمراجعة رواتب معلمي رياض الأطفال بما يسمح لهذا القطاع باستقطاب عناصر ذات موهبة ومستوى أكاديمي جيّد باستبقائهم في المهنة لأطول مدّة ممكنة، شأنهم في ذلك شأن المعلمين عموما مهما كانت المرحلة التي يتخصصون فيها.

** بتشجيع معلم رياض الأطفال على الانخراط في النشاط الاجتماعي وفي مؤسسات المجتمع المدني لتمكينه من المساهمة في الحياة الاجتماعية ومن الإشعاع كلما كان قادرا على ذلك.

المصفوفة التنفيذية لتطوير التعليم ما قبل المدرسي

الأهداف	الأنشطة التطويرية	مراحل التنفيذ	مؤشرات الإنجاز	شروط التحقيق
1.استيعاب 15% من أطفال الفئة العمرية (5–3 سنوات) على الأقل في أفق 2016، مع إعطاء الأولوية لأطفال المناطق الريفية والنائية على أمل تحقيق الاستيعاب الكامل في أوائل العشرية الموالية.	– تحديث الإحصاءات الخاصة بالتربية قبل المدرسية وضمان صدقيتها، – زيادة عدد رياض الأطفال الحكومية، – تعميم الإشراف الحكومي على رياض الأطفال الخاصة، – نشر رياض الأطفال بالمناطق الريفية والنائية، إلى جانب مواصلة نشرها في الحضر.	يمكن أن يتمّ التنفيذ على مرحلتين تدوم كل منهما 5 سنوات: – المرحلة الأولى : 2006 – 2011 – المرحلة الثانية : 2011 – 2016	– استيعاب 50% من أطفال الفئة (5–3) في المتوسط، وهو ما يقرب البلاد العربية من المتطلبات الدولية في هذا المجال والتي تقدر بـ60 % في أفق عام 2010. – الوصول بالقطاع الحكومي إلى التساوي على الأقل مع القطاع الخاص من حيث عدد الأطفال الذين سيتم استيعابهم، – مواصلة تشجيع الخواص على الاستثمار في هذا المجال.	– تطوير العلاقة بين رياض الأطفال والأسرة عن طريق إشراك هذه الأخيرة في عمل الروضة وتوعية الآباء والأمهات بخصائص الطفولة ومستلزمات نموها (عن طريق الحملات الشعبية ووسائل الإعلام المختلفة). – إشراك مؤسسات المجتمع المدني كالأحزاب والنقابات والمنظمات والغرف التجارية ومراكز الدراسات والبحوث العلمية وغيرها، في التمويل ووضع البرامج التطويرية. – تشجيع الاستثمار في مجال تربية الطفولة المبكرة عن طريق خلق امتيازات جبائية وغيرها من الحوافز الممكنة.

2. الارتقاء بمستوى رياض الأطفال وغيرها من مؤسسات التربية المبكرة وتقريبه من المعايير العالمية في مجال الجودة.	– تقريب نسبة التأطير برياض الأطفال من النسبة العالمية (حوالي 15 طفلا في المتوسط للمعلم الواحد). – تركيز مناهج إعداد معلمي رياض الأطفال وتدريبهم أثناء الخدمة على مجموعة الكفايات التربوية التي تنسجم مع طبيعة المهمات التي عليهم أداؤها مع الأطفال و المتفق عليها في معظم الدول المتقدمة: تأهيل مهني ونفسي وتربوي وفنّي خاص بالمرحلة ومتطلباتها التربوية... – وجوب توفر بعض المواصفات الشخصية فيمن يقع اختيارهم للالتحاق بمؤسسات الإعداد للتأكد من كفايتهم للعمل في هذا المجال عن طريق اختبارات نفسية وأدائية تُعد للغرض. – مراجعة مناهج رياض الأطفال بما يسمح بتعريف الأطفال بثقافتهم وتنمية التفكير الابتكاري والإبداعي والحسّ البيئي لديهم، وتدريبهم على العمل الجماعي وعلى ما يحقق استقلالهم وتطبيعهم الاجتماعي في آن واحد (ورشات عمل، العمل ضمن زُمر مختلفة، الخ...).	مراجعة المناهج التربوية حسب مقاربة علمية قابلة للتنفيذ تتمثّل في: – مراجعة مناهج إعداد المعلمين وتأهيلهم، ومناهج التربية المبكرة. · السنة الأولى: تنفيذ المناهج المتطورة، · السنتان 2 و3: إجراء التعديلات اللازمة في ضوء تقييم علمي لآثار الإجراءات الجديدة (داخليا وخارجيا) · السنتان 4 و5: العمل على تحسين جودة التربية قبل المدرسية خلال السنوات المتبقية عن طريق التقييم العلمي والاستفادة من التغذية الراجعة التي يتيحها ذلك التقييم.	– مقارنة نسبة التأطير المحققة سنويا بنسبة التأطير العالمية. – مقارنة عدد رياض الأطفال الحكومية بعدد المؤسسات الخاصة سنويا. – رصد تطور عدد رياض الأطفال بالمناطق الريفية سنة بسنة لقياس التدرج نحو الهدف. – قياس جودة التربية قبل المدرسية في ضوء المحكات المعتمدة عالميا في هذا المجال.	– المساواة بين معلمي رياض الأطفال مع نظرائهم المعلمين في المراحل الدراسية الأخرى من حيث الرواتب المادية والحوافز الأدبية والأطر الوظيفية، الخ...

2.6 التعليم الأساسي :

يعرف التعليم الأساسي في البلدان العربية بصفته الإلزامية، إلا أن ذلك وحده لا يكفي بالرغم من أهميته بالنسبة إلى الطلب الاجتماعي والفردي ، حيث يجب أن تتحدد هذه المرحلة الحرجة كذلك بالمعايير وبالنتائج. إضافة إلى ذلك فإن التعليم الأساسي وفق الفهم الذي تؤطر له الخطة التنفيذية الحالية يجب أن يأخذ الشعار التالي: التعليم للجميع بغض النظر عن العمر أو الخلفية الاجتماعية والاقتصادية أو النوع الاجتماعي أو الإقامة، كما أن العملية التعليمية في هذه المرحلة يجب أن لا تؤكد على تعلم القراءة والكتابة والحساب فحسب، بل تتناول الجوانب التربوية كي تنظر إلى الناشئين الصغار في إطار كلي، وبمعنى تطوير الجوانب الإدراكية والنفسية الحركية والوجدانية، وتأسيس البنية المعرفية لدى الطالب لامتلاك المهارة.

من جانب آخر فإن تحديد عدد سنوات التعليم الإلزامي الأساسي يجب أن تمتد مستقبلاً لتشمل التعليم الثانوي ، على أن يتأسس ذلك على توقعات المجتمع والأسر وحاجات الاقتصاد الوطني، إضافة إلى طبيعة الغرض من المعرفة التي يمكن أن تأتي من خارج المؤسسة التعليمية . ولأن المجتمعات العربية تشهد تغيرات سريعة، فإن لكل فرد في الوقت الحالي حاجة للتعلم مدى الحياة. وإن تعليم الفرد كيف يتعلم قد أصبحت مهارة أساسية للجميع. ولذلك فإن الربط بين التعليم الأساسي النظامي وغير النظامي أضحى مسألة ملحة يجب أخذها بالاعتبار في التخطيط لهذه المرحلة الدراسية.

1.2.6 نقاط القوة:

- تخصص الدول العربية نسبا عالية من الناتج المحلي الإجمالي للإنفاق على التعليم بلغت خلال العقدين الماضيين 5,5 % في المتوسط وهو ما يعكس اهتماما واضحا بالشأن التربوي لدى الساسة وأصحاب القرار.

- تسعى الدول العربية إلى تحقيق الاستيعاب الكامل للأطفال من الفئة العمرية 15–6 سنة بمرحلة التعليم الأساسي، ومن نتائج ذلك تسجيل زيادة في الأعداد المطلقة للملتحقين بهذه المرحلة (3)، تقدر بـ8 ملايين تلميذ في خلال العقد الأخير من القرن الماضي.

(3) تطوّر عدد الملتحقين بمرحلة التعليم الأساسي من 31 مليونا إلى 39 مليون تلميذ ما بين عام 1991 وعام 2000 على سبيل المثال

- بذلت الدول العربية جهودا كبيرة لإحداث تطويرات نوعية عديدة منها على وجه الخصوص تلك المتمثّلة في تحديث مواد المناهج لتكون أقدر على مواكبة المستجدّات كإدخال التربية البيئية والسكانية، واعتماد المقاربة بالكفايات لتحقيق أهداف التعليم.
- شهدت البلدان العربية تطوّرا ملحوظا في إعداد المعلّمين وتدريبهم، ومن التطويرات المحدثة في هذا المجال تلك المتعلّقة بتأهيل معلّمي المرحلة الابتدائية في بعض البلاد العربية على المستوى الجامعي، واعتماد مبدإ القدرات التعليمية والتقانات الحديثة في برامج إعداد المعلّمين وتأهيلهم.
- قيام معظم البلدان العربية بخطوات تطويرية في مجال الإدارة التربوية والتعليمية لهذه المرحلة.

2.2.6 نقاط الضعف:

- رغم التطوّر الكمّي وزيادة أعداد المسجّلين بالتعليم الأساسي، لا تزال أعداد كبيرة ممّن هم في سنّ التعليم، غالبيتهم من الإناث، خارج المدرسة[4]. ولا يتوقّع الاستيعاب الكامل لهؤلاء الأطفال حتى عام 2025 إذا ما استمر الوضع على حاله، و ممّا يزيد الأمر تعقيدا وجود نسبة تزيد عن 30 % ممّن تقع أعمارهم في ذات الفئة العمرية يدخلون إلى سوق العمل وهم يمثّلون نسب المتسربين والمنقطعين عن التعليم، كما أنّهم يمثّلون نسبة مهمة من شريحة السكان في بعض البلدان العربية مثل اليمن، والمغرب، ومصر، إضافة إلى أن الدعم الاجتماعي للتعليم الأساسي في الوسط الريفي غير كاف.

- تركيز المناهج الدراسية وأسلوب التعليم السائد في معظم الدول العربية على التلقين وعلى أهداف التعليم الأدنى كالتعرّف والتذكّر وإهمال التطبيق والتحليل والتركيب والتقويم، ناهيك عن تنمية القدرات المساعدة على التعلّم الذاتي والتشجيع على

(4) يقدّر عدد غير الملتحقين بالتعليم الأساسي ممّن هم في سنّ الدراسة بـ 8 ملايين طفل من بينهم 5 ملايين من الإناث.

الإبداع، هذا بالإضافة إلى ضعف الاهتمام بالفنون الجميلة، والتربية الدينية، والتعريف بالمفاهيم الإنسانية المتقدّمة كالحرية، وحقوق الإنسان، وتقبّل الآخر، والتسامح والتغطية الصحية وغيرها.

- وضع المعلّمين مازال دون المتوقع من حيث صورتهم الاجتماعية ورواتبهم ومستوى إعدادهم الأكاديمي والتربوي وتدريبهم المستمر، ممّا يؤدي، إلى عزوف الشباب عن المهنة، وإلى تزايد عدد الملتحقين بدور إعداد المعلّمين من ذوي المؤهلات المنخفضة.
- قصور التمويل المخصص حاليا للتعليم الأساسي عن تحقيق تعميمه حتى في مرحلته الابتدائية فحسب، وذلك بالنسبة إلى نصف الأقطار العربية على الأقل، ناهيك عن تحسين جودته، إضافة إلى ضعف استثمار القطاع الخاص في هذه المرحلة.
- وجود نقص كمّي واضح في المباني التعليمية والتربوية في البلدان العربية، ويزداد هذا النقص وضوحا في مدى قدرة غالبية المنشآت القائمة وجاهزيتها لاستقبال متطلّبات الفنية التعليمية، لا سيّما ثقافة المعلومات والاتصالات، وافتقارها إلى مراكز مصادر التعلّم وتوفير البيئة التعليمية المتطوّرة.
- ما زال الطابع الغالب على الإدارة طابعا تقليديا من حيث البُنى والوسائل، كما يتّسم وضع الإدارة التربوية في البلاد العربية بضعف في القدرات الإدارية وغياب للمساءلة، يساهم في ذلك نقص البحوث ونظم المعلوماتية اللازمة لترشيد عملية اتخاذ القرار وإدارة التحديات.

3.2.6 الفرص :

- مبادرة العديد من البلدان العربية إلى وضع المعايير الخاصة بالمرحلة وإعادة صياغة الأولويات بشكل يؤدّي إلى أخذ التعليم الأساسي حقّه من الناتج المحلّي الإجمالي والإنفاق العام، مع تعديل مضمون المناهج وإعداد المدرسين، باعتبار هذه المرحلة تشكّل الحدّ الأدنى لما يتطلّبه إعداد الفرد للحياة الاجتماعية ومواصلة التعلّم، ولما يعنيه مبدأ ديمقراطية التعليم.

- التفكير ببدائل لتوفير التمويل اللازم لتعميم هذه المرحلة، من بينها استخدام النظام الضريبي في توفير حوافز لمن يتبرّع للتعليم، وفرض ضرائب إضافية على الأنشطة الترفيهية أو على سلع استهلاكية مختارة لصالح التعلّم كما هو حادث في العديد من الدول العربية، على أن تفرض ضريبة تعليمية إضافية على المستويات المحلية أيضا.
- الدخول الملحوظ للقطاع الخاص وإقباله على الاستثمار في مجال التعليم عموما والتعليم الأساسي على وجه الخصوص، ووجود رقابة على النوعية لدى بعض الدول العربية.
- زيادة المعونات الدولية في مجال تمويل التعليم وتحسين نوعيته لدى الدول العربية التي تتلقى ذلك، وبالذات البلدان الأقل نمواً.

4.2.6 المخاطر :

- توسيع الفجوة والتفاوت في فرص الالتحاق بالتعليم الأساسي بين الريف والحضر، وبين البنين والبنات في بلدان عربية عديدة، وتفاقم حالة التسرّب المبكر وعدم تفكير الحكومات بسياسات وبرامج تنموية لمساعدة الأسر المحتاجة مادياً كي يمنعوا أولادهم من ترك المرحلة الدراسية قبل انتهائها.
- تعاظم نفقات التعليم وزيادة صعوبات تمويل النظام التربوي بصورة عامة نتيجة للسعي المتزايد إلى التوسّع الكمّي والتجويد النوعي للمنظومة التربوية التي يشكّل التعليم الأساسي أحد مكوّناتها الرئيسة.
- عزوف العناصر الجيدة عن مهنة التعليم – خاصة في المرحلة الأساسية – لأنّها لا تستجيب لطموحاتهم المادية والاجتماعية.

5.2.6 التحدّيات:

- توفير قنوات جديدة لتمويل أموال إضافية إلى تعميم التعليم الأساسي وتحسين أوضاع المعلّمين واقتناء التجهيزات التقانية اللازمة للارتقاء بالتعليم إلى مستوى جودة أعلى ممّا هو عليه تدريجيّا وتقريبه من المستوى الذي تحقّق في الدول المتقدّمة.

- مراجعة مناهج التعليم الأساسي ووضع معايير لغاياتها، والنظر إليها كمنظومة متكاملة وتحديد مضامينها بما يستجيب لتسارع إنتاج المعرفة وتطوّر وسائل الإعلام والاتصال الحديثة.

- توفير الحوافز المادية والمعنوية كي يمكن لمهنة التعليم في المرحلة الأساسية أن تستقطب أصحاب القدرة والموهبة وأن تحافظ عليهم في المهنة أطول فترة ممكنة ويرتبط بذلك اعتماد سلّم رتبي لترقية المعلّم وظيفيا يُبنى على نموّه المهني وعطائه الوظيفي، على أن يرتبط ذلك بحوافز مادية ومعنوية مجزية. .

- إعادة النظر في الأساليب والسياسات والممارسات الإدارية على هذا المستوى الدراسي استجابة لما تؤطر له الخطة التنفيذية الحالية وتقترح تطبيقه على كافة المستويات وخاصة تلك المتصلة بالمشاركة لمختلف الجماعات والمؤسسات في اتخاذ القرارات وإدارة كل ما يمس مصالحها وتطلّعاتها.

6.2.6 الرؤية المستقبلية:

- يهدف النهوض بالتعليم الأساسي على المدى البعيد وفي إطار فلسفة الخطة التنفيذية وغاياتها لتطوير النظام التعليمي العربي إلى ما يلي:

في الجزء المتعلق بالتعليم الابتدائي من المرحلة :

* زرع بذور التعليم الفني والمهني لدى الناشئة إلى جانب تعلّم القراءة والكتابة في اللغة العربية، ومبادئ إحدى اللغات الأجنبية، والحساب، ومبادئ العلوم والتقانة.

* اكتساب المعايير والقيم الإسلامية مع احترام حقوق الآخرين وعقائدهم.

* زرع القيم السليمة والخلق القويم لدى الأطفال سعيا إلى تحقيق التربية المتكاملة وإعداد الإنسان الجديد...

- في الجزء المتعلق بالتعليم الإعدادي من المرحلة:

  * تعميق ما يُتعلّم بالمرحلة الابتدائية في المواد الأساسية كالعلوم والرياضيات ومزيد الاهتمام باللغات الأجنبية.

  * الاهتمام بتكوين المواقف والاتجاهات الملائمة للعمل في المجتمع بما يتواءم بشكل خاص مع عصر العلم والتقانة.

  * التمرّس العقلاني المنظّم بملاحظة الأشياء ومشاهدتها وبالأعمال اليدوية التي تتصل بها.

  * تمكين المتعلّم من اكتساب مهارات التعلّم الذاتي وما يرتبط بها من قدرات لمعرفة مصادر المعلومات وتحليلها ونقدها والاختيار الأمثل من بينها بدلا من تلقين المعارف والعلوم.

  * الكشف عن قابليات المتعلّمين وتوجيهها تمهيدا لبدء التخصص في المرحلة الثانوية ...

- مراجعة مناهج التعليم الأساسي في اتجاه الاهتمام بجميع جوانب إعداد الفرد النظرية والعملية، وربط ما يتعلّمه الأطفال واليافعون بحاجات التنمية.

- إعادة النظر في التصميم المعماري والهندسي للمدرسة الأساسية بما يضمن :

  * توفير قاعات متعدّدة الأغراض (تعليم تعاوني، حوار بين التلاميذ، العمل على مشروعات، الخ..).

  * اعتماد نظام القاعات المدرسية التخصصية، وخاصة منها تلك التي تسمح باستخدام التقانات الحديثة.

  * الاستجابة للمعايير الفنية المناسبة للبناء المدرسي وبخاصة ما يتعلّق بالمساحة المخصصة للطالب ضمن قاعة الصف، تخفيفا للكثافة الطلابية العالية.

  * مراعاة البناء المدرسي لأوضاع الطلاب ذوي الحاجات الخاصة.

* اعتماد منهجية الخريطة التربوية والمدرسية في التخطيط لتوفير الأبنية على مستوى القطر ومناطقه الإدارية.

7.2.6 أهداف الخطة :

- تحقيق تعميم التعليم الأساسي تدريجيا على كل الأطفال الذين هم في سن الدراسة بهذه المرحلة، وتوفير الموارد البشرية والمادية الضرورية لذلك، والالتزام بأهداف التنمية الألفية بهذا الخصوص،
- الارتقاء بالكفاية الداخلية للتعليم الأساسي عن طريق خفض معدّلات الرسوب والتسرب، ومراجعة العدد الكلّي للسنوات التي يقضيها التلاميذ لإتمام هذه المرحلة، مع الاهتمام بتقديم تعليم راقي النوعية في هذا المستوى.
- تجويد العملية التعليمية بمرحلة التعليم الأساسي بوضع الآليات الضرورية التي تمكّن من تغيير دور المدرسين في العملية التعليمية التعلّمية من دور الملقن إلى دور الميسر، ومن الارتكاز على التعليم إلى التعلّم الذاتي المستمر، ومن هذه الآليات توجيه برامج إعداد المعلّمين وتدريبهم في الاتجاه ذاته، والاهتمام بالتوجيه والتدريب المستمرّ للمعلّم.
- ربط التعليم الأساسي بحاجات سوق العمل وبالاستراتيجيات والخطط الاقتصادية والاجتماعية التنموية، وتضمينه مبادئ التعليم الفني والمهني وبنائه على طرائق حديثة تشجّع على الابتكار والتعلّم الذاتي.
- إدخال الموضوعات الجديدة كالمعلوماتية وطرائق استخدام التقانات الحديثة في التعليم وفي مناهج إعداد المعلّمين، مع التأكيد على التطبيقات الميدانية وأساليب التقويم، إلى جانب الفهم العميق لمادة (أو لمواد) الاختصاص و للبُنى المعرفية المميزة لها ولخصائص التلاميذ المتصلة بالتعلّم.

8.2.6 الاستراتيجيات والبرامج :

- تحقيق تعميم التعليم الأساسي تدريجيا على كل الأطفال الذين هم في سن الدراسة بهذه المرحلة، وتوفير الموارد البشرية والمادية الضرورية لذلك باتباع ما يلي:

* تطبيق مبدإ إلزامية التعليم الأساسي، والحدّ من الإهدار التربوي (الرسوب والتسرب)

* توعية أولياء الأمور بأهمية هذا المبدإ وبضرورة تطبيقه باستخدام وسائل الإعلام المختلفة، وتنظيم حملات في هذا الاتجاه في المناطق التي يتطلّب فيها الأمر ذلك،

* ضبط الإحصاءات الخاصة بهذه المرحلة سنويّا لتبيّن مدى التدرج في تحقيق التعميم،

* إجراء التعديلات اللازمة في الإستراتيجية المعتمدة في تحقيق الهدف كلّما تعطّل السير نحو إنجاز ما هو محدّد سنويّا لتحسين نسبة الاستيعاب.

* إيجاد مصادر جديدة ومتنوّعة لتمويل التعليم كإحداث رسوم ضريبية على بعض السلع الكمالية ، وإعادة توزيع التمويل الحكومي لقطاع التعليم بطريقة أكثر عدلا على مختلف المراحل، وإعطاء دور أوسع للامركزية، والسماح بفرض ضرائب محليّة توجّه لهذا الغرض، الخ ...

* اعتماد نظم جديدة للقبول والاختيار في كليات التربية ومعاهد إعداد المدرسين، والعمل على خلق حوافز مادية ومعنوية لجلب العناصر الجيّدة لمهنة التعليم،

* فتح أقسام أكاديمية ومراكز تدريب متخصصة لمدّ المدارس بالمدرسين بالعدد والنوعية المطلوبين.

- تحسين الكفاية الداخلية للتعليم الأساسي، وذلك عن طريق :

* القضاء تدريجيا على الرسوب حيث يتطلب ذلك :

  - تجويد العملية التربوية والطرائق والأساليب التقليدية في التعليم، وإشراك التلاميذ بصورة فاعلة في العملية، وفرزهم وفق الفروق الفردية ووفق قدراتهم واستعداداتهم والتعامل معهم وفق ذلك.

  - تطوير أساليب التقويم والتركيز على بُعده التدريبي، وتدريب التلاميذ على

ممارسة التقويم الذاتي و بواسطة الزملاء.

- تدريب التلاميذ على النشاط التأملي من أجل التعديل الذاتي.
- اللجوء إلى أساليب علاجية مناسبة عند حدوث تعثّر أو صعوبة في مسار التعلّم.
- تحسين نسبة التأطير في المرحلة الابتدائية في حالة وجود كثافة طلابية في الفصول وتقريبها من النسب العالمية (25 تلميذا لكل معلم).

* القضاء تدريجيا على التسرب عن طريق :

- إذكاء الرغبة في التعلّم لدى التلاميذ.
- تشجيع أولياء الأمور، في بعض الأوساط الاجتماعية، على تعليم البنات وتوعيتهم بأهمية ذلك في حياتهنّ المستقبلية كمواطنات وربّات بيوت.
- البحث عن وسائل تساعد أولياء الأمور في بعض الأوساط على الاستغناء عن مساعدة الأبناء في القيام ببعض الأعمال التي تفرضها ظروفهم الاقتصادية، وذلك بتقديم منح وإعانات مالية.

- تجويد العملية التعليمية بوضع الآليات الضرورية لتغيير دور المدرس في العملية التعليمية التعلّمية وتمكينه من التدريب و الإعداد اللازمين لذلك عن طريق :

* التركيز على تكامل دور كل من المدرس والمتعلّم في العملية التعليمية التعلّمية،
* اعتبار المدرس ميسّرا للتعلّم أكثر من كونه ناقلا للمعرفة.
* إدخال التقانات الحديثة في التعليم يجعل من المدرس وسيطا بين الطالب والمعرفة أكثر من كونه مصدرا لها.

* توجيه مناهج إعداد المعلّمين وتدريبهم إلى التركيز على هذه الأدوار (التكامل – التيسير – الوساطة) و على متطلّبات أدائها مع التلاميذ، الخ.

- إدخال الموضوعات الجديدة كالتقانات الحديثة في التعليم وفي مناهج إعداد المعلّمين

إلى جانب التركيز في هذا الإعداد على التطبيقات الميدانية وأساليب التقويم والفهم العميق لمادة التخصص وخصائص التلاميذ وذلك عن طريق :

* تدريب التلاميذ على استخدام تقانات الإعلام والاتصال للبحث عن معلومات ومعالجتها وبناء المعارف في مختلف المواد،
* تدريب المدرسين على الجوانب الفنية والتربية المتصلة باستخدام تقانات الإعلام والاتصال، لاستخدامها مع التلاميذ على أفضل وجه ممكن،
* اعتبار إدراك المدرس للجوانب المتعلقة بأصول المعرفة المتصلة بمادة التخصص من أهم أبعاد الإعداد لتدريسها،
* اعتبار أساليب التلاميذ الذهنية ودافعيتهم للتعلم من أهمّ الجوانب التي على المدرس إدراكها في إطار إعداده للتدريس،
* استخدام أساليب مستحدثة في مجال التقويم كاستخدام قاعدة بيانات أو بطاقة لتسجيل أداء الطالب بكل أبعاده وغيره، واعتبار التقويم أحد مكوّنات عملية التعلّم،
* تدريب المدرس على التأمّل في الممارسة والمشاركة في حلقات النقاش حولها مع الزملاء من أجل التطوّر الذاتي مهنيّا...
* تطوير دور مدير المدرسة من خلال تحقيق مفهوم القيادة الجماعية والعمل على الارتقاء بالإدارة المدرسية وتدريب المديرين قبل الخدمة وأثناءها.

المصفوفة التنفيذية لتطوير التعليم الأساسي

الأهداف	الأنشطة	مراحل التنفيذ	مؤشّرات الإنجاز	شروط التحقيق
1. تعميم التعليم الأساسي وإلزاميّته.	– وضع التشريعات الضامنة لمجانية التعليم الأساسي. – وضع خطة إعلامية لتوعية الأسرة بضرورة إلحاق أبنائها من الجنسين في التعليم. وخاصة في المناطق الريفية والهامشية. – إعادة توزيع ميزانيات التربية حسب الأولويات (لكي تنال مرحلة التعليم الأساسي حظّها في التمويل الكافي) خاصة في البلدان غير القادرة على تخصيص موارد جديدة للتعليم.	– تحقيق التعميم الكامل للتعليم الأساس في نهاية العشرية (2007–2016) بالنسبة إلى الدول التي قطعت شوطا كبيرا في هذا الاتجاه، والترفيع بنسبة المتدرس بالنسبة للدول الأخرى.	– وضع التشريعات وإنفاذها. – وضع الخطة الإعلامية. – حصة التعليم الأساسي من الميزانية الكلية للتربية والتعليم. – نسبة الالتحاق. – نسبة الانقطاع والتسرب. –	– إشراك أولياء الأمور وممثلي المجتمع المدني في وضع البرامج وإيجاد سبل لتنفيذها، وفي البحث عن صيغ لتنويع مصادر التمويل الذي يتطلّبه التعميم. – إيجاد مصادر إضافية متنوعة لتمويل التعليم عن طريق: • تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في التعليم الأساسي على وجه الخصوص. • مساهمة المجتمع المحلي، ومنظمات المجتمع المدني.

2. تحسين الكفاية الداخلية للتعليم الأساسي بالقضاء على الرسوب والترسب.	– تحسين نسب التأطير بالمرحلة الأساسية (عدد التلاميذ للمعلم الواحد). – تجويد العملية التعليمية والقطع مع الأساليب التقليدية القائمة على التلقين والحفظ، وذلك بـ: • اعتماد التقويم التطويري (أو التلقيني). • تدريب التلاميذ على التقويم الذاتي والتقويم عن طريق الزملاء. • اعتماد بيداغوجيا تأخذ الفروق الفردية بين التلاميذ في الاعتبار. • تدريب التلاميذ على النشاط الميتاعرفاني. – إحياء المشروع العربي المقارن لمستويات التحصيل الدراسي.	– بلوغ عدد التلاميذ إلى المعلم في حدد 20 تلميذ للمعلم الواحد، مع مراعاة التوازن بين المناطق المختلفة في حدود 2016.	– نسبة التأطير. – تم تطوير العملية. – إحياء المشروع ومشاركة الدول العربية فيه.	– حصول المعلمين على التدريب اللازم لمراجعة أساليبهم التعليمية والتقويمية على وجه الخصوص، – تبنّي المعلمين للتوجهات الواجب اعتمادها لبلوغ الهدف، – توفر التمويل اللازم لتحسين نسبة التأطير بالتعليم الأساسي.

3. ربط التعليم الأساسي بحاجات التنمية وتضمينه بذور التعليم الفني والمهني وبنائه على طرائق حديثة تشجّع على الابتكار والتعلّم الذاتي وتحترم فيها جوانب التمايز والاختلاف بين المتعلّمين.	– تزويد الأطفال بالمعارف الأساسية التي تهيّئهم لأن يكونوا مواطنين نشطين إلى جانب القراءة والكتابة والتحدّث باللغة الوطنية والمفاهيم الحسابية الأوّلية، – الارتقاء بطرق تدريس اللغة العربية باعتبارها احد مكوّنات الهوية الأساسية، – تنمية قدرات أساسية لدى الناشئة كالتعلم الذاتي وملكات التحليل والنقد والابتكار، – تضمين المناهج الخاصة بفترة التمدرس الإجباري مبادئ علمية وإنسانية أساسية كالعمل اليدوي والتربية البدنية والرياضة والفنون واللغات الحية وخاصة اللغة الانجليزية كأداة مميزة لبلوغ المعرفة ونقلها، واكتشاف المؤسسات والمهن، وتملك مبادئ التقانة الحديثة باعتباره شرطا أساسيا للانخراط في الحداثة وفي مجتمع المعرفة ... – وضع سياسات خاصة بتربية الأطفال ذوي الاحتياجات الخصوصية (من موهوبين ومعوقين) وتمكينهم من التعلم كل حسب إيقاعه الخاص وقدراته الذاتية...	–> بالنسبة إلى المرحلة الابتدائية خصوصا –> في الابتدائي و الإعدادي –> منذ سنوات المرحلة الابتدائية الأولى –> بالمرحلة الإعدادية كتمهيد للدراسة بالمرحلة الثانوية –> منذ بدء التعليم الأساسي	– نوعية مخرجات المرحلة الابتدائية ومدى ملاءمتها لمتطلبات الدراسة بالمرحلة الإعدادية – نوعية مخرجات المرحلة الإعدادية وقيمتها التنبّؤية للنجاح في المرحلة الثانوية – مدى إيفاء المؤسسات الراهنة بمتطلبات إدماج الأطفال المعوقين بالمدرسة الأساسية وبتمكين الموهوبين من النمو الأقصى لمواهبهم واستعداداتهم الخاصة.	– الوصول إلى مضاعفة كلفة الطالب في مرحلة أولى للنهوض بجوانب العملية التربوية ولو جزئيا (مناهج، كتب، إعداد معلمين، الخ ...) – تقريب هذه الكلفة في مرحلة ثانية (السنوات الخمس الأخيرة من الخطة (2016–2011)) من المؤشرات العالمية (5000 دولار أمريكي سنويا وفي المتوسط) كما في بلدان الاتحاد الأوروبي دون اعتبار أثر التضخم.

4. تحسين جودة التعليم الأساسي بما يسمح بتفادي الهدر المادي والارتداد إلى الأمية وبالتأسيس لمجتمع المعرفة، و بما يساعد على الاندماج الأفضل في عالم يتّسم بالتغيّر السريع والتعقّد وعدم اليقين.	– إيلاء اهتمام خاص بالمناهج والكتب والوسائل التعليمية الحديثة ونظم الامتحانات والتقييم واعتماد البحث التربوي لغاية تطوير نوعية التربية في البلاد العربية، – مراجعة برامج تكوين المعلّمين (إعدادًا وتدريبًا في أثناء الخدمة) لملاءمة هذا التكوين لتعدّد أدوار المعلّم ولضمان تدريبه على التقانات الحديثة، – وضع مؤشرات موضوعية لتقييم جودة التعليم الأساسي في الأقطار العربية والاستئناس بها على صعيد كل دولة، – وضع مؤشرات لأخطر الاختلالات الطارئة في المنظومة التربوية: نسبة الهدر، مؤشرات الجودة، وضع المعلم، نسبة الالتحاق بالتعليم من الفئات المحرومة نسبيًا في المجتمع، الخ...	– التركيز سنويا على أحد عناصر المنظومة التربوية حسب الحاجة دون إهمال العناصر الأخرى: المعلم، التقويم، المناهج، المباني، الخ...	– قياس التحسن في كل عنصر من هذه العناصر سنويا في ضوء مؤشرات تحدّد عربيًا، وتقييم يتمّ داخليا وخارجيا، – قياس التحسن في كل عنصر باعتماد مؤشرات عالمية (إن توفرت) وخاصة بتلك المعتمدة في دول (أو مدارس) ناجحة في مجال الجودة.	– ضمان استقطاب عناصر جيدة من خريجي التعليم العالي واستبقائهم بالمهنة لأطول مدة ممكنة، – التوصل إلى تحسين أحوال المعلّمين ماديا (مضاعفة أجورهم المالية في خلال السنوات (2007–2016)، – أن تتوفر البناءات والبنى التحتية بصورة عامة التي تفي بمتطلّبات التعليم الجديد، – أن تتوفر الإدارة التربوية والإدارة المدرسية الكفأة القادرة على إدارة الجودة في التعليم، – اعتماد البحث التربوي لاستنباط الحلول الجديدة لقضايا التربية والتعليم فيما يتعلّق منها بالتعليم الأساسي ..

	– تحديث الإدارة التربوية والإدارة المدرسية: . بالتوسع في استخدام المعلوماتية وإقامة الشبكات الداخلية والعالمية وغير ذلك ... . بتحديد الكفايات الواجب توفرها في مدير المدرسة واعتمادها في التأهيل والتدريب والتقويم . وبإشراك الطلبة بصورة مناسبة في الحياة المدرسية بكل جوانبها، الخ ...	– توفير جهاز كمبيوتر لكل 5 تلاميذ في مرحلة أولى والتخفيض من هذه النسبة سنويا و بقدر ما تتيحه الإمكانات المادية الخاصة بكل قطر ...		
5. إدخال الموضوعات الجديدة كالتقانات الحديثة واللغات الحية في التعليم وفي مناهج إعداد المعلّمين إلى جانب التركيز في هذا الإعداد على التطبيقات الميدانية والفهم العميق لمادة التخصص.	– تدريب التلاميذ على التقانات الحديثة في البحث عن المعلومات ومعالجتها، – تدريب المعلّمين على الجوانب التقنية والبيداغوجية ذات العلاقة بإدماج التقانات الحديثة في التعليم،	– تزويد المدارس بالمعدات التقانية اللازمة، – تدريب التلاميذ والمعلمين على كيفية استخدام التقانات الحديثة المختلفة ومجالات استخدامها، – اعتماد هذه التقانات كوسائل للتعليم والتعلّم بما في ذلك تعليم اللغات الأجنبية وتعلّمها.	– نسبة عدد التلاميذ للحاسوب الواحد، – الحيز الزمني في الخطة الأسبوعية المخصص لاستخدام هذه التقانات، – عدد المواد الدراسية التي تستخدم فيها تقانات الإعلام والاتصال،	– توفر المعدات اللازمة من حواسيب وغيرها، – توفر البنية التحتية كالقاعات المجهزة لاستخدام هذه التقانات، – توفر التدريب اللازم للإدماج السليم لهذه المستحدثات والاستفادة منها مدرسيّا...

			– تعميق إدراك المعلّمين لخصائص مادة التخصص وهيكلتها المعرفانية، – اعتماد أساليب مستحدثة في مجال التقويم، كالتأمّل في الممارسة واستخدام البورتفوليو، الخ ... – اعتماد لغة أجنبية على الأقل في المرحلة الإبتدائية ولغتين أجنبيّتين على الأقل في المرحلة الإعدادية مع إعطاء اللغة الانجليزية الأولوية باعتبارها لغة العلم والتخاطب مع العالم.
		– مستوى التلاميذ في اللغة (أو اللغات الأجنبية) المعتمدة قراءة وكتابة وتخاطبا.	

3.6 محو الأمية وتعليم الكبار :

نظراً إلى أن حجم المعاملات اليومية وطبيعة المثيرات والمتغيرات التي يتعامل معها الفرد والتي يتوجب أن يوفر الاستجابات المناسبة له قد أصبحت تعتمد على تعلم القراءة والكتابة ولو بالحدود الدنيا، تأتي أهمية حملات محو الأمية وتعليم الكبار لتصبح مكوناً أساسياً من مكونات التخطيط للنظام التعليمي.

ومع التطورات التي تسير باتجاه تحقيق المجتمع المتعلم والعارف فإن التواصل والتفاهم المكتوب أصبح يعتمد على غالبية السياقات، مما يضطر الفرد في سبيل الانسجام في مثل هذا المحيط والتفاعل معه أن يكون ملماً بالقراءة والكتابة، سواء في تعامله مع علامات الطريق أو مواعيد المواصلات والنقل، أو ملء الاستمارات الإدارية أو إيداع حساب مصرفي أو قراءة تعليمات في موضوعات تخصه... إلخ

وعليه فإن من أحد أبعاد تحقيق المجتمع المتعلم هو تحقيق محو الأمية الكامل، والترويج للبيئة التي تعتمد التواصل المكتوب في المنزل وفي محل العمل وفي كل مكان في المجتمع.

وبالمقابل فإن تلك البيئة تتطلب أن يكون هنالك نفاذ وإتاحية للمعلومات ولحرية التعبير والتواصل علماً بأن تحقق مثل هذه البيئة يستدعي إشراك قطاعات أخرى عدا قطاع التعليم، ودون شك فإن لذلك آثاراً على الوعي الصحي وعلى جهود الحد من الفقر ومن وفيات الأطفال، إضافة إلى تحقيق المزيد من المشاركة والديموقراطية.

ولعل الأهم من ذلك كله أن هنالك ترابطاً وثيقاً بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة عدد المتعلمين في المجتمع و في سوق العمل.

1.3.6 نقاط القوة :

- الاهتمام الموصول للدول العربية بما يجري في العالم من تحركات من أجل النهوض بتعليم الكبار وإدماجهم في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية،
- بذل جهود عديدة على الصعيد العربي منذ أواسط القرن الماضي لمحو الأمية منها وضع استراتيجيات وخطط للنهوض بتعليم الكبار بصورة عامة وبمحو الأمية على

وجه الخصوص[5]. وقد واكب العمل العربي المشترك ذلك بعقد عديد من المؤتمرات بدءاً من الخمسينات من القرن الماضي.

- وجود برامج عربية تخصصت بتنمية المهارات الأساسية للكبار سواء من خلال التدريب في أثناء الخدمة أو البرامج الإعلامية أو اتساع رقعة حملات محو الأمية وتعليم الكبار.
- وضع بعض الدول العربية مشاريع متنوعة كان لها الأثر الإيجابي فيما يتعلق خاصة بالتدريب على المهارات الحياتية كالصحة والغذاء وغيره.
- تلعب المنظمات الشعبية والجمعيات الأهلية والجمعيات النسائية والنقابات المهنية والجمعيات الخيرية وغيرها دورا هاما للتصدّي لظاهرة الأمية في معظم البلاد العربية من خلال فتح فصول لمحو الأمية وكذلك الاهتمام بالمهارات الحياتية، ممّا حدا ببعض البلدان العربية إلى خلق شراكة بين وزارة التربية والتعليم وهذه المؤسسات بالمجتمع فضلا عن التعاون مع وزارات أخرى لفتح فصول لمحو الأمية.

2.3.6 نقاط الضعف :

- تنصب الجهود الحالية في مجال محو الأمية على الجانب الأبجدي (التحرر من الجهل بأساسيات القراءة والكتابة وبعض عمليات الحساب)، دون الاهتمام بمحو الأمية الوظيفي والثقافي والحضاري ورفع الكفاية المهنية والإسهام في جهود التنمية بصورة عامة، وعلى حساب جوانب تعليم الكبار الأخرى كمواصلة التعليم والتأهيل والدراسات الحرة وغير ذلك...
- توجد تباينات واضحة على صعيد الوطن العربي من حيث الجهة الإدارية المسؤولة، ومصادر التمويل والتشريع، مما يحد من إمكانية التخطيط الوطني ووضع السياسات الموحدة لبرامج محو الأمية وتعليم الكبار.

---

(5) أهمّ هذه الاستراتيجيات والخطط هي :
- إستراتيجية محو الأمية في البلاد العربية (1987)
- الخطة القرمية لتعميم التعليم الابتدائي ومحو الأمية في الوطن العربي لمدّة عشر سنوات، (1993)
- إستراتيجية تعليم الكبار في الوطن العربي (عام 2000)
- الخطة العربية لتعليم الكبار (عام 2001)

- من أوجه التباين الأخرى ذات الأهمية بين الأقطار العربية ما يتعلق بتحديد الفئة العمرية للأمّيين ممّا يجعل الإحصاءات المجمعة حول الموضوع غير دقيقة. وما يلاحظ هنا أنّ بدايات الشريحة العمرية للأمّيين تتباين بين البلاد العربية ما بين عشر سنوات وثمان عشرة سنة وتتباين نهاياتها بين 35 عاما و45 عاما(6).
- في مجال محو الأمية، ما زال المعلم يستخدم الوسائل التعليمية التقليدية (كتاب، سبّورة، لقاء وجها لوجه)، رغم إدخال الدول العربية التقنيات السمعية والبصرية والحاسوب والحقائب التعليمية وأشرطة الفيديو كوسائل تعليمية،
- في باب المناهج، تبيّن المسوح التي تمت حول واقع تعليم الكبار في البلاد العربية سواد الطابع التقليدي لمحتويات البرامج ولطرق التدريس وأساليبه التي تذكّر بتلك المطبّقة في المدارس العادية،
- رغم الجهود المبذولة في البلاد العربية للقضاء على ظاهرة الأمية، تشير الإحصاءات إلى أنّ عدد الأمّيين في ارتفاع (من 50 مليون عام 1970 إلى 70 مليون عام 2005) حتى وإن كانت نسبة الأمّيين تميل إلى الانخفاض التدريجي (73 % عام 1970 إلى 48,7 % عام 1990 و35,6 % عام 2005 من الشريحة العمرية 15 سنة فما فوق)، وتساوي النسبة الحالية ضِعف نسبة الأمية على الصعيد العالمي، وهي أعلى من تلك المسجلة بالمناطق الأقل نموّا في العالم (23,4 %).
- تفوق نسبة الأميات (الإناث) نسبة الذكور الأمّيين في البلاد العربية (46,5 % مقابل 25,1 %).

3.3.6 الفرص :

- زيادة اهتمام متخذي القرار على المستوى السياسي بتحقيق أهداف الألفية للتنمية

(6) يمكن توصيف الوضع الراهن بخصوص تحديد الفئة العمرية للأمّيين في البلاد العربية كالتالي :
أ – دول تحدد هذه الشريحة العمرية ما بين (10 – 45) مثل قطر.
ب – دول تختلف فيها الشريحة العمرية طبقا للنوع، فهي للذكور ما بين (12 – 40)، وللإناث ما بين (12 – 35) مثل اليمن.
ج – دول تحدد الشريحة العمرية ما بين (15 – 45) مثل العراق وتونس والأردن والكويت ومصر.
د – دول تحددها ما بين (18 – 45) مثل فلسطين.

ووضع استراتيجيات تعتمد على وسائل حديثة مثل تنظيم حملات التوعية باستخدام وسائل الاتصال من تلفاز وإذاعة واستخدام الوسائل الإلكترونية والمطبوعة وإصدار الكتيبات والملصقات لنشر الوعي الصحي وحماية البيئة وغيرها، ولجوء بعض الدول إلى دور العبادة لمساعدتها على محو الأمية.

- توسع العديد من الدول العربية بإدخال التقنيات السمعية والبصرية والحاسوب والحقائب التعليمية وأشرطة الفيديو كوسائل تعليمية في برامجها التربوية النظامية وغير النظامية.
- استحداث بعض الدول العربية نظام البث الفضائي لأغراض تعليمية من خلال إعداد قوافل تعليمية وإعداد حلقات درامية لدروس محو الأمية وتشجيع التعليم عن بعد (أشرطة تسجيل مع كتيّبات) واستحداث مراكز المشاهدة الجماعية لاستقبال القنوات التعليمية لمحو الأمية، الخ...

4.3.6 المخاطر:

- نقص التمويل المخصص لتعليم الكبار، حتى وإن كان موجّها بالأساس لمحو الأمية دون المجالات الأخرى، إذ يبقى بعيدا كل البعد عن ذلك الموجّه لتعليم الصغار، بالرغم من أن الأخير يشكو بدوره نقصا مؤكدا في عديد من الحالات. ويُخشى إن تواصل الأمر على ما هو عليه أن تتعاظم أعداد الأمّيين وقد يصبح من المتعذّر حينئذ التغلّب على الظاهرة المستهدفة و استهداف جهود محو الأمية.
- تفاقم حالة الإقصاء الاجتماعي نتيجة لتركز برامج محو الأمية وتعليم الكبار على مستوى المناطق الحضرية والريفية، في حين تبقى فئات اجتماعية عريضة في الأرياف والبوادي غير مشاركة في برامج تعليم الكبار. وإذا ما لم تتم الإحاطة بتلك المجموعات فقد تتحوّل في يوم ما إلى مناطق منعزلة ثقافيا تهدّد التماسك الاجتماعي في المستقبل.

5.3.6 التحدّيات :

- تدعو الجهود المبذولة في مجال تعليم الكبار وما يكتنفها من أوجه قصور وفجوات

إلى البحث عن سبل استثمار أفضل من أجل تحقيق مردود يتفق مع ما هو مطلوب من هذا المجال التعليمي وباعتباره عنصراً أساسياً من عناصر التعلم مدى الحياة. ويتطلب ذلك مراجعة الأطر المفاهيمية والجوانب العملياتية ، كما يستلزم توفير الإمكانات البشرية والمالية والمادية المناسبة والقرار السياسي الكفيل بتفعيل حركة تعليم الكبار وتجسيد المفهوم بمعناه الجديد في الأنظمة التعليمية العربية النظامية منها وغير النظامية واللانظامية.

- كما يوحي واقع مناهج تعليم الكبار في أقطار عربية عديدة بضرورة تطوير هذه المناهج في اتجاه يأخذ الخصائص السيكولوجية للكبار بنظر الاعتبار ويقع التركيز من خلاله على ما يتوافق مع حاجاتهم واهتماماتهم وما يواجهونه من مشكلات عملية وعلمية وللانطلاق من خبراتهم السابقة ومن المجتمع المحلي الذي يعيشون فيه بما يحويه من قوى وعوامل مساعدة للتعليم والتعلم، ومن الإمكانات المتاحة للتعليم من بعد لتقديم محتوى المناهج الدراسية في التوقيتات المناسبة للدارسين وفق ظروفهم الخاصة...
- يعتبر البحث العلمي الدعامة المتينة لكل تطوير جاد، لذلك فإنّ اعتماده لتقويم أثر البرامج التي تُعدّ وتُنفّذ في مجال تعليم الكبار يمثل الأسلوب الأمثل للتأكّد من جدوى تلك البرامج وتلمّس مجالات تطويرها باستمرار...

6.3.6 الرؤية المستقبلية :

- التعامل مع المفهوم الشامل لتعليم الكبار باعتباره المظلة الأساسية التي تغطّي المجالات الأخرى بدلا من اختزاله في الجهود الرامية إلى محو الأمية فحسب. فالمفهوم وفق ما تتطلع البلدان العربية لتحقيقه يتضمّن سبعة مجالات على الأقل هي: محو الأمية ومواصلة التعليم والدراسات الحرة والتأهيل والتدريب والتعلم الذاتي وإعداد القيادات التي ستتولّى مناصب هامة في المجتمع، كما يمكن أن يتّسع المفهوم لمجالات أخرى حتى يغطي أهداف تعليم الكبار وأنماطه المختلفة ويؤدّي إلى إحداث التكامل بين التعليم النظامي والتعليم غير النظامي بفروعه المتعددة.
- كما أنّ تطوير العمل في حقل محو الأمية وتعليم الكبار يتطلب إعداداً خاصا للمدرس،

فهو الوسيط بين الدارس والمنهج، والمنسق لأنشطة التعليم والتعلم، والمرشح الذي يمرّ عبره كل ما يصل إلى المتعلم من معارف واتجاهات وقيم محتواة في البرنامج أو غير محتواة. لذلك فإنّ من مجالات التطوير، هنا أيضا، ما يتعلق بوضع ملامح معلم الكبار ومناهج إعداده وتدريبه وتقويم أثر نشاطه المهني وطبيعة المؤسسات المؤهلة لتأمين تأهيله للاضطلاع بدوره وفقا للأهداف المرسومة لبرامج تعليم الكبار. وهنا يمكن للجامعات ومراكز التدريب أن تؤدّي هذه المهمة لمدّ مؤسسات تعليم الكبار بالأطر البشرية اللازمة للنهوض بهذا القطاع المرشح للاتساع أكثر فأكثر بمرور الزمن.

7.3.6 أهداف الخطة :

- القضاء على ظاهرة الأمية في أبعادها المختلفة تدريجيا وذلك لمقابلة أهداف الألفية للتنمية من جانب ولتمكين جميع المواطنين النشطين، من الجنسين، في البلاد العربية من الإسهام الفاعل في جهود التنمية من جانب آخر.
- جعل تعليم الكبار جزءا متمّما وضروريا للنظام التعليمي ولدوره في المجتمع (وفي جهود التنمية المستدامة).
- توسيع دور منظمات المجتمع المدني لتكون شريكة في برامج محو الأمية والتعليم الأساسي.

8.3.6 الاستراتيجيات والبرامج :

- يتطلّب القضاء على ظاهرة الأمية:

* سد منابع الظاهرة تدريجيا عبر تعميم التعليم الأساسي (المرحلة الابتدائية كحد أدنى وفي طور الخطة الأولى) ومواجهة أشكال الفقد فيه وذلك كإجراء وقائي.

* تقويم أثر الجهود القائمة في البلاد العربية والوسائل المستخدمة في هذا المجال لتعزيز ما تتأكّد فعاليته وتطوير ما لم يساهم في التغلب على الأمية في أشكالها المختلفة.

* تنظيم حملات مكثفة لمحو الأمية الأبجدية خاصة للإناث بالمناطق الريفية والفقيرة باستخدام الوسائل المتاحة كالتلفزة والقوافل المتنقلة الموجّهة للبدو الرحل، الخ...

* إعداد المناهج والوسائل التعليمية المناسبة لكل منطقة وتجريبها قبل تطبيقها وتعميمها.

* تطوير طرائق تعليم الكبار في ضوء الخصائص السيكولوجية المميزة لهذه الفئة وحفزهم على مواصلة التعلم الذاتي مدى الحياة.

* تفعيل الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار.

- ومن مستلزمات تحقيق التكامل بين تعليم الكبار غير النظامي والنظام التعليمي النظامي ما يلي:

* إعداد قاعدة بيانات حول الجهود والتجارب والأبحاث والدراسات التي تتمّ في كل دولة والعمل على نشرها تعميما للفائدة.

* إقامة نسق مؤسسي لتعليم الكبار يتّسم بالمرونة وقابلية التطوير إعمالا لمبدإ التعلم مدى الحياة.

* توسيع القنوات بين التعليم النظامي وتعليم الكبار بما ييسّر التحاق الكبار بالتعليم الموازي ضمانا لاستمرار التعلم مدى الحياة.

* استخدام أساليب التعلم عن بعد للتقليل من التكاليف بالزيادة في عدد المتعلمين: التلفزيون، الإذاعة وغيرهما.

* فتح أقسام لتعليم الكبار في الجامعات الحكومية والخاصة، الخ...

المصفوفة التنفيذية لتطوير محو الأمية و تعليم الكبار

الأهداف	الأنشطة التطويرية	مراحل التنفيذ	مؤشرات الإنجاز	شروط التحقق
1. القضاء على ظاهرة الأمية في أبعادها المختلفة تدريجيا لتمكين جميع المواطنين النشطين، من الجنسين، في البلاد العربية من الإسهام الفاعل في جهود التنمية.	– سد منابع الظاهرة تدريجيا عبر تعميم التعليم الأساسي (المرحلة الابتدائية بالخصوص) ومواجهة أشكال الفقد فيه وذلك كإجراء وقائي، – تقويم أثر الوسائل المستخدمة لمقاومة الأمية لتعزيز ما تتأكّد فعاليته وتطوير ما لم يساهم في التغلب على الظاهرة، – تنظيم حملات مكثفة لمحو الأمية الأبجدية (الهجائية) خاصة للإناث بالمناطق الريفية والفقيرة باستخدام التلفزة والقوافل المتجوّلة الموجّهة للبدو الرحل، – إعداد المناهج والوسائل التعليمية المناسبة لكل منطقة وتجريبها قبل تطبيقها وتعميمها، – تطوير طرائق تعليم الكبار في ضوء الخصائص السيكولوجية المميزة لهذه الفئة وحفزهم على مواصلة التعلم الذاتي مدى الحياة، – تفعيل الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار.	– خفض نسبة الأمّيين بواقع 5% سنويا كحد أدنى، خاصة في البلدان التي تتفشّى فيها الأمية على نطاق أوسع.	– تمكين جميع الأطفال من الحصول على تعليم ابتدائي جيّد، إلزامي ومجاني بحلول عام 2016، – تحقيق تحسين بنسبة 50% في مستويات محو الأمية لدى الكبار (فئة 15–35 سنة) بحلول عام 2016، – إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والمتوسط في ظرف 5 سنوات على أقصى تقدير، – خفض نسبة الأمّيين هجائيا في الفئة العمرية (15–35 سنة) إلى ما دون المتوسط العالمي (18%) عام 2016.	– تحقيق التنسيق بين الجهود الحكومية وتدخلات المجتمع المدني في مجال محو الأمية، – تحميل تمويل تعليم الكبار لأطراف ثلاثة: • الدولة تحقيقا للتوازن الاجتماعي والعدل التعليمي، • الفرد الكبير عندما يرغب في التنمية الذهنية والمهنية، • جهات العمل حيث أنّها المستفيد الأول من هذا التعليم. – إيجاد موارد جديدة لتمويل جهود محو الأمية وتعليم الكبار.

2. جعل تعليم الكبار جزءا متمّما وضروريا للنظام التعليمي ولدوره في المجتمع (وفي جهود التنمية المستدامة)	– إعداد قاعدة بيانات حول الجهود والتجارب والأبحاث والدراسات التي تتمّ في كل دولة والعمل على نشرها تعميما للفائدة، – إقامة نسق مؤسسي لتعليم الكبار يتّسم بالمرونة وقابلية التطوير إعمالا لمبدأ التعلم المستمر مدى الحياة، – توسيع القنوات بين التعليم النظامي وتعليم الكبار بما ييسّر ويتيح التحاق الكبار بالتعليم الموازي ضمانا لاستمرار التعلم مدى الحياة، – استخدام أساليب التعلم عن بعد للتقليل من التكاليف بالزيادة في عدد المتعلمين: التلفزيون، الإذاعة وغيرهما، – تفعيل مصادر التمويل المتاحة (حكومية، غير حكومية) – التوسع في تعليم الكبار عن باستخدام التقانة المعاصرة، – فتح أقسام لتعليم الكبار في الجامعات الحكومية والخاصة، – تأهيل الكوادر العاملة في تعليم الكبار وتدريبهم في مراكز خاصة لتعليم الكبار، – إجراء البحوث التقويمية لجدوى مؤسسات تعليم الكبار.	–إصدار النصوص التشريعية المنظمة لتعليم الكبار في كل دولة (في حالة عدم وجودها)، – تحديث البيانات الإحصائية حول تعليم الكبار بمختلف مكوّناته لإعطاء صورة صادقة عن الموقف الراهن في المجال، – تبادل البيانات والتجارب الناجحة بين الدول العربية للاستفادة منها في تطوير القطاع، – متابعة نتائج الإصلاحات المدخلة على المنظومة التعليمية وعلى روافدها المحتملة وتقويم الفجوة بين الراهن والمنشود.	– رفع نسبة المنتفعين ببرامج تعليم الكبار بـ10% سنويا، وصولا إلى تعميمه في أفق 2016، – عدد النشريات التي تصدر سنويا حول موضوع تعليم الكبار، – عدد البحوث التقييمية المنجزة سنويا حول الموضوع، الخ...	– توفر الهيكل المؤسسي لتعليم الكبار في كل دولة عربية بحيث تكون له الشخصية الاعتبارية المعترف بها، – ربط الترقية المهنية بتشريعات تحدد اجتياز الفرد لبرامج محددة في مجال تخصصه، – التنمية المهنية للقيادات العاملة في تعليم الكبار عن طريق فتح أقسام بالجامعات لتعليم الكبار وتأهيل وتدريب الكوادر العاملة في المجال في مراكز متخصصة، – التنسيق بين التعليم النظامي والتعليم غير النظامي وانفتاح الأول على الثاني وبينهما وبين مؤسسات التدريب ومواقع الإنتاج من جهة أخرى...

4.6 التعليم الفني والمهني :

لقد كان الفهم إلى عهد قريب بأن التعليم المهني هو جزء منفصل عن النظام التعليمي يهتم بمقابلة حاجات سوق العمل وذلك عن طريق إعداد المهارات الوسيطة دون المستوى الجامعي ولمهن محددة.

حالياً يعني التعليم المهني تزويد الطلبة بمهارات ذات مستوى عال بعيداً عن الفصل التقليدي، بين مهن تعتمد العمل اليدوي ومهن تعتمد الفكر، وكذلك بين التعليم الأكاديمي والمهني.

ويستدعي ذلك من المنهج المطبق في مؤسسات التعليم الفني والمهني أن يعدل مضمونه ليتماشي مع الواقع الجديد لأسواق العمل وأن يساهم في إعداد قوة عمل لها مهارات فنية ومهارات في علاقات العمل ملائمة لمكان العمل الذي سيكون بطبعه أقل هرمية، وأكثر تفاعلاً، ومرتكزاً على مدى قدرة المهني الماهر على تحقيق الإنتاجية وعلى المشاركة الأفقية والعمودية وإعمال التفكير النقدي والإبداعي من أجل أن يصبح مكان العمل أكثر ديموقراطية وتحرراً.

ومن هنا فإن مستقبل التعليم الفني والمهني في البلدان العربية سيرتكز على أساس «بناء وإنشاء المعرفة» وبمعنى إنتاج خريجين متعلمين ذوي إنتاجية عالية ومساهمين في عملية التغير (عمال المعرفة).

وفي ظل ما يشهده عالم الإنتاج من تحوّلات سريعة فرضتها الثورة المعرفيّة والتقانية والتي بدأت تجتاح كلّ مظاهر حياة الإنسان وأنشطته خلال العقود الأخيرة. ففي عالم الغد، عالم الذكاء، ذكاء الإنسان و «ذكاء» الآلة (التقانة البشرية) سيفقد العمل طابعه المادي ليتغلب الجانب الفكري والمعرفي فيه. وسيؤدي هذا التحوّل حتما إلى انحسار مفهوم المهارات المهنيّة الّذي ساد منذ الثورة الصناعيّة لتحلّ محلّه مفاهيم جديدة تقوم على مؤهلات وكفايات مستحدثة ملائمة لاقتصاد المعرفة وأنماط الإنتاج الّتي يتطلّبها.

هذه التحوّلات الجذريّة تستدعي إعادة نظر شاملة في غايات التّعليم الفني والمهني ومحتوياته وطرقه ووسائله، وهو ما يطرح على نظم التّعليم في البلاد العربيّة في هذه

المرحلة التاريخيّة تحديات كبرى ورهانات لا مناص من كسبها خدمة للتنميّة ولبناء اقتصادات حديثة ولتحقيق النهضة الشاملة.

1.4.6 نقاط القـوة :

- تركيز الدول العربية على إعطاء أهمية مميزة للتخطيط للتعليم الفني والمهني ولذلك الاهتمام تراثه الذي يمتد إلى بداية القرن العشرين.
- الاعتماد على هذا المستوى من التعليم لإعداد القوى العاملة متوسطة المهارات وتقديم حوافز للمدرسين والطلبة للنهوض بمستوى الأداء لدى بعض الدول العربية.
- وجود مدرسين مدربين في هذا الحقل التعليمي لدى العديد من الدول.
- استفادة الدول العربية من التجارب الدولية في حقل تطوير التعليم الفني والمهني.
- وجود مؤسسات وطنية معنية بالتدريب المهني تربط بين احتياجات سوق العمل وسياسات القبول والتخصص والتدريس والتدريب في المعاهد الفنية والمهنية.

2.4.6 نقاط الضعف :

إن معضلة التّعليم الفني والمهني الأساسيّة في غالبية البلدان العربيّة هي «ثقافيّة» تتجلّى في نظرة المجتمع السلبيّة إليه وفي اعتباره مسلكاً للفاشلين في الدّراسة ولمن عجز عن الالتحاق بالتّعليم الثانوي العام المؤدي إلى الجامعة. ودون تغيّر هذه النظرة المتدنيّة سيكون من الصعب تنمية هذا التّعليم وتحسين أدائه بما يتلاءم وحاجات سوق العمل ومتطلبات المهن الجديدة...

ومن نقاط الضعف في هذا المستوى من التّعليم :

- ضعف الالتحاق بالتعليم كميا ونوعيا إذ أنّه لا يمثّل اختيارًا بالنسبة إلى التّلاميذ فلا يؤمّه منهم ذوو القدرات والكفايات المعرفيّة، كما أن نسبة التحاق الإناث بهذا المسلك تبقى ضعيفة حتى في الاختصاصات الملائمة لهنّ.
- غياب الاستراتيجيات الوطنية للتوجيه المهني التي تسهم في تغير الثقافة المجتمعية وتوجيه الشباب نحو التعليم المهني والمهن المستقبلية.
- اعتباره مرحلة «منتهيّة» مغلقة لا تفضي إلى التّعليم العالي ولا يسمح لتلاميذه

بالانتقال إلى شعب التّعليم الثانوي العام، وهو وضع يزيد في تهميشه وتدني مرتبته.

- عدم توفر معايير عربية لتوحيد مؤهلات التعليم الفني والمهني.
- افتقار فلسفة التعليم الفني والمهني في معظم الدول العربية إلى مفهوم الشخصية المنتجة.
- عدم الاهتمام بتعليم المهن التراثية وإحيائها في معظم الدول العربية.
- ضعف الروابط والقنوات بين التّعليم العالي والتّعليم الفني والمهني حيث لا تهتم الجامعة غالبا بحاجات هذا التّعليم ومناهجه وإعداد المدرسين وتأهيلهم للعمل به.
- ضعف العلاقة بعالم الإنتاج والمؤسسات الاقتصادية ومتطلباتها.
- عدم ملاءمة مخرجات التّعليم الفني والمهني لحاجات سوق العمل ومواجهة التطوّر التقاني ونظم العمل الجديدة القائمة على الجودة الشاملة.
- تواضع مؤهلات مدرّسي هذا التّعليم وعزوف الفنيين والخبراء من خارجه عن تقديم خدماتهم وتحويل مهاراتهم إلى تلاميذه في معاهدهم أو في ميادين الإنتاج وداخل المؤسسات الاقتصادية.
- محدودية الموارد الماليّة المرصودة لهذا التّعليم وضعف تجهيزاته وتقادمها، إضافة إلى ضعف الحوافز المادية للعاملين به.

3.4.6 الفـرص :

- وجود برامج لدى عدد كبير من الدول العربية تتناول إعادة تأهيل المنشآت الإنتاجية وتطوير مواردها البشرية وانعكاس ذلك على سياسات التعليم الفني والمهني وبرامجه.
- زيادة الطلب على هذا المستوى من التعليم نظراً إلى التغيرات الفنية المتسارعة وبروز مهن مستحدثة، الأمر الذي سيؤدي إلى تطوير برامج التعليم الفني والمهني مستقبلاً
- بروز برامج التعلم المستمر مدى الحياة والحاجة الماسة إلى التدريب في أثناء الخدمة وإلى تعددية المعارف والمهارات الفنية والمهنية مما سيؤثر إيجاباً على برامج التعليم الفني والمهني.

4.4.6 المخاطـر :

- استمرار تدني القيمة الاجتماعية للتعليم الفني والمهني.
- عدم تبني خطط وطنية متكاملة وبحيث تستطيع أن تحدّد القطاعات الاقتصادية ذات الأولويّة وضبط حاجاتها وتوجيه التعليم الفني والمهني حتى يستجيب لها ويوفر قوّة العمل بالعدد والنوعيّة المطلوبة.
- عدم الربط بين السياسات التدريبية والسياسات التعليمية وإشراك أرباب العمل يضعف من مردود برامج التعليم الفني والمهني في البلدان العربية.
- التعاطي مع مخاطر العولمة بطريقة ردّ الفعل وليس بطريقة واعية تستند إلى التحليل العلمي.

5.4.6 التحديـــات :

- الارتفاع بمكانة التعليم الفني والمهني والعمل على تقوية القيمة الاجتماعية لخريج هذا النوع من التعليم.
- المراجعة الجذرية للعملية التعليمية وبحيث يأخذ الإعداد السلوكي مكانه وبقوة، جنباً إلى جنب مع الإعداد الفني والمهني.
- مقابلة الطلب على هذا المستوى من التعليم والذي من المتوقع أن يتضاعف خلال العقد القادم.
- تخريج ذوي كفايات يتميزون بالتعددية المعرفية وبالقدرة على التعاطي مع التغيرات الفنية المتسارعة والتعامل مع العلاقات الجديدة للعمل.

6.4.6 الرؤية المستقبلية :

نظام تعليمي عربي مستجيب لما يمليه التحول نحو اقتصاد المعرفة وقادر على إنتاج قوة عمل بمؤهلات وقدرات عالية الأداء ومتعددة المعارف، وبحيث يصبح التعليم الفني والمهني جزءاً لا يتجزأ من امتلاك المعرفة وإنتاجها ومن تطبيقاتها في عالم العمل والتعاطي مع الحياة اليومية . يتبع ذلك إمكانية التفكير في إعادة النظر بوضع التعليم الفني والمهني كحقل تعليمي خاص وإدماجه عوضاً عن ذلك في الحقول التعليمية الأخرى.

7.4.6 أهداف الخطة :

- توسيع قاعدة التّعليم الفني والمهني والارتقاء بنسب الالتحاق به (كما ونوعا).
- مدّ الجسور بين التعليم الفني والمهني من جهة والتّعليم العام من جهة ثانيّة.
- فتح آفاق التّعليم الفني والمهني بجعله مسلكا يؤدّي إلى التّعليم العالي.
- ربط التّعليم الفني والمهني بقطاع الإنتاج والمؤسسات الاقتصادية ووضع الآليات المؤسسية اللازمة لتحقيق الشراكة بينهما.
- مساهمة قطاع الإنتاج والعمل في التقييم الخارجي لمستويات خريجي التعليم الفني والمهني.
- رصد حاجات سوق العمل الراهنة والمستقبلية مع الأخذ بعين الاعتبار الدول التي تعاني بنسب عالية من العمالة الأجنبية.
- تحديد ملامح خريجي التّعليم الفني والمهني وما ينبغي أن يكونوا عليه من معارف ومهارات ومواقف وقيم.
- تطوير البرامج والمناهج الدراسيّة.
- بناء قاعدة بيانات وطنية تتضمن قطاع التعليم الفني والمهني وقطاعات الإنتاج.
- تأهيل المدرّسين والمدربين وإعدادهم.
- تطوير معاهد التّعليم الفني ومراكز التدريب المهني وتجديد تجهيزاتها وطرق تسييرها.
- تنويع موارد تمويل التّعليم الفني والمهني.

8.4.6 الاستراتيجيات والبرامج :

- تحسين نسب الالتحاق، وذلك بالعمل على:
  * توجيه نسبة من خريجي التّعليم الأساسي (أو الثانوي) نحو التّعليم الفني والمهني بما يتلاءم مع احتياجات كل دولة، وتجنب أن يكون ذلك من نصيب «الفاشلين» وإنّما عن طريق الاختبار واكتشاف قدرات التّلميذ ومهارته.
  * التوزيع الجغرافي المتوازن لمعاهد التّعليم الفني ومراكز التّعليم المهني مع مراعاة احتياجات ومتطلبات سوق العمل.

* تشجيع الإناث على الالتحاق بالتّعليم الفني والمهني بإنشاء مدارس متعدّدة الاختصاصات لفائدتهنّ وإحكام توزيعها جغرافيا.

* إدراج التّربيّة الفنية ضمن مناهج التّعليم منذ المراحل الأولى والتوجيه والإرشاد المهني في المرحلة الإعدادية.

- مدّ الجسور الأفقية بين التّعليم الفني والمهني من جهة والتّعليم الثانوي العام من جهة ثانية والعمودية مع التعليم العالي.

* إعادة هيكلة التّعليم الثانوي واعتبار التّعليم الفني والمهني جزءا منه باعتماد الشجرة التعليمية.

* إتاحة الانتقال بين شعب التّعليم الثانوي العام والتّعليم الفني والمهني في الاتجاهين ووضع الآليات لذلك.

- فتح التّعليم الفني والمهني على التّعليم العالي.

* إنشاء مرحلة عالية لاختصاصات التّعليم الفني والمهني يفضي إلى شهادات (دبلومات) منظّرة مع شهادات التّعليم العالي، والعمل على زيادة الكليات التطبيقية.

* فتح بعض الاختصاصات الجامعيّة لخريجي التّعليم الفني والمهني.

* إتاحة الفرص للعاملين من خريجي التّعليم الفني والمهني لمواصلة الدّراسة والتأهيل «مدى الحياة».

- ربط التّعليم الفني والمهني بقطاع الإنتاج والمؤسّسات الاقتصادية.

* تجاوز الانفصام بين الدّراسة النظرية والتدريب العملي باعتماد مبدإ التدريب الميداني أو التّعليم المزدوج (التناوب بين المدرسة والمؤسسة الاقتصادية).

* مساهمة قطاع العمل والإنتاج في وضع مناهج وخطط التّعليم الفني والمهني وفي تسيير المعاهد ومراكز التدريب وتمويلها.

* الاستعانة بتجارب الفنيين والخبراء بإشراكهم في التّعليم الفني والمهني.

- رصد حاجات سوق العمل الراهنة والمستقبلية :

* إنشاء مراصد وطنيّة لمتابعة حاجات سوق العمل الراهنة واستشراف متغيراته (مهارات ومهن المستقبل) حتى يتمكن التّعليم الفني والمهني من مواكبتها ويتّسم بالمرونة واستمرار عملية التطوير . الاستئناس في هذا المجال بتجربة مركز الدراسات والبحث في المهن (الجزائر) وبمرصد الشغل (تونس).

- تحديد ملامح خريجي التّعليم الفني والمهني :

قبل وضع البرامج والمناهج الدراسيّة لا بدّ من تحديد ملامح الخريج من مختلف اختصاصات التّعليم الفني والمهني وذلك بضبط الكفايات النهائية للخريج وتتوزع إلى:

* الثقافة العامة والقيم ومقوّمات المواطنة.
* المعارف الخاصة بمجال الاختصاص.
* المهارات المهنيّة.
* الكفاية اللّغوية (العربية + لغة أجنبية).
* مشاركة التّعليم العالي وقطاع الإنتاج في تحديد هذه الملامح.
* السعي إلى تحقيق مبدإ الجودة الشاملة في التعليم الفني والمهني بإدراج ضمنه :
  - إنشاء هيئة وطنية لاعتماد جودة التعليم المهني وضمانها.
  - وضع معايير قومية لقياس منتج التعليم المهني وربطها بالمعايير الدولية.
  - تطوير أسلوب وضع المناهج التعليمية للمباحث المهنية التخصصية.
  - تفعيل مؤسسات التقويم المهنية الوطنية وتعزيزها.

- تطوير البرامج والمناهج الدراسيّة :

* تحديد مجالات التّعليم الفني والمهني في انسجام مع فلسفة التّربيّة وأهدافها الوطنيّة والقوميّة ومراعاة متطلبات العصر وتأهيل الخريجين للتكيف والتجاوب السريع مع المتغيرات العلمية والتقنية.
* إحكام عملية توزيع مواد الدراسة ونسبة كلّ مادة من الخطة الدّراسيّة العامة (لا تقلّ نسبة مواد التخصّص عن **60%** من مجموع مواد الدراسة).

* إدخال نظام الحاسوب في مختلف الاختصاصات وربط التّعليم الفني والمهني بأنظمة المعلومات الحديثة.

* إدخال «العمل المنتج» ضمن المناهج التّعليميّة وتخصيص حيّز هام للتدريب الميداني في مواطن العمل والإنتاج.

* وضع مرجعيّة في الكفايات والمهارات المطلوبة لكلّ اختصاص ومهنة.

* اعتماد مقاربات حديثة في التّعليم والتدريب (المقاربة بالكفايات ـ التّعليم المزدوج...الخ).

* تطبيق نظام المرشد التعليمي والساعات المعتمدة بما يمكن المتعلمين من تلقي التدريب والتعليم كل حسب قدراته وسرعة تحصيله.

* تجديد أساليب التقويم ومتابعة الخريجين في مواقع العمل للتعرّف على إيجابيات التدريب ونواقصه واعتماد ذلك في تطوير التّعليم الفني والمهني (التغذية الراجعة).

- تأهيل المدرسين والمدربين وإعدادهم :

* إعادة النظر في مواصفات مدرسي التّعليم الفني والمهني ومؤهلاته في ضوء متطلبات عملية تطوير هذا التّعليم وتحسين أدائه.

* العمل على أن يكون مدرّس التّعليم الفني بمستوى التّعليم العالي.

- وضع برامج جديدة لإعداد هؤلاء المدرسين تهدف إلى :

* تمتين الثقافة العامة ومعرفة المحيط الاجتماعي والاقتصادي وتحدياته.

* الإلمام بحقل الاختصاص نظريا وتطبيقيا.

* القدرة على صياغة البرامج والمناهج التّعليميّة والتدريبيّة.

* التأهيل التربوي والتمكن من طرق التدريس.

* قابلية التّعليم المستمر والتدريب في أثناء الخدمة في مواقع العمل والإنتاج.

- تطوير معاهـــد التّعليم الفني ومراكز التدريب المهني وتجديد تجهيزاتها وطرق تسييرها :
  * وضع مرجعيّة حديثة لمواصفات مدارس التّعليم الفني ومراكز التأهيل المهني وخصائصها المعماريّة.
  * العمل على أن تتلاءم الإحداثات الجديدة مع هذه المواصفات.
  * القيام بتقويم شامل للمدارس والمراكز القديمة للتعرّف إلى نواقصها وما تحتاجه من صيانة وتجديد.
  * تجديد المختبرات والورش وقاعات التدريس وتجهيزها بالمعدّات والآلات الحديثة.
  * بحث سبل الاستفادة من التجهيزات المتوفّرة في الجامعات والمعاهد العليا في الاختصاصات التي تتطلّب تجهيزات مكلفة.
  * استغلال تجهيزات المصانع ومواقع العمل والإنتاج لتدريب تلاميذ التّعليم الفني والمهني.
  * إعداد مديري مؤسسات التّعليم الفني والمهني ومسيّريها وتدريبهم على أساليب التسيير الحديثة.
  * تحرير مبادرة معاهد التّعليم الفني والمهني وتمكينهم من حيّز من الاستقلالية والمرونة في التسيير الإداري والتصرّف المالي.
  * مشاركة التّعليم العالي والقطاع الخاص في المجالس العلمية ومجالس الإدارة لمعاهد التّعليم الفني والمهني.

- تنويع موارد تمويل التّعليم الفني والمهني :

من الصعوبات الكبرى التي تواجه تطوير التّعليم الفني والمهني وتحديثه كلفته المرتفعة وخاصة في مستوى التجهيزات والمعدّات والحاجة إلى تجديدها باستمرار مواكبة للتغيير السريع للتقانة الحديثة. فتكلفة هذا التّعليم قد تصل إلى أربعة أضعاف تكلفة التّعليم العام، وتجد عديد من الدول العربيّة صعوبات جمّة لتغطية نفقات هذا التّعليم واعتماد المواصفات والمعايير المستلزمة لتحسين أدائه وإعداد خريجيه وتأهيلهم على الوجه المطلوب. ولذا فإنّه بات ضروريا التفكير في تنويع مصادر

تمويل هذا القطاع الحيوي ومعاضدة مجهود الدولة بتكفل أطراف أخرى بتوفير موارد إضافيّة. ويمكن تنويع مصادر هذا التمويل حسب التوجهات التّالية :

* الاعتمادات الحكومية من خلال موازنة الدولة لتغطية نفقات المدارس والمراكز الكبرى والمجالات الاستراتيجيّة باعتبار حق الجميع في التّعليم ومسؤولية المجموعة الوطنية في ضمان هذا الحق.
* مساهمة القطاع الخاص في إعداد الموارد البشريّة واليد العاملة التي يحتاجها لنموّه وتطوّره ويمكن أن تأخذ هذه المساهمة أشكالا مختلفة:
  - اتفاقات شراكة بين المدارس والمراكز من جهة والمؤسسات الصناعية من جهة ثانية لتدريب التّلاميذ والاستفادة من تجهيزاتها.
  - إقرار ضريبة خاصة تسدّدها الشركات والمؤسسات الصناعية والاقتصادية ويمكن تحديد نسبتها بالنظر إلى مرابيحها أو إلى حجم أجور العاملين بها والاستعانة بمراجعة عديد من التجارب والممارسات الناجحة بهذا الصدد.

- ويمكن الاستئناس بتجارب بعض الدّول الأجنبيّة في هذا المجال (كوريا ـ استراليا ـ فرنسا).

* إعفاء جزئي من الضرائب للمؤسّسات الاقتصاديّة التي تطوّر مجال التدريب المباشر داخلها، أو تقديم معونة مادية من الدولة إلى المؤسسات الخاصة التي تتولى تدريب العاملين لديها أو مؤسسات تدريبية خاصة.
* دفع التعاون الدولي وخاصة العمل العربي المشترك لدعم برامج ومشاريع رائدة في مجال التّعليم الفني والمهني.
* تطوير أساليب وآليات التّعليم عن بعد والتعلّم الذاتي وكلّ الطرق الكفيلة بتخفيض كلفة التّعليم والتدريب.
* الإعداد والتأهيل حسب الطلب وبمقابل لفائدة المؤسّسات الصناعيّة.
* تبني بعض المؤسسات الاقتصادية الكبرى مدارس ومراكز التّعليم الفني المجاورة لها وتقديم مساعدات مختلفة لها
* إقرار رسوم مدرسيّة «رمزيّة» يدفعها التّلاميذ القادرون.

المصفوفة التنفيذية لتطوير التعليم الفني والمهني

الأهداف	الأنشطة التطويرية	مراحل التنفيذ	مؤشرات الإنجاز	شروط التحقق
1.تحسين نسب الالتحاق.	توجيه خريجي التّعليم الأساسي (أو الإعدادي) نحو التّعليم الفني والمهني وتجنب أن يكون ذلك من نصيب «الفاشلين» وإنّما عن طريق الاختبار واكتشاف قدرات التّلميذ ومهارته. التوزيع الجغرافي المتوازن لمعاهد التّعليم الفني ومراكز التّعليم المهني. تشجيع الإناث على الالتحاق بالتّعليم الفني والمهني بإنشاء مدارس متعدّدة الاختصاصات وإحكام توزيعها جغرافيا. – إدراج التّربيّة الفنية ضمن مناهج التّعليم منذ المراحل الأولى والتوجيه والإرشاد المهني في المرحلة الإعدادية.		ـ توفّر مدرسة أو مركز تعليم تقني ومهني لكلّ 50 ألف ساكن. ـ التّربيّة الفنية في مناهج التدريس. ـ 30% من خريجي التّعليم الأساسي يوجهون إلى التّعليم الفني والمهني.	ـ ردّ الاعتبار للمهن وتبدّل نظرة المجتمع للتّعليم المهني. ـ استراتيجية تنموية واضحة ومجالات اقتصادية ذات أولوية محدّدة.
2.مدّ الجسور بين التّعليم الفني والمهني من جهة والتّعليم الثانوي العام من جهة ثانية.	ـ إعادة هيكلة التّعليم الثانوي واعتبار التّعليم الفني والمهني جزءا منه. – إتاحة الانتقال بين شعب التّعليم الثانوي العام والتّعليم الفني والمهني في الاتجاهين.		ـ آليات الانتقال بين التّعليم الفني والتّعليم العام مضبوطة ومطبقة.	

3. فتح التّعليم الفني والمهني على التّعليم العالي.	– إنشاء مرحلة عالية لاختصاصات التّعليم الفني والمهني يفضي إلى شهادات (دبلومات) منظرة مع شهادات التّعليم العالي. – فتح بعض الاختصاصات الجامعيّة لخريجي التّعليم الفني والمهني. – إتاحة الفرص للعاملين من خريجي التّعليم الفني والمهني لمواصلة الدّراسة والتأهيل «مدى الحياة».		ـ بعث معاهد عليا تقنية ومهنية. ـ التحاق خريجي التّعليم الفني والمهني بها. ـ تنظيم دروس لفائدة الراغبين في الارتقاء المهني	
4. ربط التّعليم الفني والمهني بقطاع الإنتاج والمؤسّسات الاقتصادية.	– تجاوز الانفصام بين الدّراسة النظرية والتدريب العملي باعتماد مبدأ التدريب الميداني أو التّعليم المزدوج (التناوب بين المدرسة والمؤسسة الاقتصادية). – مساهمة قطاع العمل والإنتاج في وضع مناهج وخطط التّعليم الفني والمهني وفي تسيير المعاهد ومراكز التدريب. ـ الاستعانة بتجارب الفنيين والخبراء بإشراكهم في التّعليم الفني والمهني.			
5 – رصد حاجيات سوق العمل الراهنة والمستقبلية	ـ إنشاء مراصد وطنيّة لمتابعة حاجيات سوق العمل الراهنة واستشراف متغيراته (مهارات ومهن المستقبل).		ـ وجود 5 مراصد عربيّة على الأقلّ قبل 2015	

6. تحديد ملامح خريجي التّعليم الفني والمهني	ـ تحديد ملامح الخريج من مختلف اختصاصات التّعليم الفني والمهني وذلك بضبط الكفايات النهائية للخريج وتتوزع إلى : ـ الثقافة العامة والقيم ومقوّمات المواطنة ـ المعارف الخاصة بمجال الاختصاص ـ المهارات المهنيّة ـ الكفاية اللّغوية (العربية + لغة أجنبية) – مشاركة التّعليم العالي وقطاع الإنتاج في تحديد هذه الملامح.			

7. تطوير البرامج والمناهج الدراسيّة	– تحديد مجالات التّعليم الفني والمهني في انسجام مع فلسفة التّربيّة وأهدافها الوطنيّة والقوميّة ومراعاة متطلبات العصر وتأهيل الخريجين للتكيف والتجاوب السريع مع المتغيرات العلمية والتقنية. – إحكام عملية توزيع مواد الدراسة ونسبة كلّ مادة من الخطة الدّراسيّة العامة (لا تقل نسبة مواد التخصّص عن ٦٠٪ من مجموع مواد الدراسة) –إدخال نظام الحاسوب في مختلف الاختصاصات وربط التّعليم الفني والمهني بأنظمة المعلومات الحديثة. – إدخال «العمل المنتج» ضمن المناهج التّعليميّة وتخصيص حيّز هام للتدريب الميداني في مواطن العمل والإنتاج. – وضع مرجعيّة في الكفايات والمهارات المطلوبة لكلّ اختصاص ومهنة. ـ اعتماد مقاربات حديثة في التّعليم والتدريب (المقاربة بالكفايات ـ التّعليم المزدوج...الخ). – تحديد أساليب التقويم ومتابعة الخريجين في مواقع العمل للتعرّف على إيجابيات التدريب ونواقصه (التغذية الراجعة) واعتماد ذلك في تطوير التّعليم الفني والمهني.		ـ برامج ومناهج تعليميّة مجدّدة بداية من سنة 2008	

5.6 التعليم الثانوي العام :

في جميع الأنظمة التربوية يحتل التعليم الثانوي الموقع الوسط بين مرحلتي التعليم الأساسي والعالي فيما يتعلق بالهيكل والمحتوى. ونتيجة لمثل هذا الموقع المتميز فإن المستوى الثانوي يتبوأ مكانة متميزة ويتحمل مسؤوليات عديدة، مما يضعه في صلب عملية الإصلاح والتطوير للنظام التعليمي ككل.

وفي الواقع فإن الخطة التنفيذية الحالية تلح على أن التعليم الثانوي يجب أن يكون متوجهاً نحو الإعداد للعمل بمعنى إعداد خريجين مؤهلين وظيفياً للعمل، وفي الوقت ذاته تحضير الطلبة لمرحلة التعليم العالي.

وبالرغم من أهمية المهام أعلاه، فإن المهمة الأصعب هي في وضع هيكل قبول يستطيع أن يستوعب الأعداد المتزايدة من الطلبة والسكان في العمر المدرسي المقابل والراغبين في دخول هذه المرحلة.

ويمكن القول بأن هنالك مشكلات مشتركة لهذا المستوى من التعليم في البلدان العربية تتعلق بعدم ملاءمة البنية التحتية والافتقار إلى المعدات والمختبرات اللازمة وضعف أداء الطلبة في العلوم والرياضيات واللغة وأخيرا ضعف كفاية المدرسين وتأهيلهم.

1.5.6 نقاط القوّة :

شهدت مرحلة التعليم الثانوي نموا سريعا في البلاد العربيّة حيث ارتفعت نسبة الالتحاق به لتتجاوز الـ 70 % في العديد من الدول وذلك نتيجة تحسّن نسب القيد بالتّعليم الابتدائي والإعدادي، أي أنّ المخزون المدرسي الّذي يغذي المرحلة الثانوية أصبح على قدر يسمح بتواصل نموّها والتحاق أعداد متزايدة من التّلاميذ بها.

وخلافا للمراحل التّعليميّة الأخرى فإن تكافؤ فرص الالتحاق بالتّعليم الثانوي بين الإناث والذكور غير مطروحة أو هي مطروحة بصفة عكسيّة حيث أنّ نسبة البنات تفوق، في جلّ البلاد العربيّة نسبة البنين.

وممّا يسجّل لفائدة هذا التّعليم كونه تعليماً عاماً تابعاً للدولة بنسبة 90 %، فهو بالتالي مجاني مفتوح للقادرين دون تمييز وهذا عامل مساعد على نموّه وعلى توسيع قاعدة التعلّم للجميع.

2.5.6 نقاط الضعف :

يعاني التّعليم الثانوي من عدّة مشكلات تحول دون بلوغ النتائج المنتظرة ويمكن اختزالها في ما يلي :

- تباين الدّول العربيّة في مستوى نسب الالتحاق الّتي تتراوح بين 17 % و 91 %. فهذا التباين يجعل المعدّل العام للمنطقة العربيّة ضعيفا مقارنة بما هو عليه في الدول المتقدّمة (أوروبا 100 %). كما أنّ بعض الدول العربية مازالت تعاني من ضعف كبير في نسب التحاق الإناث بالتّعليم الثانوي.
- يفتقر التّعليم الثانوي في أغلب البلاد العربيّة إلى التنوّع في مسالكه وشعبه بحيث لا يوفّر للتّلاميذ فرص الاختيار. فالمنحى الغالب عليه هو التّعليم العام المفرط في النمطية.
- ضعف المردود كميّا (نسب الفشل مرتفعة تفوق الـ 20 % في بعض البلدان) ونوعيّا حيث لا تتلاءم ملامح الخريج ومؤهلاته مع متطلبات سوق العمل من جهة ولا تعدّه بصفة مجديّة للدّراسة في الجامعة من جهة ثانية، وهو ما يتجلّى في نسب البطالة في صفوف هذه الفئة العمرية وفي نسب الفشل المرتفعة في المراحل الأولى من التّعليم العالي.

3.5.6 الفرص :

عدّة عوامل ستؤثّر إيجابيا في التّعليم الثانوي وتساعد على نموّه وتطويره، أهمّها :

- الثورة العلميّة ـ التّقانية التي يشهدها العالم وما ترتب عنها من تحوّل جذري في أنماط الإنتاج ومفاهيم العمل. وسيؤدي هذا التحوّل إلى انحسار المهارات التقليديّة وبروز مهن جديدة تتطلب موارد بشريّة على مستوى تعليمي هام وقدرات فكرية متطورة ومهارات متنوّعة. وهو ما سيضطر الأفراد إلى تمديد سنوات دراستهم والتوق إلى بلوغ مستويات من التّعليم متقدّمة. وهكذا سيتنامى الإقبال على التّعليم الثانوي ويتنامى معه الاهتمام به من قبل الحكومات والأهالي ويتوفّر له مزيد من الاعتمادات والإمكانات الماديّة والمعنويّة يدعم بها تطويره ونموّه.
- نموّ التّعليم العالي وتحديثه في البلاد العربيّة حيث أن جزءا هاما من «مخرجاته» عائد

إلى التّعليم الثانوي (أساتذة ـ مسيّرين ـ بحوث...الخ) وسيساهم لا محالة في تحسين أدائه وتطويره.

4.5.6 المخاطر :

- بقاء نسب النموّ في مستوياتها الرّاهنة فلا يتطوّر النشاط الاقتصادي بما يجعل سوق العمل قادرا على استيعاب الخريجين من مختلف مراحل التّعليم ومسالكه.
- ظهور قطاع تعليمي خاص تتوفّر له إمكانات عريضة ليقدّم تعليما جيّدا وأداء رفيعا لفئة محظوظة في مقابل قطاع عام متواضع الإمكانات، مهتزّ النتائج، عاجز عن تلبيّة حاجات الأفراد والمجتمع. فالتباين المفرط والتمايز لا يخدم غاية التّعليم الجيّد للجميع الّذي يمثل شرط بناء مجتمع المعرفة.

5.5.6 التحديات :

- زيادة معدلات الانتقال من التعليم الأساسي إلى التعليم الثانوي حيث ما زالت نسبها متدنية في غالبية البلدان العربية، في الوقت الذي لا يمتلك فيه خريج الأساسي أي مهارة لازمة للدخول إلى سوق العمل مما يؤدي إلى إهدار الموارد البشرية والمالية.
- تحديث المنهج الدراسي في المرحلة الثانوية وتقوية الأداء في مجالات الرياضيات والعلوم واعتماد الثانويات عبر التخصصات.
- الحد من ظاهرة الرسوب والفشل الدراسي في هذه المرحلة ومعالجة الأسباب المؤدية لذلك
- العمل على تعميم فرص التعليم الثانوي في إطار التنمية الإقليمية المتوازنة، وبحيث يتم إتاحة هذا المستوى من التمدرس لسكنة الأرياف والمناطق النائية.
- الاهتمام بوصول الفتيات إلى هذه المرحلة وإيجاد الصيغ للتفاعل والتنظيم مع الأسر التي تمنع الفتيات من إكمال مراحل الدراسة لما بعد التعليم الأساسي.

6.5.6 الرؤية المستقبلية :

- توفير تعليم ثانوي قد يأخذ الصفة الإلزامية على المدى البعيد وبحيث يعد للمواطنة الحديثة ويهيئ الأرضية للمتعلم لامتلاك القدرة الشاملة من أجل تحقيق ذاته، وتوسيع

اختياراته الحياتية والمهنية وتحقيق المشاركة الفاعلة في التغيير والتطوير المجتمعي.

- اعتماد مقاربة المدرسة الثانوية الموحدة، مفتوحة المسارات، تقوم على ركيزتين هما التعلم الأكاديمي والتعلم المهني ليتمكن من ينتهي من هذه المرحلة أن يكون متعلما مستنيرا مرتبطا بالمعرفة، وقادرا على ممارسة العمل في مشروعات وبرامج التنمية.

7.5.6 أهداف الخطة :

- الارتقاء بنسب الالتحاق بالتّعليم الثانوي لبلوغ مؤشرات البلدان المتقدّمة في هذا المجال.
- إعادة النظر في غايات التّعليم الثانوي.
- تحديد ملامح المتخرّج من التّعليم الثانوي.
- إعادة النظر في محتويات المناهج التعليميّة بالاستناد إلى المعايير العالميّة المستوجبة في المجال.
- إعادة هيكلة التّعليم الثانوي وتنويع مسالكه.
- إدماج التقانات الحديثة للمعلومات والاتصال في التعلّم.
- إعداد المدرسين وإضفاء « المهنيّة والاحتراف» على عملهم.
- تجديد أساليب تسيير مؤسسات التّعليم الثانوي.
- جعل التقويم في خدمة التعلّم وأداة للتثبت من جودة مكتسبات التّلاميذ وأداء المدارس/ المعاهد الثانوية وتطبيق مفهوم التقويم التراكيبي.

8.5.6 الاستراتيجيات والبرامج :

- الارتقاء بنسب الالتحاق بالتّعليم الثانوي لبلوغ مؤشرات البلدان المتقدّمة وذلك بالحرص على:

  * تطوير شبكة المدارس الثانوية لتغطي كلّ المناطق بمعدّل معهد لكلّ 10.000 ساكن، واعتماد مقاييس عالميّة بخصوص المبنى والتجهيزات والمرافق.
  * توفير العدد اللاّزم من المدرسين بحساب مدرّس لكلّ 20 طالبا.

* تحسين نسب الارتقاء في التّعليم الأساسي بالتصدي لظاهرة الفشل المؤدّي إلى التسرّب.

- إعادة النظر في غايات التّعليم الثانوي العام باعتباره مرحلة «منتهيّة» تعدّ لسوق العمل من جهة ومرحلة تأهيليّة تعدّ للتّعليم العالي من جهة أخرى.
- تحديد ملامح المتخرّج من التّعليم الثانوي وذلك بمراعاة الأبعاد التّالية :

* مقوّمات بناء الكيان الشخصي للتّلميذ وتنشئته الاجتماعيّة وإعداده للنهوض بمختلف أدوار المواطن الحديث.
* المهارات الضرورية للحياة العمليّة.
* الكفايات العلميّة والمعرفيّة المشتركة والقيم والاتجاهات التي تعدّ للتّعليم العالي.

- إعادة النظر في محتويات المناهج التعليميّة بالاستناد إلى المعايير العالميّة المستوجبة في المجال. انطلاقا من ملامح المتخرّج المنتظرة ومن خصوصيّة التّعليم الثانوي وأهدافه إعادة بناء المناهج وتجديد محتوياتها والاستناد في ذلك إلى الأساليب الحديثة في هندسة المناهج وتحديد المستويات المعيارية المستوجبة في مختلف مواد التّعليم.
- إعادة هيكلة التّعليم الثانوي العام وتنويع مسالكه.

فالغالب على التّعليم الثانوي العام في البلاد العربيّة كونه أحادي المسلك أو يكاد، يقدّم مناهج موحّدة للجميع كأنما يراد صبهم في «قالب» واحد. هذا الوضع لم يعد يتلاءم مع متطلبات المجتمع كما لا يستجيب لرغبات التّلاميذ واستعداداتهم وتباين مؤهلاتهم.

وللخروج من هذا الوضع، يتعيّن إعادة هيكلة التّعليم الثانوي وتنويع شعبه بما يوفّر فرصا متعدّدة للاختيار، وهذا لا يعني جعل هذه المرحلة التّعليميّة مرحلة تخصّص بل الإعداد لتخصّص لاحق يحتاج إلى مؤهلات وكفايات «قبليّة».

ويمكن لعمليّة «التشعيب» أن تراعي القواعد التّالية : التمييز بين نوعين من الشعب:

* شعب تعدّ للتّعليم العالي وتوفّر المستلزمات «القبليّة» لهذا التّعليم في مجالات اختصاص عامة (علوم ـ رياضيات ـ آداب ـ تقنية)

* شعب تعد للالتحاق بسوق العمل مع إمكانيّة الانتقال إلى التّعليم العالي في اختصاصات موازية أو في مسالك التّعليم المهني العليا.
* إحداث مسالك تحتضن الموهوبين.
* مدّ الجسور بين مختلف الشعب بما يمكّن التّلاميذ من إعادة التوجيه وتعديل مسارهم الدراسي في ضوء نتائجهم.

- إدماج التقانات الحديثة للمعلومات والاتصال في التّعلّم.

* تجهيز المعاهد (المدارس) بالوسائط المتعدّدة ببلوغ معدّل حاسوب لكلّ 5 تلاميذ.
* ربطها بشبكة الانترنيت وببنوك المعلومات والمعطيات.
* تجهيز مخابر مختصة لتوظيف الوسائط المتعدّدة في التّعلّم.
* إعداد برمجيات تعليميّة وصيغ رقميّة لمختلف المناهج ومحتوياتها.

- إعداد المدرّسين
- الانطلاق في تكوين المدرّسين من مبدإ أنّ التّدريس « مهنة « وككلّ المهن، فهي تتأسّس على جملة من القدرات والمهارات والكفايات لابدّ من امتلاكها قبل مباشرة العمل. وهي أيضا مهنة تتطوّر في ضوء المتغيّرات الاجتماعيّة والمعرفيّة والتقانية، ويتمّ إعداد المدرّس في مستويات مختلفة :

* الإعداد الأوّل لأستاذ التّعليم الثانوي يكون في مجال اختصاصه ويتعيّن أن يكون مستوى هذا الإعداد أربع سنوات من التّعليم العالي على الأقل.
* الإعداد الثاني يكون في مهن التدريس وفنونه ويتمّ في كليات التّربيّة أو المؤسّسات المختصة الأخرى
* الإعداد الثالث يتمثّل في تدريب كلّ الأساتذة على استعمال الوسائط المتعدّدة والقدرة على توظيفها في التعلّم والتّقويم..
* المستوى الرّابع ويتمثّل في مواصلة تدريب الأساتذة في أثناء الخدمة بهدف تحسين معارفهم وتطوير ممارساتهم التّربويّة والتّعليميّة.

- وضع مرجعيات لتأهيل المدرّسين وتطويرها باستمرار واعتماد معايير عالمية

في ذلك (مدّة التدريب ـ المعارف ـ المهارات ـ ساعات العمل ـ الرواتب)

- ضرورة تحسين أوضاع المدرّسين ماديّا ومعنويّا بما ينعكس إيجابيا على حسن أدائهم ويشجع على الإقبال على هذه المهنة التي كاد القائم بها أن يكون رسولا. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ رواتب المدرّسين في البلاد العربيّة هي من أضعف الرواتب في العالم بكلّ المعايير وفي مختلف مراحل التّعليم.

* تدريب كلّ العاملين في مجال التّربيّة ـ مسؤولين وإداريين ونظار(مديري) المدارس والموجهين (المشرفين) ـ قبل الخدمة وفي أثنائها قصد تأهيلهم وتمكينهم من مواصفات الاحتراف في المهام التي يؤدونها.
* تحديث أساليب التسيير بتعميم التقانات الحديثة والبرمجيات الإعلاميّة في كلّ مستويات النّظام التّربوي من المركز إلى المدارس والمعاهد وتطوير الشبكات الرابطة بينها.

- جعل التقويم في خدمة التعلّم وأداة للتثبّت من جودة مكتسبات التّلاميذ وأداء المعاهد (المدارس) الثانويّة.
- العمل على إنشاء مراكز متخصصة في القياس والتقويم.

اعتماد نسق من المؤشرات الكميّة والنوعيّة القابلة للقياس والمقارنة واستخدامها لمتابعة أداء النظام التّربوي عامّة والمدارس الثانوية بصفة خاصة يهدف إلى :

* إعلام الأهالي بسير النظام التعليمي وأدائه.
* تمكين أصحاب القرار من معطيات موضوعية تعتمد في عمليات الإصلاح والتطوير.
* تمكين المتدخلين في العملية التعليمية من التفكير في ممارساتهم وطرقهم ومساعدتهم على تعديلها بما يضمن تحسين أدائهم وبلوغ الأهداف المرسومة.
* إنجاز تقويم خارجي دوري للوقوف على مدى بلوغ الأهداف المرسومة وتحقق المعايير المستوجبة.
* نشر ثقافة الجودة بالتعريف بمواصفاتها ومتطلباتها في مختلف أطوار العملية التربوية.

المصفوفة التنفيذية للتعليم الثانوي العام

الأهداف	الأنشطة	مراحل التنفيذ	مؤشرات الإنجاز	شروط التحقق
1 ـ الارتقاء بنسبة الملتحقين بالتّعليم الثانوي إلى 70 % من الفئة العمرية 16 ـ 19 سنة	ـ توسيع طاقة الاستيعاب في مستوى البنيّة التحتيّة والتجهيزات إطار التدريس.	– بلوغ نسبة الملتحقين بالتّعليم الثانوي إلى 50 % في حدود 2011 و 70% في حدود 2016.	نسبة الملتحقين بالتّعليم الثانوي من الفئة العمرية 16 ـ 19 سنة	• الارتقاء بنسب التمدرس في المرحلتين الابتدائية الإعداديّة. • التصدّي للفشل المدرسي والتسّرب المبكّر. • الزيادة في كلفة التّلميذ بنسبة 30% مما هي عليه الآن. • توفّر معهد ثانوي لكلّ 10.000 ساكن
2 ـ تنويع مسالك التّعليم الثانوي (تشعيب) بتوفير اختصاصات توفق بين كل من رغبات التّلاميذ واستعداداتهم، ومتطلبات التّعليم الجامعي، وسوق العمل.	ـ تحديد ملامح الخريج (مؤهلات وكفايات) من كلّ شعبة بالتعاون مع التّعليم العالي... – تحديد أنواع الشعب دون الافراط في التخصص. – مدّ الجسور بينها بما يمكن الانتقال من شعبة إلى أخرى.		– تحديد ملامح الخريج – تحديد أنواع الشعب – نسبة التجديد في الشعب والمسالك – تطوير التشريعات بما يسمح بمد المسالك.	– توفير دراسات قطرية تحدد ملامح تطور سوق العمل والطلب الاجتماعي للتعليم بمستوييه الثانوي و العالي

3 – تحسين جودة التعليم	– تجديد المناهج وطرق التدريس وفق المعايير المستوجبة عالميا والكفيلة بتوفير تعليم جيّد – تحسين التأطير، كمّا ونوعا، وذلك ب: . تأهيل المدرسين في مجال التخصّص في الجامعة . تدريبهم على مهن التدريس وفنونه . تدريبهم على الوسائط الحديثة . تحسين ظروف العمل – تطوير تقويم الأداء ب: . وضع جهاز من المؤشرات الكمية والنوعية للتقويم والمتابعة. . القيام بتقويم خارجي دوري لمتابعة أداء المعاهد الثانوية.	• بلوغ نسبة أستاذ لكلّ 20 تلميذ في جدود 2011 • بلوغ نسبة 30 تلميذا بالفصل الواحد في جدود 2011.	– نسبة التأطير – نسبة المدرسين الحاصلين على درجة البكالوريوس – نسبة المدرسين الحاصلين على تكوين بيداغوجي ملائم – عدد التلاميذ بالفصل الواحد – وضع الآليات والمناهج لتقويم الأداء وإدخالها حيز التنفيد.	– توفر التمويلات اللازمة – توفر طاقة الإنجاز

4 ـ إدماج التقنيات الحديثة للمعلومات والاتصال في مختلف التعلّمات وخاصّة منها المواد الأساسية	ـ تجهيز المعاهد بالحواسيب ـ ربطها بشبكة الانترنيت ـ إعداد الصيغ الرقميّة لمحتويات المناهج التعليميّة (مختلف المقررات)	• بلوغ نسبة 10 حواسيب لكلّ 100 تلميذ في حدود 2011. • بلوغ نسبة 20 % من محتويات المناهج التعليميّة التي لها صيغ رقميّة • بلوغ نسبة 50 % من محتويات المناهج التعليميّة التي لها صيغ رقميّة	– عدد الحواسيب لكلّ100 تلميذ. – عدد الحواسيب المرتبطة بشبكة الانترنيت لكلّ100 تلميذ. – نسبة الصيغ الرقميّة المنجزة لمحتويات المناهج التعليميّة من جملة المواد المدرسة.	– توفر التمويلات اللازمة – توفر طاقة الإنجاز
5 ـ تجديد أساليب تسيير المعاهد الثانوية	ـ تدريب العاملين بالمعاهد (مسؤولين ـ إداريين ـ نظار...الخ) وإعدادهم مهنيا لمختلف الأدوار التي ينهضون بها. ـ تجهيز الإدارة بالوسائط الحديثة والبرمجيات الخاصة بالتسيير	– وضع خطة للتدريب وإنجازها قبل 2011. – البرمجيات الخاصة بالتسيير قبل 2011. – تجهيز الإدارة بالوسائط الخاصة بالتسيير قبل 2011.	– نسبة المسيرين الذين تلقوا تدريبا على مناهج التسيير الحديث. – نسبة المدارس التي تم تجهيزها بالوسائط الخاصة بالتسيير الحديث.	– توفر التمويلات اللازمة – توفر طاقة الإنجاز

6.6 التعليم العالي والبحث العلمي :

يشهد العالم حالياً والوطن العربي من ضمنه طلباً غير مسبوق على التعليم العالي نتيجة لزيادة أهمية فائض القيمة الذي يمكن أن تحققه المعرفة والبحث في النمو والتنمية الاقتصادية وكذلك لظهور مهن ومهارات مستحدثة تتطلب الإعداد العالي والمتشعب عبر التخصصات.

وعليه فإن هذا المستوى المتقدم من التعليم يواجه حالياً تحديات جمة تفرض عليه أن يدخل إصلاحات وتجديدات لم يشهدها من قبل وأن يوفق بين ما يتوقعه المجتمع وعالم الأعمال وما بين قدرة التعليم العالي على مفصلة تلك التوقعات وتحويلها إلى أهداف وغايات وبرامج.

ويتطلب ذلك كله توفير مناخ الاستقلالية والحيادية السياسية والقدرات النقدية مقابل تعهد مؤسسات التعليم العالي بالتحلي بالمسؤولية الاجتماعية وبالمساهمة في عملية الحراك المجتمعي وتحولاته وتسليحه بالقدرة المعرفية التي تمكنه من هامش التنافسية في ظل عالم سيزداد اعتماداً على رأس المال الفكري.

ولا يقل أهمية عن ذلك التركيز على تعزيز دور البحث العلمي كأحد الوظائف الأساسية لجميع أنساق التعليم العالي والتي تولد الإبداع والنظم عبر التخصصات وبين التخصصات، على أن يتضمن ذلك جميع الحقول بما في ذلك العلوم الإنسانية والاجتماعية وعلوم التربية والهندسة والعلوم الطبيعية والرياضيات والإعلامية والآداب وضمن سياسة وطنية للبحث والتطوير.

1.6.6 نقاط القوة :

- تزايد عدد الطلبة المسجلين في التعليم العالي في جميع البلدان العربية في العقود الأربعة الماضية، ولكن بنسب تتفاوت من بلد إلى آخر، ومن المتوقع أن يقفز عدد الطلبة المسجلين في جميع مستويات التعليم إلى ستة ملايين مع حلول عام 2010 ويعني هذا النمو ارتفاع نسبة الملتحقين بالتعليم العالي من فئة العمر الجامعي من السكان العرب من معدل 15% في عام 1996 إلى معدل 20 % في عام 2010، وإذا ما استمرّ هذا التزايد على نفس الوتيرة فإنه يمكن أن يؤدي إلى وصول الدول العربية إلى النسب العالمية في هذا المجال.

- اقتحام المرأة مؤسسات التعليم العالي في البلدان العربية، خلال العقدين الأخيرين ، حيث شهد قبولها تطورا مطردا ونموا كميا ملحوظا، تبرزه العديد من المؤشرات كالزيادة في عدد الطالبات والمتخرجات من مختلف الجامعات والكليات والمعاهد العليا وفي عدد المؤسسات الجامعية الخاصة بالفتيات في الدول التي يمنع فيها الاختلاط بين الجنسين.

وقد تطورت نسبة الإناث بمؤسسات التعليم العالي بمعدلات أعلى من تلك المتعلقة بالذكور في كثير من الدول العربية، مما ساهم في تقليص الفجوة بين الجنسين في هذه البلدان، ودل على أن جهدا كبيرا قد بذل من طرف الدول العربية للنهوض بتعليم المرأة في مختلف المستويات.

شملت التطورات في الأوضاع التعليمية للمرأة العربية أغلب بلدان المنطقة بما في ذلك تلك التي يمكن تصنيفها بالأقل نموا، وخاصة منها دول الخليج العربي التي حققت أرقاما قياسية في هذا المجال. كما نلاحظ تفوق الإناث في نسبة خريجي التعليم العالي في نفس الفترة الزمنية، ولا تزال نسبة تخرجهن في ارتفاع.

- التطور الكمي لعدد أعضاء هيئات التدريس بسرعة أكبر في مستويي الابتدائي والثانوي، فزادت نسبهم إلى مجموع المعلمين وبالأرقام المطلقة وتمكن التعليم العالي من الحفاظ على نسب تأطير مقبولة. كما سجلت تقديرات المجموع التراكمي لأعداد الخريجين في قطاع التعليم العالي، زيادة لا تعتبر كبيرة جدا إذا ما قورنت باحتياجات الأقطار العربية من اليد العاملة ذات الكفاية العالية.
- زيادة في معدلات الإنفاق على هذا القطاع فرضتها الزيادة الملحوظة في أعداد الطلاب المسجلين في مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي . ومن الإحصاءات المتوافرة، يلاحظ أن كلفة التعليم العالي الإجمالية (جارية ورأسمالية) لمجموع الأقطار العربية، قد تضاعفت عدة مرات في العقدين الأخيرين. وتجدر الإشارة إلى أن معدل ما ينفق على التعليم العالي في مجمل الدول العربية هو 1.3% من الناتج المحلي، مع وجود تفاوت بين الدول حيث تبلغ أعلى نسبة 3.4% في الأردن وأقل نسبة 0.4% في جيبوتي.

2.6.6 نقاط الضعف :

- يمثل التطور الكمي للطلبة تحسنا ملموسا لكنه يظل أقل مما بلغه بعض أقطار العالم الثالث، ولا يعادل سوى 60% من المعدلات القائمة في البلدان ذات المستوى المرتفع لهذا المؤشر، كما أن نسب عدد طلاب التعليم العالي إلى عدد السكان، تبقى في الغالبية العظمى من البلدان العربية متدنية إذا ما تمت مقارنتها ليس بالدول المتقدمة فقط، بل وحتى ببعض دول العالم الثالث.
- كما تلاحظ نقاط ضعف على المستوى النوعي، إذ هيمنت أعداد الطلبة المسجلين في مرحلة البكالوريوس في حين بقيت نسبة الملتحقين بالدراسات العليا وطلبة المعاهد المتوسطة متدنية قياسا لما هي عليه في البلدان المتقدمة.
- إن كان التطور الكمي لعدد الإناث الملتحقات بمختلف مراحل التعليم العالي يوحي بالتفاؤل فإن أوجه القصور عديدة على مستوى الكم والكيف، إذ مازال الوضع يتميز بالتفاوت الكبير لغير صالح الإناث باستثناء قلة من المجتمعات العربية. باستثناء حالات نادرة وخاصة جدا، فإن أوجه التفاوت بين الجنسين مازالت كبيرة على مستوى التأهيل النوعي في التعليم العالي، فإذا أخذنا بعين الاعتبار الاختيارات العلمية والتوزيع على مختلف الاختصاصات للجنسين، يتبين توزع الإناث في التعليم العالي نحو الدراسات الاجتماعية والأدبية عموما، مما يحدث فائضا في عدد المتخرجات ويشكل عقبة أمام الفتيات لإدماجهن في سوق الشغل، تحد من أدوارهن المقبلة في المجتمع وتنال من فعالية مساهمتهن في التنمية.

أما فيما يخص التوازن بين الفئات الاجتماعية، وبالرغم من التقدم الكبير الذي حصل في كل ا لبلدان العربية في العقود الأخيرة، فإن القليل من الإحصائيات المتوفرة تدل على تواجد فجوات محسوسة بين الفئات على المستوى الكمي كما على مستوى النوعية، إذ تبقى نسبة الالتحاق بالتعليم العالي أضعف لأبناء الشرائح الاجتماعية المتواضعة الموارد بالمقارنة مع أبناء الشرائح الميسورة.

كما يتجلى ذلك على المستوى النوعي، حيث يبقى أبناء الشرائح الاجتماعية المتواضعة أكثر تواجدا نسبيا في الاختصاصات الأكثر عرضة للبطالة مما يعوق دور

التعليم العالي كآلية أساسية للحركية الاجتماعية.

هذا بالإضافة إلى اختلالات أخرى في التوزيع الجغرافي للمؤسسات، فقد قام اغلبها في المدن الكبيرة مع إهمال واضح لتطوير هذه المؤسسات في المناطق النائية والريفية. وهذا الوضع أدى إلى تشجيع الهجرة من الأرياف إلى المدن و المساهمة في عمليات الاستبعاد والتهميش.

- وبالرغم من أن النسبة العامة (طالب/مدرس) لمجموع الأقطار العربية تعتبر مرضية، إلا أن الأقطار العربية تتفاوت فيما بينها في هذه النسبة. ففي بعض الدول التي تمكنت، بسبب توافر الموارد المادية، من استقطاب عدد كبير من أعضاء هيئات التدريس أكثر من البلدان العربية الأخرى وبلدان العالم الثالث، فإن هذه النسبة تنخفض في بعض الأحيان إلى أقل من 10 طلاب لكل عضو هيئة تدريس بينما قد ترتفع النسبة في البلدان ذات القدرات المالية الأدنى إلى أكثر من 100 طالب لكل مدرس.

وتتفاوت نسبة حملة الدكتوراه من بين أعضاء هيئة التدريس كثيرا من بلد إلى آخر وقد انخفضت هذه النسبة منذ 1991 في ثلثي الدول العربية، إلا أنها زادت في أربع دول عربية، وبقيت في المستوى نفسه في ثلاث منها. وقد ارتفعت نسبة الحاصلين على درجة الماجستير إلى مجموع أعضاء هيئة التدريس.

- يساهم عدد من العوامل المتضافرة في انخفاض كفاية الهيئة التدريسية في مؤسسات التعليم العالي العربية، منها الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتدنية في بعض الأحيان لهذه الفئة، والأعباء التدريسية الكبيرة، وعدم خضوع غالبية أعضاء الهيئة العاملين في التخصصات غير التربوية، لأي دورة تدريبية لرفع مهاراتهم المهنية وخاصة في الجوانب التربوية ، مما ينعكس سلبا على أدائهم الوظيفي ومن ثم على العملية التعليمية بكاملها.

- بالرغم من تزايد أعداد الخريجين فإن المستوى النوعي ومدى ملاءمتهم لاحتياجات التنمية من العمالة الفنية الراقية يبقى قاصراً. كما أن النسبة الغالبة من الخريجين هم من الكليات الإنسانية والأدبية التي لا تلاقي طلباً في سوق العمل.

هذا الوضع أدى حاليا إلى زيادة كبيرة في أعداد الخريجين العاطلين عن العمل في

غالبية الأقطار العربية. و تمثل هذه المشكلة تحديا كبيرا للتعليم العالي. ومن المحتمل أن تتفاقم في الربع الأول من الألفية الثالثة بعد ترسخ تيار العولمة وتحرير التجارة والتحرر النسبي في انتقال العمالة بين أقطار العالم من خلال الشركات العابرة للقارات.

- لا تزال مؤسسات البحث العلمي في الوطن العربي عامة ضعيفة البنية لا تتوفر فيها إلا نادرا رؤية واضحة لأهداف تسعى إلى تحقيقها، وإن توفرت الأهداف في بعضها، فغالبا ما تبقى بعيدة عن ذاكرة المؤسسة لعجزها عن تحقيقها لعدة أسباب وتبقى معه الأهواء هي التي تدفع البحث في المؤسسة، وخاصة في الجامعات. ويأتي البحث والتطوير عادة ضعيف الارتباط بالتنمية وبالمشكلات الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي على وجه العموم، لأن هدف عضو هيئة التدريس من بحثه هو الترفيع، وتتلاشى أمام هدفه هذا جميع الأهداف الأخرى. لذلك فأن نصيب التنمية من بحوث مؤسسات البحث العلمي يبقى ضئيلا إذا ما قورن بمثيله في بعض بلدان العالم الثالث. ويعود ذلك إلى ما يلي:

  * الافتقار إلى ترسيخ القناعة لدى القيادات السياسية والاقتصادية بالدور الهام للبحث العلمي في التنمية.

  * ضعف تمويل أنشطة البحث العلمي ضعفا لا يتجاوز معه معدل الإنفاق عليها سنويا 0.2 % من الناتج المحلي الإجمالي، بينما تجاوز الإنفاق عليها وسطيا في البلدان النامية هذا المعدل، وبلغ في بعضها 1%.

  * لا وجود عمليا في أغلب الأقطار العربية لاستراتيجيات ولسياسة علمية وتقانية معلنة متبناة، أو مضمرة تستشف مضامينها مما يجري في مجالات العلم والتقانة المختلفة. تكاد لا توجد منظومة للعلم والتقانة في الأقطار العربية، وإن وجدت في بعضها فقلما تكون متسقة العناصر متكاملة ومترابطة، ذلك لأن مفهوم منظومة العلم والتقانة يرتبط ارتباطا وثيقا بوجود سياسة علمية وتقانية.

  * عدم وجود تنسيق كامل بين المؤسسات البحثية داخل القطر الواحد في الدول

العربية مما يؤدي إلى هدر كبير في الطاقات نتيجة لعدم وجود استراتيجيات واضحة للبحث العلمي.

* افتقار فعاليات البحث والتطوير التقاني ومخرجاتها، وخاصة في مؤسسات التعليم العالي، إلى الآليات المناسبة لربطها بالخدمات والإنتاج بل وبمختلف أوجه التنمية وانخفاض إنتاجية الباحث العربي.
* لا يزال الربط بين البحث العلمي وخطط التنمية العربية ضعيفا بسبب ضعف الخطط وضعف دورها في بناء صناعة جاذبة للبحث العلمي.
* ضعف صلة النشاط البحثي العربي بعالم الابتكار، فجلّه تطبيقي كأبحاث الطبّ والصحة والزراعة التي بلغت 90 % وقلة منه في العلوم الأساسية...
* ضعف دور القطاع الخاص في مجالات البحث العلمي مزاولة وتمويلا وهو نتيجة لضعف قناعة القيادات الاقتصادية بجدواه في وطننا.
* عدم إدراك البعض أن للنشاط البحثي خصوصياته حيث لا يزال يعامل بنفس المعايير التي تعامل بها المؤسسات الخدمية والإنتاجية الأخرى.
* قصور النشر العلمي والترجمة وقلّة الدوريات العلمية المتخصصة.
* كما أشارت بعض الأوراق والبحوث إلى ضعف البنى التحتية للبحث العلمي والتطوير التقاني في العديد من الأقطار العربية وضعف حوافز الاستثمار في مخرجاتها.

ومن جهة أخرى، فقد التعليم العالي العربي خلال العقود الأربعة السابقة أعدادا هائلة من أطره وعلمائه نتيجة لهجرة الأدمغة وذوي الكفايات. وقد نتج هذا الوضع عن عدة عوامل داخلية وخارجية، غير أن من أهم تلك العوامل تخلف البنى التحتية للمؤسسات وخاصة في قطاع البحث العلمي، وتدني المستوى النوعي للتعليم.

يظل الفارق قائما بين دول تدرس كل أو معظم الاختصاصات لديها باللغة العربية، إنسانية كانت أم علمية وتقنية، وبين دول لم يتجاوز التعريب فيها العلوم الإنسانية والاجتماعية، وهي لا تزال تتطلع إلى تعريب المواد العلمية والفنية دون أن تحققه.

وحتى بعض الدول العربية التي ذهبت في التدريس بالعربية شوطا هاما، فإنها عجزت أحيانا عن تعريب جملة من الاختصاصات مثل العلوم الطبية أو بعض المواد الدقيقة في المجالات الفنية والهندسية.

3.6.6 الفرص :

- وجود وعي شامل بأهم المشكلات و النواقص التي يجابهها التعليم العالي في العالم العربي. ويشهد على ذلك كل الأدبيات المنشورة والقرارات التي اتخذتها الندوات والقمم العربية.
- هنالك توجه عام نحو الإصلاح. فقد بدأت عديد الدول العربية خلال عقدي الثمانينات والتسعينات، في تصحيح الاختلال على مستوى المسالك والاختصاصات وعملت على إنشاء جامعات تقانية، مثل العراق (جامعة بغداد التكنولوجية) والجماهيرية الليبية (جامعة النجم الساطع) والسعودية (جامعة البترول والمعادن)، وسورية (المعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا) وتونس (المعاهد العليا للدراسات التطبيقية والتكنولوجيا).
- اقتناع غالبية الدول العربية بضرورة البحث عن بدائل غير تقليدية لتمويل التعليم العالي، ومن أهمها السماح للقطاع الخاص بالمساهمة في تطوير مؤسسات أهلية للتعليم العالي، كما ساهم أيضا في الاقتناع ببدائل أخرى مثل الجامعات المفتوحة والتعليم عن بعد وغيرها.
- الجهود الكبيرة التي تبذلها الدول العربية من أجل اللغة العربية، كلغة التدريس والبحث في التعليم العالي. فقد عملت كل الدول العربية التي توافرت عنها بيانات على إنشاء لجان عليا أو هيئات أو إدارات على النطاق المركزي تنهض، تحت الإشراف المباشر لوزراء التعليم العالي، بالتخطيط للتعريب والتنسيق لمختلف الأنشطة المتعلقة به، من وضع مصطلحات وترجمة مراجع وتنظيم دروس نموذجية...
- كما صار التعريب في هذه الدول يقرر بعيدا عن الارتجال والتلقائية، ويخضع لخطط واضحة المنهجية والتدرج تحدد من خلالها الأولويات ومراحل التنفيذ والوسائل الواجب توفيرها في كل مرحلة من المراحل، مما يجعل خطوات التعريب أكثر ثباتا.

وبفضل مثل هذه المنهجية المتأنية، تمكنت عدة دول من قطع أشواط طيبة على طريق التعريب، مقارنة بما كانت عليه الأوضاع في أواخر السبعينات.
لكن هذا الجهد لم يطل المواد العلمية والفنية في أغلب الأحيان فبقيت تدرس باللغات الأجنبية.

- انعقدت في العقد الأخير من القرن العشرين مؤتمرات وندوات عربية (وإقليمية ودولية) عديدة لمعالجة مشكلات البحث العلمي والتعليم العالي، ولاستشراف مستقبلها في الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين.

4.6.6 المخاطر :

- تتسم وضعية مؤسسات التعليم العالي بسيطرة الدولة على المؤسسات والحد من هامش الحريات الأكاديمية والاستقلالية من جهة، و ضعف مساهمة قطاع الأعمال والمجتمع المدني في الرقابة والمحاسبة عليها، من جهة أخرى. وبالرغم من اعتراف غالبية الدول العربية بعدم قدرتها على تحمل المسؤولية الكاملة في توفير خدمات التعليم العالي للمجتمع، وإصدارها تشريعات وقوانين تشجع القطاع الخاص والمجتمع المدني على المساهمة في هذا الجهد، إلا أن المبادرات لم تقابلها محاولات جادة لإعادة صياغة فلسفات التعليم العالي وسياساته بحيث تعكس التحولات التي ستحدث في هذا القطاع التعليمي ومتطلبات الشركاء الجدد.
- إن ظروف عمل أعضاء هيئة التدريس في التعليم العالي تعتبر «محبطة» إلى درجة كبيرة في جل البلدان العربية، كالعوامل المتصلة بالمناخ العلمي، سواء العوامل العامة، كالثقافة العامة للمجتمع وتقديره للعلم والعلماء والأحوال الاجتماعية والسياسية، والعوامل النوعية كالتقدير المادي والمعنوي، والإمكانات المتاحة للعلماء وفرص النمو الأكاديمي، الخ. و ينجر عن هذا قلة اهتمام عدد كبير من أعضاء هيئة التدريس بتدريسهم وببحوثهم، وإهمال العناية بالاتصالات المباشرة بطلابهم.
- التفاوت على مستوى التمويل بين الدول العربية ذات الموارد العالية والدول العربية الأخرى على مستوى كلفة الطالب في التعليم العالي. وإذا كان متوسط نصيب الطالب من التكلفة العامة مرتفعا في بعض الأقطار العربية، عند مقارنته بأرقام بعض

الدول الأخرى، فإن هذا لا يمثل بالضرورة كفاية في استخدام الموارد المادية المتاحة لتحسين الجوانب النوعية للعملية التعليمية، بل على العكس من ذلك نلاحظ في غالبية الأقطار العربية، نوعا من الهدر في الموارد المخصصة ناتجا عن عدة عوامل، منها ارتفاع المخصصات الإدارية، وتعميم مكافآت الطلاب والصرف على إقامتهم ومرافقهم دون تفرقة بين الطالب الذي تتوافر لديه الإمكانات، وغيره ممن لا تتوافر لديه هذه الإمكانات.

- وصول غالبية الدول العربية إلى سقف الإنفاق على التعليم العالي من إجمالي ميزانيتها العامة، وباستثناء بعض الدول ذات الوفرة المادية، هنالك تراجع نسبي في الميزانيات المخصصة للتعليم العالي أو تسجيل معدلات النمو الصفري بالرغم من عدم انحسار الطلب الاجتماعي على التعليم العالي بل تزايده بشكل كبير نتيجة للعوامل الاقتصادية والديمغرافية. هذا الوضع أدى إلى تدهور كبير في المستوى النوعي للتعليم العالي.

5.6.6 التحديات :

- تقديم تعليم عال راقي النوعية وتوسيع مستويات الالتحاق به ليشمل أكبر شرائح طلابية ممكنة.
- دعم المساواة بين الجنسين وبين الشرائح الاجتماعية وبين الجهات وتوفير إطار التدريس الكفيّ بالعدد اللازم والنوعية لمجابهة التطور الكمي والتحول في نوعية التدريب ومسالكه.
- ضمان استدامة مصادر التمويل وعدم تعرض السياسات والبرامج للتقطع.
- تطوير إدارة التعليم العالي بدعم اللامركزية وتوسيع مجال المرونة في التدبير والتصرف، وبالمقابل، دعم المساءلة والتدبير والحكم الرشيد.
- ويبقى أكبر تحد، تمكين المتعلم من المعارف والمهارات اللازمة للحصول على عمل يناسب قدراته وتوجهاته والوسائل اللازمة لتطوير معارفه ومهاراته الفكرية والسلوكية باستمرار، تطويرا يؤهله للقيام بوظائف جديدة، وللقيام بمهام مختلفة في الوظائف والمهن السائدة نظرا إلى طبيعة تغيرها في هذا العصر وتجدّدها. كما يهدف التعليم العالي إلى المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية وعلى رأسها الوفاء

باحتياجات سوق العمل في القطاعات العامة والخاصة، ودعم قدرته على إيجاد قاعدة موارد جديدة، بديلة للمصادر التقليدية للثروة، تقوم على كثافة المعلومات والمعارف العلمية والتنمية البشرية الشاملة، وضمان استمرار تلك القاعدة وتطورها من خلال التعلم مدى الحياة.

6.6.6 الرؤية المستقبلية :

يرمي كل إصلاح إلى بناء تعليم عال قادر على تلبية الغايات المرجوة للفرد والمجتمع، و التي يمكن اختزالها في المساهمة في التنمية الحضارية و الاقتصادية للمجتمع.

وينتظر من التعليم العالي الإسهام في تنمية المجتمع انطلاقا من الأدوار المتوقعة منه في التنمية و قيادة التغيير، باعتبار التعليم العالي مكونا للعقول و العلوم و المعارف و مهارات اتخاذ القرار و حسن التصرف في كل شؤون الحياة، و باعتباره مولدا للقيادات الفكرية والعلمية و السياسية و الإدارية و الاقتصادية القادرة على قيادة التنمية و إدارتها بفعالية مستمرة و مرنة.

و من هنا، فإن أبرز الغايات المتعلقة بالمجتمع، و المتوقع من التعليم العالي تحقيقها ما يلي :

- تعزيز الذاتية الثقافية للمتعلم، و توطيد اعتزازه بثقافته و مجتمعه و تنمية ولائه لوطنه و تكريس نفسه لخدمة مجتمعه، وجعله يتقبل الثقافات الأخرى و يحترم الذاتيات المختلفة و تعزيز سلوك و روح التفاهم و التعايش و المشاركة مع الثقافات والمجتمعات الأخرى الملتزمة بهذه التوجهات، كما تعويده على تقدير قيم حرية النقد وإبداء الرأي في القضايا الأخلاقية و الثقافية و الاجتماعية و المساهمة في اكتشاف علاجها و مواجهتها.
- المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية و على رأسها الوفاء، باحتياجات سوق العمل في القطاعات العامة و الخاصة، و تكوين قاعدة موارد جديدة، بديلة للمصادر التقليدية للثروة، تقوم على كثافة المعلومات و المعارف العلمية و التنمية البشرية الشاملة، وضمان استمرار تلك القاعدة و تطورها من خلال التعلم مدى الحياة.

أما على مستوى الفرد فلعلّ أبرز الأهداف هو تمكين المتعلّم من الحصول على عمل

مناسب يعيش منه، و من هذا المنطلق فإن الغايات و الأهداف المتعلقة بهذا الجانب تشمل تمكين المتعلم من المعارف و المهارات اللازمة للحصول على عمل يناسب قدراته وتوجهاته و الوسائل اللازمة لتطوير معارفه و مهاراته الفكرية و السلوكية باستمرار، تطويرا يؤهله للقيام بوظائف جديدة، و للقيام بمهام مختلفة في الوظائف و المهن السائدة نظرا إلى طبيعة تغيرها في هذا العصر و تجدّدها. كما يفرض ذلك تمكين المتعلم من التعامل مع مستجدات وتقانات ستكون مستمرة التغير، متسارعة التطور والحدوث، تغيرا وتطورا يفوقان ما عرفته البشرية في العقد الأخير من القرن العشرين.

7.6.6 أهداف الخطة :

- الارتقاء بمستوى الالتحاق بالتعليم العالي للاقتراب من مستويات الدول المتقدمة،
- تحقيق مبدإ تكافؤ الفرص التعليمية في الوصول إلى هذه المرحلة وفق معيار الكفاية مع مراعاة تطبيق الحصص الاجتماعية لسكنة المناطق البعيدة والتأكد من السعي إلى المساواة بين الجنسين وبين الشرائح الاجتماعية وبين الجهات على المستوى الكمي والنوعي.
- توفير إطار التدريس الكفي بالعدد اللازم والنوعية لمجابهة التطور الكمي و التحول في نوعية التدريب و مسالكه وتعزيز حرية التفكير والحرية الأكاديمية.
- إتاحة الفرصة لأعضاء هيئة التدريس والباحثين لقضاء إجازات تفرغ علمي لاكتساب خبرات علمية وبحثية خارج بلدانهم وجامعاتهم.
- التوسع في الدراسات العليا وتمكين طلابها من إجراء البحوث في مختبرات المراكز البحثية المتواجدة في كل دولة عربية.
- توفير الاستقلالية لإدارة الجامعات واتخاذ القرارات في إطار التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي على المستوى الوطني.
- المواءمة بين مخرجات التعليم العالي و حاجات المجتمع وسوق العمل.
- جعل البحث العلمي يلعب دوره الأساسي في تطوير التعليم العالي و في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المستدامة.
- ضمان استمرارية التمويل وذلك عن طريق توظيف الموارد العامة اللازمة و تنويع

مصادر التمويل الرسمي وغير الرسمي.

- وضع استراتيجيات قطرية وقومية متناغمة لإحداث نقلة عربية نوعية في العلم والبحث والتقانة يشارك في وضعها جميع المؤسسات والهيئات العلمية في كل دولة، والعلماء العرب في المهجر.
- زيادة التمويل المخصص للبحث العلمي.
- حفز القطاع الخاص على الإسهام في الإنفاق على البحث العلمي والتنمية التقنية.
- تشجيع التمويل المجتمعي للبحث العلمي وتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص وبين مراكز العمل البحثية.
- العمل على الارتقاء بالكوادر العلمية والتقانية إلى المستويات الدولية، نظريا وعمليا وجذب أكثر العناصر كفاية، وتحديث التجهيزات التعليمية والبحثية والمعلوماتية للمعاهد والمراكز البحثية.
- إنشاء مراكز التميز العلمية التي تجري فيها ممارسة العلم والتقانة وتدريب الأجيال الجديدة من العلماء الشبان.
- إنشاء شبكات العلم والتقانة، ووضع الخطط البحثية في القضايا ذات الاهتمام المشترك وفي الفروع العلمية البينية، وإقامة علاقات مع القطاع الخاص في الدول العربية، والتعاون مع مراكز البحوث في الدول المتمكنة والبلدان المتقدّمة.

8.6.6 الاستراتيجيات و البرامج :

- الارتقاء بمستوى الالتحاق بالتعليم العالي للاقتراب من مستويات الدول المتقدمة ويكون ذلك عن طريق ما يلي:

  * تطوير البنية التحتية لمؤسسات التعليم العالي في القطاع العام والخاص.
  * تطوير الدراسات العليا بصفة تمكن من إيجاد إطار التدريس الملائم.
  * الترفيع في مردودية المراحل ما قبل التعليم الجامعي دون المساس بجودة التدريب.

- دعم المساواة بين الجنسين وبين الشرائح الاجتماعية وبين المناطق الجغرافية:

* دعم التحاق البنات بالتعليم العالي بالنسبة إلى البلدان التي لا زالت تشكو تباينا كبيرا في نسبة الالتحاق بين الجنسين.

* دعم التحاق البنات بالاختصاصات العلمية والتقانية والاختصاصات الواعدة،

* دعم التحاق أبناء الشرائح الاجتماعية الضعيفة والمتوسطة بالتعليم العالي بوضع نظام منح وقروض مشجعة لتلك الفئات.

* دعم التحاق أبناء الشرائح الاجتماعية الضعيفة والمتوسطة بالاختصاصات العلمية والتقانية والاختصاصات الواعدة.

* توسيع الانتشار الجغرافي لمؤسسات التعليم العالي في الجهات.

- توفير إطار التدريس الكفي بالعدد اللازم والنوعية لمجابهة التطور الكمي والتحول في نوعية ومسالك التدريب وذلك من خلال:

* دعم التدريب التربوي والمهني للمدرسين الجدد وخاصة في ميدان استعمال المناهج الجديدة المعتمدة على تقنيات الاتصال.

* إنشاء مركز للتطوير المهني ورفع الأداء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس في كل مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي، والعمل على أن تكون لغة التدريس هي اللغة العربية وبحسب طبيعة المادة العلمية.

* وضع إطار محفز لتطوير الموارد العربية واستغلالها في مجال التعليم عن بعد. وبالخصوص، وضع خطة لتكوين المدرسين على استغلال تلك الموارد في مناهج تدريسهم وأساليبه. ويمكن في هذا المجال البدء بتجارب نموذجية للتدريس باستعمال وسائل الاتصال الحديثة والموارد المتوفرة بصفة مشتركة بين أقسام من جامعات عربية مختلفة.

* تحسين الوضع الاجتماعي والمادي للمدرسين، وبالمقابل مراجعة طرق التعيين والترقية بصفة تحث المدرسين على السعي المتواصل لتحسين أساليب عملهم ومردودهم.

* احترام الحرية العلمية في حدود ضوابط البحث العلمي وأخلاقياته وحريات الدين والأعراف الفاضلة.

- ضمان ديمومة التمويل بتوظيف الموارد العامة اللازمة و تنويع مصادر التمويل:

* تخصيص الموارد العامة اللازمة لتمويل التطور الكمي وتحسين الجودة بالسعي لبلوغ متوسط النسب العالمية من الناتج المحلي الإجمالي على الأقل، لتمويل التعليم العالي.

* تنويع مصادر تمويل التعليم العالي بتشجيع الاستثمار الخاص في التعليم العالي والخدمات الجامعية للطلبة.

* تنويع مصادر تمويل بتطوير سبل مشاركة المنتفعين في كلفة التعليم دون المساس بالأهداف الاجتماعية للخطة.

* تطوير إطار التسيير الإداري والمالي لضمان الاستغلال الأجدى والأكثر كفاية للموارد المتاحة، من جهة، وتمكين مؤسسات التعليم العالي من تطوير مواردها الذاتية من جهة أخرى.

* دعم التعاون المالي العربي لتمكين الدول الأقل نمواً و موارد من بلوغ الأهداف المشتركة.

* مساعدة الأقطار العربية الأقلّ نموا من الناحية العلمية لإنشاء الجامعات والمراكز البحثية وتوسيعها.

* العمل على استحداث مراكز لتسويق الأبحاث العلمية العربية وربطها بالمؤسسات الصناعية والخدمية من خلال آليات مناسبة.

* دعوة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إلى القيام بدراسة حول بعث صندوق عربي لتمويل التعليم العالي.

- تطوير إدارة التعليم العالي وذلك باعتماد ما يلي:
  * دعم اللامركزية وتوسيع مجال المرونة في التدبير والتصرف.
  * وبالمقابل، دعم المساءلة والتدبير والحكم الرشيد.
  * دعم التعاون العربي على مستوى التخطيط والتصرف واستعمال المناهج الحديثة لذلك تحقيقا للتكامل والتنسيق في جهود مؤسسات التعليم العالي والتطوير التقاني.
  * إشراك الهيئة التدريسية والطلبة في اتخاذ القرارات.
- المواءمة بين مخرجات التعليم العالي و حاجات المجتمع
  * تعديل نسب توزيع الطلبة بصفة تمكن من توسيع مجالات العلوم والتقانة وتوسيع مجالات المسالك القصيرة الممهننة.
  * دعم الشراكة بين قطاع الإنتاج والتعليم العالي وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في التعليم العالي.
  * تقوية العلاقات المتبادلة بين مؤسسات التعليم العالي وجميع قطاعات المجتمع لتلتمس كل منها احتياجات الأخرى، وتشارك الأخيرة الأولى في التخطيط لتلبيتها في مجال القوى العاملة والمعلومات والبحوث على حد سواء.
  * مشاركة قطاع الأعمال في هياكل تسيير المؤسسات التعليمية والرقابة على النوعية.
  * مشاركة قطاع الأعمال في عملية التدريب عبر مشاركة أصحاب الخبرة والتجربة في التدريس بالخصوص في المجالات المهنية والتطبيقية.
  * تطوير التدريبات والتدريب بالتداول.
  * العمل على استحداث مراكز لتسويق الأبحاث العلمية العربية وربطها بالمؤسسات الصناعية والخدمية من خلال آليات مناسبة.

- العمل المتواصل على تحسين الجودة حيث يتطلب ذلك:

* توفير البنية التحتية الكافية والملائمة.

* رفع كفاية القوى البشرية.

* تطوير المناهج بصفة تمكن من الابتعاد عن التلقين وتشجيع التعلّم الذاتي والابتكار ودعم الجوانب التطبيقية.

* توسيع استعمال التقانات الحديثة في مجال التعليم والتعلم وإنتاج المواد الرقمية والبرمجيات التربوية والتعليمية.

* دعم النشر العلمي وترجمة العلوم من خلال المجلات العلمية العربية.

* وضع الآليات الملائمة للتقويم وضبط الجودة.

* وضع هياكل لها مصداقية للتقويم والاعتماد وضبط الجودة.

* استكمال العمل الذي قامت به المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالتعاون مع الاتحادات (اتحاد الجامعات العربية، اتحاد مجالس البحث العلمي العربية وغيرها) والمؤسسات العربية المتخصصة، لإنشاء نظام عربي لتقويم الأداء وضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي وتحديد متطلبات تطبيقه.

* وضع معايير عربية للجودة والامتياز الأكاديمي، واعتماد التقويم والتدريب المستمرين، والإفادة من أدلة التقويم الذاتي التي صدرت عن منظمات العمل العربي المشترك والمنظمات الدولية وصولا إلى تحقيق الجودة النوعية الشاملة.

- أن يلعب البحث العلمي دورا في اتخاذ القرارات وصياغة السياسات ويتطلّب ذلك :

* تطوير الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي الجامعي وغير الجامعي بحيث لا يقل عن 2 **%** من الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى تخصيص نسبة من أموال الوقف لدعم تمويل البحث العلمي.

* تشريك القطاع الخاص وقطاع الإنتاج عموما في البحث العلمي.

* بعث أقطاب امتياز على مستوى كل قطر ووضع هيكل تنسيق بينها على مستوى العالم العربي في شكل هيئة عليا للبحث العلمي العربي.

* تطوير الشراكة مع أقطاب الامتياز في المحيط الدولي في إطار عربي مشترك.

* دعوة الدول العربية إلى تشجيع إنشاء مؤسسات غير حكومية وصناديق لدعم نشاطات البحث العلمي وتشجيع برامج التعاون الثنائي والإقليمي العربي ومتعدد الأطراف بين المؤسسات البحثية والجامعات العربية وبينها وبين الجامعات العالمية لتنفيذ مشروعات بحثية مشتركة مع الاستفادة من خبرات العلماء المغتربين (استكمالا لتوصيات المؤتمر السابع).

* إنشاء قواعد معلومات لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي على المستوى الوطني وربطها بشبكات إقليمية عربية وإنشاء مواقع لها لتعرّف المؤتمرات الإقليمية والدولية وقواعد البيانات المتاحة وبرامج التعاون الثنائي والإقليمي، وعرض تجاربها ونتائج بحوثها العلمية والتقانية وتخصيص جوائز سنوية للباحثين العرب.

* الاهتمام ببناء مؤسسات بحثية تتوافر فيها مختبرات مناسبة للبحث العلمي وأن تكون ذات نظم مرنة وتقاليد علمية، مع التوسع في إنشاء المدن التقانية في سائر الدول العربية.

* دعوة مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في الدول العربية إلى المشاركة في المشروع القومي للذخيرة اللغوية العربية (انترنيت اللغة العربية) والمشروعات المماثلة لدعم استخدام اللغة العربية في شبكات المعلومات، وفي الأنشطة البحثية والعلمية.

* اقتراح مشروع ترابط بين الجامعات ومراكز البحوث العلمية العربية للقيام

بمشروعات بحثية مشتركة في المجالات الحديثة التي تهم المنطقة العربية، والاسترشاد بالمشروعات المماثلة المنفذة في بعض البلاد العربية.

* دعوة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إلى التعاون مع الجامعات العربية ومراكز البحوث العلمية في الدول العربية من أجل اقتراح مشروعات بحثية مشتركة في مجالات ذات أولوية مثل : (التقانات الحيوية – تطوير البرمجيات ونظم المعلومات – تحلية المياه – حماية البيئة) ويمكن الاستعانة بمصادر تمويل خارجية لتمويل هذه المشروعات والانفتاح على القطاع الخاص.

* دعوة الدول العربية إلى وضع إطار قانوني يحفز مؤسسات الإنتاج على تخصيص نسبة معيّنة من رقم معاملاتها لتمويل البحث العلمي مع احتساب الأموال التي تنفقها على البحث والتطوير في تلك النسبة.

* اتخاذ الإجراءات العملية اللازمة لتوظيف الخبرات العلمية العربية المهاجرة في قضايا البحث العلمي بتشجيع العلماء المهاجرين على القيام بمشاريع بحثية مشتركة مع نظرائهم بالوطن العربي ودعوة المنظمات والاتحادات والهيئات العربية إلى عقد اتفاقيات تعاون مع شبكة العلماء والتقانيين العرب في الخارج ووضع تصوّر لدعمها والاستفادة منها في تنفيذ برامجها.

* تنمية الموارد البشرية العاملة وإعداد الطاقات البشرية المؤهلة من الفنيين والمتخصصين والباحثين من خلال :

- تشجيع أعضاء الهيئة التدريسية على الأبحاث الأساسية والتطبيقية التي تلبي حاجات المجتمع.
- تبادل المعلومات والمعارف مع مؤسسات البحث العلمي في الوطن العربي وفي العالم، باستخدام شبكة الانترنت الدولية.
- تشجيع عقد مؤتمرات عالمية متخصصة محلية وإقليمية وعالمية.

* استخدام اللغة العربية في النشاطات العلمية والبحثية من خلال :
  - تشجيع البحوث العلمية في مجال تعريب العلوم والتقنيات.
  - زيادة التفاعل بين مجامع اللغة العربية ومؤسسات التعليم العالي والمؤسسات المستخدمة للمصطلحات العلمية بغرض تعميم المصطلحات المعربة وتوحيدها في الاستخدام العام.

المصفوفة التنفيذية لتطوير التعليم العالي

شروط التحقق	مؤشرات الإنجاز	مراحل التنفيذ	الأنشطة التطويرية	الأهداف الإستراتيجية
1 – الارتقاء بمستوى الالتحاق بالتعليم العالي مع ضمان تكافؤ الفرص بين الأجناس و بين الفئات الاجتماعية و الجهات.	– تطور البنية التحتية في القطاع العام و الخاص. – تطوير الدراسات العليا بصفة تمكن من إيجاد إطار التدريس الملائم. –اعتماد التمييز الإيجابي لدعم التحاق البنات وأبناء الشرائح الاجتماعية الضعيفة و المتوسطة بالتعليم العالي بوضع نظام منح و قروض مشجعة لتلك الفئات. – توسيع الانتشار الجغرافي لمؤسسات التعليم العالي في الجهات.	– بلوغ نسبة 25 - 30 % سنة 2016 – بلوغ المساواة بين الفئات في حدود 2016	– عدد الطلبة بالنسبة لكل مائة ألف ساكن. – نسبة التمرس بالتعليم العالي للفئة العمرية 19–24 سنة. – نسبة الفئات المستهدفة في مجموع الطلبة. – نسبة الطلبة من الفئات المستهدفة المنتفعين بمنح أو قروض. – نسبة الفئات المستهدفة في بعض الاختصاصات العلمية و الفنية.	– أن يتطور التعليم في مراحل ما قبل العالي بصفة تمكن من بلوغ الأهداف. – أن يتم تطوير نسب الالتحاق بالمراحل ما قبل التعليم الجامعي بالنسبة للفئات المستهدفة. – أن تخصص الحكومات موارد مالية كافية لتوفير طاقة الاستيعاب اللازمة

–2– تحسين الجودة	1.2 – توفير البنية التحتية الكافية والملائمة. – منشآت – تجهيزات علمية وتعليمية متطورة. –2.2 تطوير المناهج بصفة تمكن من الابتعاد عن التلقين و تشجيع التعليم الذاتي و الابتكار : – توسيع استعمال التقانات الحديثة في مجال التعليم و التعلم. – تكوين المدرسين في استعمال تلك التقنيات في مجال التدريس –3.2– رفع كفاية القوى البشرية : – توفير إطار التدريس الكفء بالدعم اللازم والنوعية لمجابهة التطور الكمي والتحول في نوعية ومسالك التدريب. – دعم التدريب التربوي للمدرسين الجدد و خاصة في ميدان استعمال المناهج الجديدة المعتمدة على تقنيات الاتصال. – إنشاء مركز للتطوير المهني و رفع الأداء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس في كل من مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي. –4.2 وضع الآليات الملائمة للتقويم و ضبط الجودة. – وضع معايير مشتركة للجودة. – وضع هياكل لها مصداقية للتقويم و الاعتماد و ضبط الجودة. –5.2 تطوير إدارة التعليم العالي : – بدعم اللامركزية و توسيع مجال المرونة في التدبير و التصرف. و بالمقابل، دعم المسائلة و التدبير و الحكم الترشيد	– في أفق 2008 – التعميم في أفق2010 – التعميم في أفق 2010	– نسبة نمو طاقة الاستيعاب – نسبة الطلبة في الدراسات العليا. – نسبة التأطير الجملية: عدد الطلبة لكل مدرس قار. – نسبة حملة الدكتوراه من المدرسين. – نسبة مؤسسات التعليم العالي التي أنشأت مركزا للتطوير المهني و رفع الأداء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس. – وضع المعايير – عدد البلدان التي وضعت هياكل للتقويم و الاعتماد و ضبط الجودة. – نسبة المؤسسات – عدد الدول التي تطورت تشريعاتها في الاتجاه المذكور	– محدودية الموارد المالية المخصصة لذلك. – ضمان جودة المدخلات بتحسين الجودة على مستوى المراحل ما قبل التعليم العالي. – وضع خطة عربية لتطوير مناهج التدريس باعتماد التقانات الحديثة. – أن يقبل الطلبة على الدراسات العليا مع ما يستوجبه ذلك من إعادة الاعتبار لمهنة التدريس على المستوى المادي و المعنوي. – التعاون العربي لتوفير أرضية ملائمة للتصدي للهجرة. – توفر مناخ سياسي يسهل الابتعاد التدريجي عن الأساليب البيروقراطية المكرسة لهيمنة الدولة على المجتمع.

–3– تطوير البحث العلمي بصفة تجعله فاعلا على مستوى التنمية و مشعا على المستوى العالمي.	– تطوير الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي الجامعي و غير الجامعي. – تشريك القطاع الخاص و قطاع الإنتاج عموما في البحث العلمي. – بعث أقطاب امتياز على مستوى كل قطر و وضع هيكل تنسيق بينها على مستوى العالم العربي في شكل هيئة عليا للبحث العلمي العربي. – تطوير الشراكة مع أقطاب الامتياز في المحيط الدولي في إطار عربي مشترك.	– بلوغ نسبة جملية بـ1% في أفق 2015. – بلوغ نسبة 30% من الإنفاق على البحث العلمي بتمويل عربي مشترك. – إنجاز في أفق 2010	– نسبة الموارد المخصصة للبحث العلمي من الناتج الداخلي الخام. – عدد الباحثين القارين بالنسبة لكل 100000 ساكن. – نسبة القطاع الخاص في تمويل عمليات البحث عبر الشراكة و العقود. – عدد مشاريع البحث المشترك بين عدد من البلدان العربية من جهة و شركاء دولتين من جهة أخرى.	– ترسيخ القناعة لدى القيادات السياسية والاقتصادية بالدور الهام للبحث العلمي في التنمية. – توفير الموارد المالية لتمويل أنشطة البحث العلمي. – قدرة مؤسسات التعليم العالي و البحث على تطوير نشاطها بصفة تبرز للأطراف الأخرى الدور الأساسي للبحث. – وجود سياسة و خيارات واضحة يمكن أن تشكل نبراسا لمؤسسات التعليم العالي و البحث.

4- تطوير الموائمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجيات المجتمع	4.1 – تعديل نسب توزيع الطلبة بصفة تمكن من توسيع مجالات العلوم والتقانة وتوسيع مجالات المسالك القصيرة الممهننة 2.4- دعم الشراكة بين قطاع الإنتاج و التعليم العالي : – بمشاركة قطاع الأعمال في هياكل قطاع الأعمال في هياكل تسيير المؤسسات التعليمية و الرقابة على النوعية. – بمشاركة قطاع الأعمال في عملية التدريب عبر مشاركة أصحاب الخبرة والتجربة في التدريس بالخصوص في المجالات المهنية والتطبيقية. – تطوير التدريبات والتدريب بالتداول.	– تقليص نسبة الملتحقين في العلوم الإنسانية و الأدبية و التربوية من 70% إلى 55% في حدود 2016 و تطوير نسبة الملتحقين في العلوم و الطب و الهندسة و الزراعة من 30% حاليا إلى 45% في حدود 2016. – الارتقاء بنسبة الملتحقين بالمسالك القصيرة المهننة من حاليا إلى و خاصة في مجالات التقانة. – تطوير الإطار التشريعي الداعم للشراكة في أفق 2010	– نسبة الملتحقين الجدد في العلوم الإنسانية و الأدبية و التربوية. – نسبة الملتحقين الجدد في العلوم و الطب و الهندسة و الفلاحة. – نسبة المسجلين في العلوم الإنسانية و التربوية و الأدبية. – نسبة المسجلين في العلوم و الطب و الهندسة و الفلاحة. – نسبة الملتحقين الجدد في المسالك القصيرة المهننة. – نسبة المسجلين في المسالك القصيرة المهننة. – نسبة مشاركة ممثلي قطاع الأعمال في هياكل التسيير و دعم الجودة و التطوير – نسبة مشاركة قطاع الأعمال في عملية التدريس. – نسبة الطلبة المنتفعين بتدريبات مؤسسات الإنتاج. – نسبة المسالك التي يتم فيها التدريب بالتداول. – نسب بطالة الخريجين.	– أن تواكب مراحل التعليم ما قبل الجامعي التحول النوعي المنشود. – أن تتوفر الموارد المالية الطافية لتطوير الشعب والمسالك العلمية و التقانية المكلفة. – أن تتوفر الموارد البشرية اللازمة كإطار التدريس المتخصص.

5 – إعداد المواطن المتنور المسؤول الناقد و القادر على توليد أفكار اقتحامية، و المؤسس على قيم هويته الخاصة، و الثقة بالنفس، إضافة إلى القيم الإنسانية العالمية.	5–1تغيرات جوهرية في طرق التدريس و استخدام الأساليب الحديثة المبنية على مفهوم تكامل العلوم الإنسانية و الأساسية و التطبيقية، 5–2 بعث أقطاب امتياز في الآداب و العلوم الإنسانية و الإجتماعية و الدينية، 5–3 – دعم اللغة العربية على مستويي التدريس و البحث		عدد الدول التي بادرت بالإنجاز عدد الأقطاب المنجزة	– توفير تصور لتلك الطرق والأساليب – توفير تصور لتلك الأقطاب –العمل على تشجيع الأساتذة و الباحثين لنشر أبحاثهم في الدوريات العلمية العربية المتخصصة باللغة العربية و العمل على دعمها ماديا من قبل الجهات ذات العلاقة. – توفر المصادر العربية في بعض الاختصاصات – توفر المدرسين بالغة العربية، – توفير المصطلح على الصعيد القطري. – تشجيع تأليف و نشر الكتب العلمية الجامعية و المرجعية و رسائل طلبة الدراسات العليا باللغة العربية و ترجمة الكتب و الدوريات العلمية الأجنبية المتميزة إلى اللغة العربية و تسهيل تبادل هذه الكتب و الدوريات بين المؤسسات العلمية العربية.

آليات متابعة تنفيذ الخطة وتمويلها

أولا ـ الإطار العام للخطة وأهدافها:

يتمثل الهدف العام لخطة تطوير التعليم في الوطن العربي في إيجاد القواسم المشتركة وتشخيص البدائل وتأسيس ثقافة عدم الوقوع بالتبسيط وتوفير المقاربات وتحديد الاستجابات لما هو مطلوب من سياسات وبرامج لعملية تطوير التعليم النابعة من السياق العربي.

وفي إطار هذا الهدف العام تتحدد فلسفة النظام التعليمي العربي في القرن الحادي والعشرين بأربعة مرتكزات أساسية، تشكل بحد ذاتها الإطار الرئيس لتحديد الغايات المتبناة وهي :

1 –ضمان التعليم للجميع كحق من حقوق الإنسان (القراءة، الكتابة، الحساب وامتلاك القدرات الأساسية للتعامل مع الحياة بطريقة تليق بالكرامة الإنسانية).
2 –تمكين المتعلم من أدوات المعرفة (حيازة المعرفة وتقييمها، تحليلها، وتفسيرها، إنتاجها واستثمارها) والتزويد بالمهارات والخبرات لزيادة إنتاجية الإنسان وتعزيز دوره المساهم في إحداث التغير والتطور.
3 –تنمية قدرات الفرد المتعلم ومقابلة حاجاته وتوسيع خياراته لتحقيق الذات.
4 –بناء القدرات لتعزيز التربية على المواطنة وترسيخ معاني العدل والسلم والقيم الإنسانية والدينية واحترام الحق في الاختلاف، وتقوية حس الانتماء والشعور القومي العربي وصولاً إلى ضمان الأمن الإنساني ورفد الهوية الوطنية بالهوية الكونية في عالم يحكمه الاعتماد المتبادل.

ومن ثم تحدد أهداف خطة تطوير التعليم في الوطن العربي في :

1. تأمين الحق بالتعليم للجميع دون أي تمييز أو تفرقة أو تهميش على أساس مبدأ تكافؤ الفرص في الالتحاق والمعاملة والمتابعة والنجاح، وعدم السماح للفجوة المعرفية أن تنشئ واقعاً اجتماعياً واقتصادياً جديداً.
2. تعزيز جودة التعليم على جميع المستويات وبجميع عناصره.
3. ربط تطوير التعليم باحتياجات التنمية الشاملة والمتكاملة والمستدامة، ومقتضيات التحولات العالمية.

وبهذا فإن خطة تطوير التعليم في الوطن العربي تدرك تماماً في أهدافها، بأن التغيير يجب أن يكون مبرمجاً ومرحلياً وشاملاً، ويتضمن تطويراً في كل جانب من جوانب العملية التعليمية. كما أن حركة التطوير الانتظامي التي تعتمدها الخطة تنظر إلى علاقة النسق التعليمي بالأنساق الأخرى الأوسع في المجتمع وفي المحيطين الإقليمي والدولي.

وفي ضوء ما تقدم تسعى خطة تطوير التعليم العربي إلى التركيز على مجالات التطوير الآتية :

المجال الأول : تعميم التعليم الأساسي وتحقيق إلزاميته، وزيادة نسب الالتحاق في مختلف مراحل التعليم ومستوياته.

المجال الثاني: تعزيز جودة التعليم وتحسين مضامين ما تقدمه المؤسسة التربوية والتعليمية من برامج وأنشطة مع العناية ب(التمكن من اللغة العربية واللغات الحية الأخرى والتواصل. والتمكن من القدرة الحسابية واستخدام الرياضيات. و التمكن من القدرة الرقمية واستخدامات المعلوماتية. والتمكن من استخدامات العلوم والتسلح بالتفكير العلمي. والتمكن من التعامل مع التقنيات. وتعزيز الدراسات الاجتماعية التي تتضمن الخبرات والعوائد التي توفرها سياقات المناهج في التاريخ والجغرافيا والاقتصاد والأعمال والسياسة والاجتماع. والتسلح بالقيم الدينية والأخلاقية. وتعزيز برامج الصحة البدنية والعقلية. والحس الجمالي والفنون التعبيرية).

المجال الثالث: إعداد المعلمين، وتنميتهم مهنيا والارتقاء بالإدارة المدرسية والتعليمية، وتحسين طرائق التعليم والتعلم وأساليبها. (إعادة النظر في تربية وتأهيل المدرسين، وتحديث مهارات القوى العاملة التدريسية استجابة للمفاهيم والتعريفات الجديدة لسير وتفاعل مضمون العملية التربوية والتعليمية وللمعرفة، ومراجعة الدور التقليدي لمدير المؤسسة التعليمية، وتوصيف المهام التي تنسجم مع مبدأ الاستقلال والإدارة الذاتية للمؤسسة واحترام الأطراف الفاعلة في ذلك الإطار. والسعي نحو تعزيز طرق التدريس والتفاعل التي تقوم بين طرفي العملية التدريسية (الطالب والمدرس/ المعلم) وعلى مدى الاعتراف المتبادل بينهما كشركاء في المشروع المعرفي. وبالشكل الجديد، والمتفق عليه تربوياً فإن كلا الطرفين يتعاونان في تحديد وتطبيق الغايات التعليمية مما يؤدي إلى ثراء العملية التعليمية التعلمية.

المجال الرابع: تطوير شراكة حقيقية بين المؤسسات الرسمية والقطاع الخاص ومؤسسات

العمل ومنظمات المجتمع المدني والأهلي، تفضي إلى مساهمتها الفعلية في عمليات التخطيط والتنفيذ والتمويل والمتابعة والتقويم. ووضع الآليات اللازمة لدراسة متطلبات التنمية الآنية والمستقبلية وربط خطط التعليم ومؤشراته باحتياجات التنمية الشاملة والمتكاملة والمستدامة، والعناية بالتعليم المهني والتقني الذي يمثل الأساس في توفير القوى البشرية اللازمة لسوق العمل ومؤسساته.

المجال الخامس: **العناية بمراكز الأبحاث وإنشاء المراصد التربوية**، التي تساعد على اتخاذ القرار في بناء السياسات والاستراتيجيات والخطط وتطوير المناهج ...وفق رؤية موضوعية تسهم في دفع عملية التطوير والتحديث إلى الأمام. والعناية الفائقة بالبحث العلمي في مختلف المجالات التطبيقية والإنسانية.

ثانيا ـ آليات المتابعة :

في ضوء أهداف الخطة وتنفيذا لها يقترح الأخذ بالآليات الآتية لسير عملية المتابعة:

1 ـ على مستوى الدول :

- تقوم كل دولة بتشكيل لجنة من المتخصصين والقيادات التربوية وأصحاب الرأي والمهتمين من القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، لدراسة الخطة ووضع الآليات اللازمة لتنفيذها ومتابعتها بحسب مجالات التعليم ومستوياته، وتحديد أدوار المؤسسات والهيئات الوطنية والدولية المشاركة.
- إنشاء مراصد وطنية للتربية والتعليم تتولى متابعة تنفيذ الخطة، ووضع الدراسات والبحوث المساندة وأدوات المتابعة والرصد والتقويم.
- وضع آلية محددة وفاعلة لتمويل عمليات التطوير، والعمل على زيادة المخصصات المالية للتعليم في الميزانية العامة للدولة.
- تقديم تقرير سنوي مفصل عن سير تنفيذ الخطة إلى المرصد العربي للتربية والتعليم في موعد أقصاه الأول من شهر سبتمبر من كل عام.

2 ـ على مستوى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم:

1. إنشاء مرصد عربي للتربية والتعليم يتولى الآتي:
   - رصد أوضاع التعليم العربي ومتابعتها.

- حصر التجارب والبرامج الناجحة وتعميمها.
- إصدار تقرير سنوي عن أوضاع التعليم في الوطن العربي.
- تشكيل مجموعات العمل التي تعنى بالدراسة المعمقة للمحاور المفصلية وتقديم مقترحات وآليات عملية لتطوير التعليم وذلك على النحو الآتي:
  - مجموعة العمل حول الحق في التعليم وتأمينه للجميع بناء على مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في الالتحاق والمعاملة والمتابعة والنجاح.
  - مجموعة العمل حول جودة التعليم في الوطن العربي بجميع مراحله ومكوناته.
  - مجموعة العمل العربية حول التربية والتنمية المستدامة.
  - مجموعة العمل حول حكامة النظم التربوية والإدارة الرشيدة والشراكة بين السلطات العامة والمجتمع المدني والأهلي، لاسيما المشاركة في وضع السياسات والتخطيط والتمويل والتسيير وتوفير الخدمات التربوية.
  - مجموعات العمل حول التعاون العربي للاستجابة لاحتياجات التعليم في البلدان العربية ذات الأوضاع الخاصة.

2. المساهمة في وضع الدراسات والأدلة والمصفوفات التعليمية، وإجراء المسوحات اللازمة التي تستهدف في مجملها السعي إلى تنفيذ الخطة.
3. تحليل التقارير الواردة إلى المرصد من الدول العربية حول تنفيذ الخطة، ووضع تقرير شامل عن سير عملية التنفيذ، يُرفَع إلى معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية، الذي يتولى رفعه إلى مجلس الجامعة على مستوى القمة.
4. وضع تقرير تقويمي للخطة بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بعد مرور السنوات الخمس الأولى للتأكد من جدية التنفيذ ووضع المعالجات اللازمة للصعوبات والمشكلات التي واجهت التنفيذ.

3 ـ على مستوى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية:

تقوم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بإنشاء لجنة عليا برئاسة معالي الأمين العام للجامعة، وبالتعاون مع المنظمة، تتولى الآتي:

- مناقشة وتقديم التقرير السنوي إلى مجلس الجامعة على مستوى القمة.

- تسهم في إعداد التقرير التقويمي عن سير تنفيذ الخطة وتقترح المعالجات اللازمة لسلامة تحقيق الخطة لأهدافها.
- تشكل لجنة خاصة لوضع خطة إعلامية للتعريف بالخطة وتعبئة الرأي العام العربي، لمتابعة تنفيذها ومساندتها وتمويلها، تساهم بها الهيئات العربية المتخصصة " مجلس وزراء الإعلام العرب، اتحاد الإذاعات العربية، واتحادات ونقابات الصحفيين، والإعلاميين....الخ.

ثالثا ـ آليات الدعم وبرامجه:

- تحدد الدول كل على حدة البرامج التفصيلية لتطوير التعليم في كل مرحلة من مراحل التعليم، الآليات اللازمة لتنفيذ البرامج والميزانيات المقترحة.
- تتقدم الدول بدراسات جدوى للبرامج المطلوب دعمها من الحساب العربي لتطوير التربية والتعليم، مبينة احتياجات المشروع البشرية والمادية والمالية، ومساهماتها، والدعم المطلوب لها.
- توضع الدول آلية لمشاركة القطاع الخاص ومؤسسات العمل ومنظمات المجتمع المدني في وضع الخطط والبرامج وتنفيذها وتمويلها.
- تتولى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالتنسيق مع المنظمة دراسة طلبات الدول، وتقديم الدعم اللازم وفقا لمعايير الجدية والأهمية.

رابعا ـ بدائل التمويل:

1. على المستوى القطري:

- تتولى الدولة بشكل رئيس عملية التمويل لتنفيذ خطة تطوير التعليم فيها وفقا لما جاء في مصفوفات التنفيذ، وهذا يتطلب زيادة المخصصات المالية في الميزانية العامة للتعليم، ووضع آليات شفافة لعمليات الإنفاق والعائد.
- وضع آلية عملية لمساهمة القطاع الخاص في عملية التمويل وتحديد المجالات التي يسهم بها.
- إنشاء صناديق أو حسابات قطرية لتمويل التعليم وتحديد مصادرها، وآليات عملها.
- البحث عن مصادر لتمويل الخطة من مؤسسات التمويل العربية والدولية.

2. على المستوى العربي:

- فتح حساب خاص لتمويل تنفيذ الخطة بإشراف المنظمة وبالتنسيق مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- قيام الأمانة العامة والمنظمة بالتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية المعنية، بوضع وثيقة لتمويل أنشطة الخطة، يتم عرضها على الجهات العربية والدول والهيئات المانحة.
- قيام الأمانة العامة بالاتصال بصناديق التمويل العربية والدولية لإيجاد مصادر تمويل برامج الخطة.

خامسا ـ الشركاء الإستراتيجيون:

- الدول العربية.
- المنظمات الإقليمية والدولية المعنية (مكتب التربية العربي لدول الخليج، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة إيسيسكو، المنظمة العالمية للتربية والعلم والثقافة يونسكو).
- المنظمات والاتحادات والشبكات العربية المتخصصة " منظمة المرأة العربية، اتحاد الإذاعات العربية، الشبكة العربية للتعليم المفتوح والتعليم عن بعد، الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار، اتحاد المعلمين العرب، مجلس وزراء الإعلام العرب، الاتحاد العربي للتعليم والتقني، ...الخ.
- صناديق التمويل العربية والعالمية.
- القطاع الخاص في الدول العربية.
- منظمات المجتمع المدني والأهلي في الدول العربية.
- الجمعيات والهيئات العربية والإسلامية والعالمية ذات الصلة " اليونيسيف، منظمة الصحة العالمية، الاتحاد الإفريقي، جمعية الدعوة الإسلامية العالمة .... الخ.

سادسا: انطلاق تنفيذ الخطة:

لتنفيذ الخطة في المدى الزمني المحدد لها وهو عشر سنوات دراسية 2008 ـ 2018 يتم البدء بالآتي:

1. تخصيص مرحلة تحضيرية تستغرق سنتين لإرساء الهياكل وإنشاء المراصد ولجان العمل على المستويين القطري والعربي. واقتراح مشروعات وبرامج تنفذ بالتعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية لاسيما مكتب التربية العربي لدول الخليج.
2. تخصيص ميزانية لانطلاق الخطة بسقف 20000000 عشرين مليون دولار تمول من الصناديق العربية وتبرعات الدول الأعضاء وأية تبرعات أخرى لمواجهة الآتي:

– إنشاء المرصد العربي للتربية والتعليم.	2000000
– الدعم الفني لمساعدة الدول على إنشاء المراصد الوطنية.	4500000
– تكوين مجموعات العمل ولجانها على المستوى العربي والقطري.	1500000
– تغطية نفقات إعداد الدراسات وعقد الاجتماعات لمرحة الانطلاق.	1500000
– تغطية نفقات الحملة الإعلامية للخطة.	5000000
– إعداد دراسات جدوى والميزانية اللازمة لتغطية تنفيذ الخطة وبرامجها.	5000000
– إعداد دراسات لتحديد الاحتياجات المتفاوتة، كأرضية لانطلاق الخطة.	500000
الإجمـــالـــي	**20000000**

سابعا ـ مؤشرات المتابعة:

آليات متابعة تنفيذ خطة تطوير التعليم في الوطن العربي
(مرحلة ما قبل المدرسة)

الأهداف الإستراتيجية	آليات تحقيقها (برامج ومشروعات)	جهات التنفيذ	الإطار الزمني	مصادر التمويل	متابعة مؤشرات التحقق		
					المؤشر	جهة المتابعة	آلية المتابعة
1 – تمكين غالبية الأطفال في الفئة العمرية (3–5) سنوات بمؤسسات تربية ما قبل المدرسة في أفق 2018، مع إعطاء الأولوية لأطفال المناطق الريفية والنائية على أمل تحقيق الاستيعاب الكامل في أوائل العشرية الموالية.	(أ) مرحلة أولى لبرنامج زيادة نسبة استيعاب الأطفال من سن (3–5) سنوات بمؤسسات تربية ما قبل المدرسة إلى 50 % بحلول 2013.	الحكومات + القطاع الخاص،	مرحلة أولى: 2008 2013	الحكومات + القطاع الخاص+ الحساب العربي.*	– نسبة الأطفال الملتحقين برياض الأطفال بكل دولة عربية لا تقل عن 50 % بحلول 2013.	– المراصد الوطنية. – المرصد العربي.	– تقارير دورية – زيارات ميدانية – إحصاءات.
	(ب) ثم مرحلة ثانية الوصول لنسبة 75 % بحلول 2018. وهو ما يستدعى تحقيق الآتي:		مرحلة ثانية: 2013 2018		– نسبة الأطفال الملتحقين برياض الأطفال بكل دولة عربية لا تقل عن 75 % بحلول 2018.		

* الحساب العربي : يقصد به الحساب الخاص بتنفيذ الخطة

	1 –تحديث الإحصاءات الخاصة برياض الأطفال.	الحكومات	2008	الحكومات	ظهور الإحصاءات حتى عام 2007	– إدارات الإحصاء بوزارات التربية	تقارير إحصائية
	2 – زيادة عدد رياض الأطفال الحكومية، ونشرها بالمناطق الريفية والنائية مع مواصلة نشرها بالحضر.	الحكومات	2008/2018	– الحكومي + قطاع خاص.	تنامي نسب الملتحقين بكل ربوع الدولة بمعدلات تنبئ بتحقق النسب السابقة في مراحلها المحددة.	المراصد الوطنية ـ المرصد العربي	تقارير وبيانات
	3 – تعميم الإشراف الحكومي على رياض الأطفال الخاصة.	الحكومات	2008/2010		–صدور التشريعات التي تقصر التراخيص والإشراف والمتابعة على الوزارات المعنية.	المراصد الوطنية ـ القطاع الخاص.	تقارير وبيانات
2 –الارتقاء بمستوى رياض الأطفال وغيرها من مؤسسات التربية المبكرة وتقريبه من المعايير العالمية في مجال الجودة.	1 –وضع معايير عربية لرياض الأطفال بحلول 2009.	المنظمة العربية	2009	ـ المنظمة العربية الحساب العربي	– صدور المعايير بنهاية 2009 .	المرصد العربي	تقارير عن تطبيق المعايير.
	2 –تحسين مستوى الكفاية الداخلية لرياض الأطفال.، وهذا يستدعى القيام بالاتي:						

	– تحسين أبنية رياض الأطفال.	الحكومات	2008/2013	–الحكومات _ قطاع خاص. –مجتمع مدني.	توفر شروط جودة مبنى رياض الأطفال بالبنى القديمة بنهاية 2013.	–المراصد الوطنية.	تقارير وزيارات ميدانية.
	– تطوير مناهج وأنشطة رياض الأطفال.	الحكومات	2013 /2008	الحكومات.+ الحساب العربي	_ تبلور مناهج وأنشطة تراعي شروط الجودة وفق الوثيقة بنهاية 2010.	–المراصد الوطنية –المرصد العربي	تقارير دورية
	– مراجعة وتطوير برامج تأهيل معلمي ومعلمات رياض الأطفال.	–الحكومات. – المنظمة العربية.	2008/2010	–الحكومات. –القطاع الخاص	– تبلور برامج تأهيل تراعى شروط وثيقة الجودة بنهاية 2010.	–المراصد الوطنية –المرصد العربي	تقارير
	– تحسين الأحوال المادية والوضع الاجتماعي لطاقم العمل بمجال رياض الأطفال.	– الحكومات. _ القطاع الخاص	2008/2013	–الحكومات. _ القطاع الخاص	الارتقاء برواتب ودخول معلم رياض الأطفال بما يتناسب مع القيمة الشرائية للعملة المحلية.	_ المراصد الوطنية.	تقارير دورية
	– تطوير الأداء الإداري برياض الأطفال، ضمن برنامج عام لتطوير الإدارة المدرسية	– الحكومات. _ القطاع الخاص	2008/2013	– الحكومات. _ القطاع الخاص	– التحول من المركزية إلى اللامركزية. – التسجيل الالكتروني للبيانات. – ديمقراطية اتخاذ القرار. توفر الكوادر الإدارية المؤهلة.	–المراصد الوطنية.	_ تقارير دورية.

آليات متابعة تنفيذ خطة تطوير التعليم في الوطن العربي
(مرحلة التعليم الأساسي)

الأهداف الإستراتيجية	آليات تحقيقها (برامج ومشروعات)	جهات التنفيذ	الإطار الزمني	مصادر التمويل	متابعة مؤشرات التحقق		
					المؤشر	جهة المتابعة	آلية المتابعة
1 – تعميم التعليم الأساسي وإلزاميته.	تعميم التعليم الأساسي في نهاية العشرية (2008/ 2018)، وذلك بتنفيذ المشروعات التالية:				بنهاية 2018 تصل نسبة الاستيعاب إلى 100 %		
	1 –حصر أطفال خارج سور المدرسة (متسربين ولم يلتحقوا) ومناطق بلا مدارس.	– الحكومات	2008	– الحكومات – الحساب العربي	1. نشر إحصاءات 2007.	المراصد الوطنية. – المرصد العربي.	تقارير وإحصاءات دورية
	2 – تلبية احتياجات المناطق ذات الطبيعة الخاصة (العشوائيات، البادية "الصحراء"، الريف البعيد، السواحل) من المباني المدرسية.	– الحكومات. – م.م. مدني	2008/ 2013	– الحكومات. – قطاع خاص.	2. انتشار المدارس بهذه المناطق.	المراصد الوطنية. – المرصد العربي.	تقارير

	3 – الارتقاء بثقافة المجتمعات المحلية إزاء التعليم.	– م.م. مدني	2008/ 2010	– م.م. مدني	3. تشير قياسات الرأي العام والاتجاهات إلى ارتفاع قيمة التعليم لدى الجماهير.	م.م.مدني. والمرصد العربي	تقارير ودراسات
	4 – تفعيل مجانية التعليم من خلال التأكيدات التشريعية.	– الحكومات	2008/ 2010		4. صدور التشريعات التي تمنع تحصيل أية رسوم دراسية في مرحلة التعليم الأساسي.	– المرصد الوطنية	– تقارير
2 – تحسين الكفاية الداخلية للتعليم الأساسي بالقضاء على الرسوب والتسرب.	الارتقاء بمستوى الكفاية الداخلية للتعليم الأساسي، ويستدعي تنفيذ ما يلي:						
	أ. وضع معايير جودة عربية تستجيب لمعايير الجودة العالمية (2007/ 2008)	– المنظمة العربية. – مكتب التربية لدول الخليج	2008	– الحساب العربي. – مكتب التربية العربي	1. وثيقة منجزة.	– المرصد العربي. – الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.	تقارير ودراسات

	ب. العناية بإعداد المعلمين (قبل الخدمة) وفق معايير الجودة.	– الحكومات. – المنظمة.	2008/ 2010	– الحكومات.	2. مطابقة برامج معاهد إعداد المعلم لمواصفات الجودة.	– المراصد الوطنية. – المرصد العربي	تقارير
	ج. تدريب المعلمين (أثناء الخدمة) وفق معايير الجودة.	– الحكومات. – المنظمة.	2008/ 2010	– الحكومات. – المنظمة.	3. مطابقة برامج تدريب أثناء الخدمة لمواصفات الجودة.	– المراصد الوطنية. – المرصد العربي	تقارير
	د. إعداد وتأهيل القيادات التربوية وفق معايير الجودة.	– الحكومات. – المنظمة.	2008/ 2010	– الحكومات.	4. مطابقة برامج تأهيل القيادات لمواصفات الجودة.	– المراصد الوطنية. – المرصد العربي	تقارير ودراسات
	هـ. تطوير أساليب التقويم والقياس. وفق معايير الجودة.	– الحكومات. – المنظمة.	2008/ 2010	– الحكومات. – المنظمة.	5. مطابقة أدوات التقويم والقياس لمواصفات الجودة.	– المراصد الوطنية. – المرصد العربي	تقارير
	و. ميكنة الإدارة المدرسية، وإدخال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.	– الحكومات.	2008/ 2010	– الحكومات.	6. الاتجاه للتسجيل الالكتروني لقواعد البيانات وسرعة تداولها.	– المراصد الوطنية. – المرصد العربي	تقارير

	ز. إعادة صياغة الكتاب المدرسي والمناهج الدراسية والأنشطة التربوية.	– الحكومات.	2008/ 2012	– الحكومات.	7. بنهاية 2011 مع التلاميذ كتب مطابقة لشروط الجودة شكلاً ومضموناً، وفق مناهج تلبى الارتباط بالواقع المحلى والعالمي.	– المراصد الوطنية. – المرصد العربي	تقارير دورية
	ح. استكمال أعضاء هيئة التدريس (تحسين نسبة التأطير) .	– الحكومات.	2008/ 2018	– الحكومات.	8.تحسن نسبة التأطير بمعدلات تنبئ وصولها إلى : 1:25 بنهاية 2018.	– المراصد الوطنية. – المرصد العربي	تقارير دورية وإحصاءات
	ط. التوسع في أعداد المدارس وزيادة الفصول لتقليل الكثافة .	– الحكومات.	2008/ 2018	– الحكومات. – الحساب العربي. – القطاع الخاص	9.تحسن نسبة كثافة الفصول بمعدلات تنبئ بوصولها لمستوى 25 بالفصل الواحد بنهاية 2018.	– المراصد الوطنية. – المرصد العربي	تقارير دورية وإحصاءات

	ي. تطوير الإشراف والتوجيه التربوي	– الحكومات. – المنظمة.	2008/ 2010	– الحكومات. – المنظمة.	10. وصول مستوى أداء الأشراف التربوي لمواصفات الجودة عند نهاية 2010 .	– المراصد الوطنية. – المرصد العربي	تقارير
	ك. تدريب المعلمين على مواجهة صعوبات التعلم.	– الحكومات. – المنظمة.	2008/ 2010	– الحكومات.	11. بنهاية 2010 معظم المعلمين مؤ هلين لمواجهة هذه الصعوبات.	– المراصد الوطنية. – المرصد العربي	تقارير
3 – ربط التعليم الأساسي بحاجات التنمية وتضمينه بذور التعليم الفني والمهني وبناءه على طرائق حديثه تشجع على الإبتكار والتعلم الذاتي وتحترم فيها جوانب التمايز والاختلاف بين المتعلمين.	– برنامج تطوير مناهج التعليم الأساسي تحقق الأهداف 3،4،5 من خلال الآتي:						

4 – تحسين جودة التعليم الأساسي بما يسمح بتفادي الهدر المادي والارتداد إلى الأمية وبالتأسيس لمجتمع المعرفة .	أ. دمج بذور التكوين المهني والتقني للأطفال بالمقررات والمناهج.	– الحكومات.	2008/ 2010	– الحكومات. – القطاع الخاص. – الحساب العربي.	1.بنهاية 2010 تحتوى المناهج والمقررات على مادة مهنية تقنية (نظري وعملي)	– المراصد الوطنية. – المرصد العربي	تقارير دورية
5 – إدخال التقانات الحديثة واللغات الحية في التعليم، ومناهج إعداد المعلمين، والاهتمام بالتطبيقات الميدانية لمادة التخصص.	ب.تضمين مناهج ومقررات التعليم الأساسي "مناهج البحث العلمي"	– الحكومات.	2008/ 2010	– الحكومات. – الحساب العربي.	2.بنهاية 2010 تحتوى المناهج والمقررات على مادة مناهج البحث (نظري وتطبيقي)	– المراصد الوطنية. – المرصد العربي	تقارير
	ج. الارتقـــاء الكمـي والكيفـــي بمقـــررات التربية الرياضية والفنية والموسيقية.	– الحكومات.	2008/ 2010	– الحكومات. – الحساب العربي. م.م. المدني	3.بنهاية 2010 تتضا عف مقررات التربية الرياضية والفنية والموسيقية.	– المراصد الوطنية. – المرصد العربي	تقارير دورية

	د.دمج القضايا المجتمعية كالمواطنة وحقوق الإنسان والطفل والمرأة والديمقراطية والقضايا المتصلة بالواقع الحي للمتعلمين، بمقررات المرحلة.	– الحكومات. – م.م. المدني	2008/ 2010	– الحكومات. –الحساب العربي. م.م. المدني	4.بنهاية 2010 تحتوى المناهج والمقررات القضايا المشار إليها.	– المراصد الوطنية. –المرصد العربي	تقارير ودراسات
	هـ.اعتماد صيغة وآليات التعلم الذاتي داخل المناهج والمقررات.	– الحكومات.	2008/ 2013	– الحكومات. – الحساب العربي.	5.بنهاية 2013 تختفي الطرق التلقينية وتتحول الفصول الدراسية لقاعات بحث وحوار بين المعلم والتلاميذ.	– المراصد الوطنية. – المرصد العربي	تقارير ودراسات
	و.الارتقاء بمقرر اللغة العربية ودمج اللغات الأجنبية داخل مناهج المرحلة	الحكومات.	2008/ 2010	الحكومات. – الحساب العربي.	6.تدخل اللغات الأجنبية وتظهر طرقاً حديثة لتعلمها، كما يتم تحديث مقررات اللغة العربية وتكون جذابة ومشوقة ومرتبطة بقضايا الإنسان المعاصر.	– المراصد الوطنية. – المرصد العربي	تقارير دورية

	ز. تطوير أساليب تقويم كل جوانب شخصية المتعلم.	الحكومات.	2008/ 2010	الحكومات.	7.يصبح قياس التحصيل المعرفي جانباً من جوانب تقويم شامل لشخصية التلميذ.	المراصد الوطنية. المرصد العربي	تقارير
	ح.الارتقاء بالأداء المهني لمعلمي المرحلة	الحكومات.	2008/ 2013	الحكومات. – ح العربي.	8.مرتبط بالمؤشر 5.	المراصد الوطنية. المرصد العربي	تقارير وقياسات دورية
	ط. الارتقاء بمضامين وآليات تنفيذ التشريعات الخاصة بتعليم وتربية ذوي الاحتياجات الخاصة.	الحكومات.	2008/ 2010	الحكومات. – م.م. المدني	9. ظهور تشريعات أكثر حسماً وتطبيقاً بشأن دمج المعاقين وتأهيل المناخ المدرسي المواكب والملائم.	المراصد الوطنية. المرصد العربي	تقارير دورية.
	ي. تحديث الإدارة التعليمية بمؤسسات التعليم بهذه المرحلة (الإدارة باستخدام المعلوماتية والديمقراطية ولامركزية اتخاذ القرار)	الحكومات.	2008/ 2013	الحكومات. – الحساب العربي.	10. تطور الأداء الإداري الكترونياً وإنسانياً ليصبح أكثر ديمقراطية وأسرع في الإجراءات.	المراصد الوطنية. المرصد العربي	تقارير

آليات متابعة تنفيذ خطة تطوير التعليم في الوطن العربي
(محو الأمية وتعليم الكبار)

الأهداف الاستراتيجية	آليات تحقيقها	جهات التنفيذ	الإطار الزمني	مصادر التمويل	متابعة مؤشرات التحقق		
					المؤشر	جهة المتابعة	آلية متابعة
1.القضاء على ظاهرة الأمية في أبعادها المختلفة تدريجيا لتمكين جميع المواطنين في الوطن العربي من الإسهام الفاعل في التنمية.	يتطلب تحقيق الهدف الأول تنفيذ ما يلي: *سد منابع الظاهرة تدريجيا عبر تعميم التعليم الأساسي ومواجهة أشكال الفقد فيه وذلك كإجراء وقائي.	– الحكومات.	2008/ 2018	–الحكومات – الحساب العربي.	– تحقيق إلزامية التعليم الأساسي. خفض نسبة الأمية بواقع 5% سنويا كحد أدنى.	– المراصد الوطنية. – المرصد العربي. – هيئات محو الأمية.	تقارير دورية وإحصاءات وزيارات ميدانية
	* القيام بحملات وقوافل لمحو الأمية خاصة للإناث بالمناطق الريفية والفقيرة.	– الحكومات. –م.م المدني	2008/ 2010	–الحكومات. –م.م المدني – الحساب العربي	– تدفق الحملات والقوافل على هذه المناطق بمعدلات مبرمجة وتزايد نسبة المستهدفات بنسبة مئوية تنبئ بانحسار أمية الإناث حتى 50% بنهاية العشرية.	–المراصد الوطنية. – م.م. المدني	– تقارير وإحصاءات

	* إعداد المناهج والوسائل التعليمية المناسبة لكل منطقة وتجريبها قبل تطبيقها وتعميمها، والعمل الارتقاء بآليات وطرق التدريس .	– حكومات.	2008/ 2010	الحكومات. –م.م المدني – المنظمة	– اعتماد صيغ جديدة لمناهج وطرق وأساليب محو الأمية وتعليم الكبار.	– المراصد الوطنية. – المرصد العربي.	– دراسات وتقارير
	* تفعيل الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار.	– الشبكة العربية. – المنظمة.	2008/ 2010	–الشبكة. –الحساب العربي.	توسع مشروعات الشبكة وتنامي أعداد المستفيدين منها على مستوى أقاليم الدولة الوحدة.	–الشبكة. –المنظمة.	– تقارير
2.جعل تعليم الكبار جزءاً متمماً وضرورياً للنظام التعليمي ولدوره في المجتمع وفى جهود التنمية المستدامة.	يتطلب تحقيق الهدف الثاني تنفيذ ما يلي: * إعداد قاعدة بيانات شاملة حول جميع جوانب تعليم الكبار بالدول العربية والجهود المبذولة في هذا المجال.	–الحكومات – المراصد الوطنية	2008	الحكومات	ظهور قاعدة بيانات حول كافة جوانب تعليم الكبار حتى إحصاءات عام 2007.	–المراصد الوطنية. – هيئات محو الأمية وتعليم الكبار	تقارير إحصائية

	* تطوير النسق المؤسسي لتعليم الكبار يرتكز على مبدأ التعلم المستمر مدى الحياة.	– الحكومات. – المنظمة العربية.	2008/ 2013	– الحكومات. – المنظمة العربية.	تحول شكل مؤسسات تعليم الكبار التقليدي وبروز أشكال جديدة تعتمد صيغة التعلم الذاتي عبر تقانات المعلومات	– المراصد الوطنية.	تقارير
	* التوسع في تعليم الكبار من خلال الاستفادة من التقانة الحديثة، ووضع برامج حاسوبية لتعليم الكبار.	–الحكومات. –م.م. المدني – المنظمة	2008/ 2013	– الحكومات. – م.م. المدني – الحساب العربي	– المؤشر السابق.	– المراصد الوطنية. – م.م.المدني	تقارير وزيارات ميدانية
	* بناء القدرات والمهارات من خلال تطوير الإعداد والتدريب في مؤسسات تعليم الكبار.	– الحكومات. – المنظمة.	2008/ 2018	– الحكومات. – المنظمة العربية.	ترتبط برامج محو الأمية وتعليم الكبار بخطط التنمية الوطنية لكل دولة.	– المراصد الوطنية.	دراسات

آليات متابعة تنفيذ خطة تطوير التعليم في الوطن العربي
(التعليم الفني والمهني)

الأهداف الإستراتيجية	آليات تحقيقها	جهات التنفيذ	الإطار الزمني	مصادر التمويل	متابعة مؤشرات التحقق		
					المؤشر	جهة المتابعة	آلية المتابعة
1 –توسيع قاعدة لتعليم التقني والمهني والارتقاء بنسبة الالتحاق به .	* برنامج إعادة الاعتبار للتعليم المهني والفني، وذلك من خلال مجموعة برامج:						
	أ. إصدار التشريعات لجعله مفتوحاً على التعليم العالي، وجعل الالتحاق به وفق قدرات وميول التلاميذ وليس وفق درجات شهادة نهاية التعليم الأساسي.	حكومات	2008/ 2012		– صدور التشريعات المنظمة لذلك.	– المراصد الوطنية. – المرصد العربي.	– تقارير
	ب.برنامج الحملة الإعلامية لإعادة الاعتبار للعمل اليدوي والمهني والفني.	حكومات ق خاص م.م.المدني	2008/ 2012	الحكومات ق خاص ح العربي.	– إشارة قياسات الرأي والاتجاهات إلى ارتفاع قيمة التعليم الفني لدى الجماهير..	– المراصد الوطنية. – المرصد العربي.	تقارير دراسات
	ج.برنامج الإرشاد التربوي داخل مدارس التعليم الأساسي لتوجيه التلاميذ لنمط التعليم الملائم لاحقا.	الحكومات	مع بداية المقررات المهنية	الحكومات	– التزامن بين تضمين مناهج التعليم الأساسي جوانب مهنية ووجود البرنامج.	– المراصد الوطنية.	تقارير

	د.برنامج التوسع في تخصصاته وتحديثها حتى يستوعب الذكور والإناث.	الحكومات ق.خاص	2008/ 2012	الحكومات ق خاص الحساب العربي.	– التوازن بين أعداد الذكور والإناث.	– المراصد الوطنية. – المرصد العربي.	تقارير وإحصاءات
	هـ.برنامج التوسع في معاهده ومؤسساته ونشرها بين ربوع القطر الواحد.	الحكومات ق.خاص	2008/ 2012	الحكومات ق خاص	– دمج نمطي المدرسة الثانوية للوصول لصيغة موحدة بنهاية 2018 بكل القطر.	– المراصد الوطنية. – المرصد العربي.	تقارير
2 –مد الجسور بين التعليم التقني والمهني والتعليم العام.	– إعادة هيكلة التعليم الثانوي واعتبار التعليم الفني جزء منه.	الحكومات	2011/ 2012	– الحكومات الحساب العربي	– المؤشر السابق.	– المراصد الوطنية. – المرصد العربي.	تقارير
3 – فتح آفاق التعليم التقني والمهني بجعله مسلكا" يؤدي إلى التعليم العالي.	– التوأمة بين تخصصات التعليم الفني والمهني المتوسط وبين تخصصات التعليم الفني العالي.	الحكومات	2008/ 2012	الحكومات ق خاص	– تطابق التخصصات ومحتوى البرامج بين المستويين مع تفاوت مستوى التقديم.	– المراصد الوطنية.	تقارير ودراسات
4 – ربط لتعليم المهني والتقني بقطاع الإنتاج والمؤسسات الاقتصادية.	تحقيق الأهداف (4 و 5 و 6 و 7) يتطلب تنفيذ الآتي:						

5 – رصد حاجيات سوق العمل الراهنة والمستقبلية.	أ دعم وتمويل التخصصات الفنية المهنية داخل المدرسة الثانوية من قبل المؤسسات الاقتصادية الحكومية والخاصة.	الحكومات ق. خاص	2008/ 1013	الحكومات ق خاص	– ارتفاع مستوى ما يقدم داخل هذه التخصصات وحداثته.	– المراصد الوطنية.	تقارير
6 – تحديد ملامح خريجي التعليم الفني والتقني وما ينبغي أن يكونوا عليه من معارف ومهارات.	ب تعزيز الشراكة بين المؤسسات الاقتصادية ووزارات التعليم في رسم مقررات ومناهج وتخصصات التعليم الفني المهني وعقد التدريبات الميدانية.	الحكومات ق خاص	2008/ 2012	الحكومات ق خاص	– مشاركة قطاع الأعمال والاستثمار في لجان تطوير المناهج.	– المراصد الوطنية.	تقارير
7 – تطوير المناهج البرامج الدراسية.	ج إنشاء مرصد وطني لمراقبة وتقييم العلاقة بين التعليم الفني ومخرجاته وسوق العمل.	الحكومات ق خاص م.م مدني	2008/ 2013	الحكومات ق خاص	– قيام المرصد على المستوى الوطني.	– المراصد الوطنية. – المرصد العربي.	تقارير ودراسات
	د. وضع معايير التعليم الفني وخريجيه بما يتلاءم مع المواصفات العالمية واحتياجات السوق المحلية.	– المراصد الوطنية – المرصد العربي	2008	–الحكومات – الحساب العربي	– وضع المعايير.	– المراصد الوطنية. – المرصد العربي.	تقارير ودراسات

8 – تأهيل المدرسين والمدربين وإعدادهم.	تحقيق الهدفين 8، 9 بحاجة لما يلي: أ. إعادة هيكلة بنية معاهد وكليات ومدارس التعليم الفني لتحقيق توأمة التخصصات والمقررات بعد تحديثها وتطويرها.	الحكومات	2008/ 2012	–الحكومات – الحساب العربي	– تحقق هذه التوأمة بشكل تدريجي حتى الاكتمال بنهاية 2018.	– المراصد الوطنية.	تقارير
9 – تطوير معاهد التعليم التقني ومراكز التكوين المهني.	ب. إعادة تأهيل مدرسي ومدربي التعليم الفني وفق معايير الجودة العالمية واحتياجات السوق المحلى.	الحكومات ق خاص	2008/ 2012	–الحكومات – ق خاص	– جودة مستوى الأداء التدريسي لمعلم التخصصات التقنية.	– المراصد الوطنية.	تقارير ودراسات
10 – زيادة وتنويع موارد تمويل التعليم التقني والمهني.	× تنويع وزيادة مصادر التمويل لمؤسسات التعليم المهني والتقني بالشراكة مع المؤسسات الدولية والعربية والمحلية.	الحكومات	2008/ 2013	الحكومات	– وجود بروتوكولات تمويل بين وزارات التعليم وهذه المؤسسات الوطنية والعربية والأجنبية.	– المراصد الوطنية. – المرصد العربي.	تقارير

آليات متابعة تنفيذ خطة تطوير التعليم في الوطن العربي
(التعليم الثانوي العام)

الأهداف الاستراتيجية	آليات تحقيقها	جهات التنفيذ	الإطار الزمني	مصادر التمويل	متابعة مؤشرات التحقق		
					المؤشر	جهة المتابعة	آلية المتابعة
1 – الارتقاء بنسب الالتحاق بالتعليم الثانوي لبلوغ مؤشرات البلدان المتقدمة في هذا المجال.	– زيادة طاقة الاستيعاب في مستوى البنية التحتية والتجهيزات وإطار التدريس، في سياق المدرسة الواحدة متعددة المسارات بين الأكاديمي والفني.	الحكومات	2008/ 2018	الحكومات ق خاص الحساب العربي	– تنامي نسب الملتحقين بالتعليم الثانوي في إطار المدرسة الواحدة متعددة المسارات بحيث تصل إلى 70% بنهاية العشرية.	المراصد الوطنية المرصد العربي	تقارير ودراسات وإحصاءات
2 – إعادة النظر في غايات التعليم الثانوي.	* تطوير غايات التعليم الثانوي وربطه بغايتي اللحاق بالتعليم الجامعي وسوق العمل.	الحكومات	2008/ 2010	الحكومات	– صدور التشريعات.	المراصد الوطنية	تقارير
	* مد الجسور بين شعب وتخصصات التعليم الثانوي بما يمكن من الانتقال من شعبة إلى أخرى.		2008/ 2010		– المؤشر السابق.	المراصد الوطنية	تقاري

3 –تحسين جودة التعليم والمناهج وفق المعايير العالمية.	وضع معايير لجودة التعليم داخل كل قطر عربي، تراعى القاسم العربي المشترك، والخصوصية القطرية..	الحكومات المنظمة	2008	الحكومات الحساب العربي	– وضع المعايير.	المراصد الوطنية المرصد العربي	تقارير ودراسات
	* تطوير المناهج والمقررات بالمرحلة الثانوية بما يحقق معايير الجودة.	الحكومات	2008/ 2013	الحكومات الحساب العربي	– تصبح المناهج والمقررات والتخصصات مصممة وفقا لمعايير الجودة.	المراصد الوطنية	تقارير ودراسات
4 – إدماج التقنيات الحديثة للمعلو ما ت والاتصال في التعلم.	* تعميم المدارس الثانوية الذكية التي تعتمد تقنيات المعلومات والتعلم الذاتي داخل المنهج والمقررات الدراسية.	الحكومات	2008/ 2018	الحكومات ق الخاص الحساب العربي	– تنامي أعداد المدارس الذكية بمعدل ينبئ بالتعميم بنهاية 2018 داخل كل دولة.	المراصد الوطنية المرصد العربي	تقارير ودراسات وإحصاءات
5 – تجديد أساليب تسيير مؤسسات التعليم الثانوي.	* تدريب القيادات التربوية بالمرحلة الثانوية على تقانات الإدارة، وديمقراطية اتخاذ القرار.	الحكومات	2008/ 2010	الحكومات	– نسبة القيادات التي تلقت تدريبا .	المراصد الوطنية	تقارير دورية
	* تحديث الجهاز الإداري بمدارس المرحلة الثانوية وميكنة تدوين البيانات الخاصة بالعاملين والتلاميذ.	الحكومات	2008/ 2010	الحكومات الحساب العربي	– نسبة المدارس التي وضعت قواعد لبيانات العاملين والتلاميذ فيها.	المراصد الوطنية	تقارير وإحصاءات

آليات متابعة تنفيذ خطة تطوير التعليم في الوطن العربي
(التعليم العالي والبحث العلمي)

الأهداف الاستراتيجية	آليات تحقيقها	جهات التنفيذ	الإطار الزمني	مصادر التمويل	متابعة مؤشرات التحقق		
					المؤشر	جهة المتابعة	آلية المتابعة
1 – الارتقاء بمستوى الالتحاق بالتعليم العالي مع ضمان تكافؤ الفرص بين الجنسين وبين الفئات الاجتماعية	– تطوير البنية الأساسية لمؤسسات التعليم العالي (حكومي وخاص)	الحكومات ق خاص	2008/ 2018	الحكومات ق خاص الحساب العربي	– حدوث تطوير واستكمال البنية الأساسية لكل الجامعات القديمة بنهاية العشرية.	المراصد الوطنية المرصد العربي	تقارير وإحصاءات
	– التوسع فرص التعليم في الجامعات الحكومية، بما يفضي إلى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص.	الحكومات	2008/ 2018	الحكومات الحساب العربي	– ارتفاع معدلات الالتحاق بالجامعات الحكومية.	المراصد الوطنية –المرصد العربي	تقارير وإحصاءات
	– التوسع في الجامعات المفتوحة والافتراضية وصيغ التعليم عن بعد وتوصيل خدماتها للمناطق النائية.	الحكومات ق خاص	2008/ 2018	الحكومات ق خاص	– تمكن معظم أبناء المناطق النائية من اللحاق بفرص التعلم من خلالها.	المراصد الوطنية المرصد العربي	تقارير وإحصاءات
	– حفز وتمكين الفتاة العربية من فرصة التعليم العالي.	الحكومات م.م المدني	2008/ 2018	الحكومات الحساب العربي م.م المدني	– ارتفاع نسبة الإناث الملتحقات بالتعليم العالي بمعدلات تتساوى مع الذكور.	المراصد الوطنية المرصد العربي	تقارير وإحصاءات

2 – تحسين جودة بالتعليم العالي	تحقيق الهدفين 2، 3 يستدعى الآتي:						
3 – تطوير البحث العلمي بصفة تجعله فاعل" على مستوى التنمية ومشعاً على المستوى العالمي.	– تحديث البنية الأساسية لمؤسسات التعليم العالي (معامل/مكتبات/تكنولوجيا معلومات..الخ)	الحكومات ق خاص	2008/ 2013	–حكومات –ق خاص –الحساب العربي	– استكمال البنية الأساسية والتجهيزات الجامعات.	المراصد الوطنية المرصد العربي	تقارير وإحصاءات
	– تطوير طرق وأساليب التدريس بالجامعات والتحول من التلقين إلى حفز الطلاب على البحث في السياقات والفروع العلمية المختلفة.	الحكومات ق خاص	2008/ 2013	الحكومات ق خاص	– نسب الجامعات التي حدثت برمجها وطورت طرق وأساليب التدريس المستخدمة بها.	المراصد الوطنية المرصد العربي	تقارير وزيارات ميدانية وإحصاءات
	– تطوير إدارة التعليم العالي ودعم اللامركزية.	الحكومات ق خاص	2008/ 2013	الحكومات ق خاص	– تطوير التشريعات	المراصد الوطنية	تقارير
	– الربط الشبكي (مواقع الإنترنت) بين الجامعات العربية والجامعات ومؤسسات البحث الدولية المختلفة.	الحكومات	2008/ 2013	الحكومات الحساب العربي	– تحقيق الربط الشبكي بين الجامعات على المستوى القطري والعربي. والدولي.	المراصد الوطنية	تقارير

	– دمج برامج التدريب على مناهج البحث ضمن البرامج العلمية داخل الجامعات والمعاهد على اختلاف تخصصاتها	الحكومات ق الخاص	2008/ 2013	الحكومات ق الخاص	– نسبة مقررات مناهج البحث وتطبيقاته في التخصصات المختلفة.	المراصد الوطنية مراكز البحوث	تقارير وإحصاءات
	– زيادة وتنويع مصادر تمويل البحث العلمي بمشاركة الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات الاقتصادية والمستثمرين.	الحكومات ق خاص م.م مدني	/2008 2018/	الحكومات ق خاص م.م مدني	– نسب مشاركة الهيئات المختلفة في زيادة وتنويع مصادر التمويل.	المراصد الوطنية المرصد العربي	تقارير وإحصاءات
	– إنشاء مراكز عربية للبحث العلمي في مجال العلوم الأساسية والفيزياء النووية.	الحكومات المنظمة	2008/ 2013	الحكومات الحساب العربي	– قيام المراكز.	المرصد العربي	تقارير
4 – تطوير الموائمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات المجتمع.	– تتبع التطور الجاري في مجال التعليم العالي والبحث العلمي ومدى مواءمتها مع خطط التنمية الوطنية داخل الأقطار العربية.	–الأمانة العامة المنظمة	2008/ 2013	– الحساب العربي	– إصدار تقارير حول التطور الجاري.	المرصد العربي	تقارير دورية ودراسات
5 – إعداد المواطن العربي المستنير الناقد المتمثل لقيم هويته والقيم الإنسانية العالمية.	– تطوير محتوى برامج ما يقدم داخل مؤسسات التعليم العالي.	الحكومات ق خاص	2008/ 2013	الحكومات ق خاص	– التزام المقررات والبرامج الجامعية بالحفاظ على الهوية والانفتاح على العالم.	المراصد الوطنية المرصد العربي	تقارير ودراسات

الملاحق

ملحق رقم (1)
الاحتياجات التعليمية لفلسطين

قطاع: التعليم العام الغاية 1 : توفير فرص الالتحاق لمن هم في سن التعليم			
الرقم	النتيجة		البرنامج الاجرائي
1.1	زيادة معدلات التحاق الطلبة بما فيهم ذوي الاحتياجات الخاصة الجسدية والنفسية	1.1.1	زيادة معدل الدخول الإجمالي للصف الأول الأساسي
		1.1.2	زيادة معدلات الالتحاق الإجمالي للمرحلتين الأساسية والثانوية
		1.1.3	زيادة معدل الانتقال من المرحلة الأساسية إلى المرحلة الثانوية
		1.1.4	حصر الإعاقات المختلفة وتحديد الاحتياجات اللازمة لهم
		1.1.5	توفير التسهيلات الجسدية والنفسية للطلبة الذين يمرون في ظروف صعبة
1.2	زيادة مقدرة النظام على الاحتفاظ بالطلبة	1.2.1	تزويد الوزارة والمديريات بالأثاث والتجهيزات والمواد المناسبة
		1.2.2	توفير البيئة المادية والتعليمية للاحتفاظ بالطلبة (وتشمل الغرف الصفية)
		1.2.3	تزويد الطلبة بالكتب المدرسية، والمعلمين بالأدلة
		1.2.4	توظيف العاملين في المدارس والمديريات والوزارة حسب الحاجة
1.3	توفير فرص للتعليم غير النظامي وفرص استكمالية لمن تخرج من برامج التعليم غير النظامي		
1.4	دعم التعليم في القدس (تعزيز التعليم الوطني في القدس)	1.4.1	تزويد مدارس محافظة القدس ومديرياتها بالأثاث والتجهيزات والمواد المناسبة
		1.4.2	توفير البيئة المادية والتعليمية للاحتفاظ بالطلبة في مدارس محافظة القدس
		1.4.3	تزويد الطلبة بالكتب المدرسية مجاناً، والمعلمين بالأدلة
		1.4.4	توظيف العاملين في مدارس ومديريات محافظة القدس حسب الحاجة

قطاع: رياض الاطفال الغاية 1 : توفير فرص الالتحاق لمن هم في سن التعليم			
الرقم	النتيجة	البرنامج الاجرائي	
1.1	زيادة معدلات التحاق الطلبة بمن فيهم ذوو الاحتياجات الخاصة الجسدية والنفسية.	1.1.1	زيادة وتقوية فرص الالتحاق برياض الأطفال.

قطاع:غير النظامي الغاية رقم (1) توفير فرص الالتحاق في التعليم العالي			
الرقم	النتيجة	البرنامج الاجرائي	
1.1	زيادة معدلات التحاق الطلبة بمن فيهم ذوو الاحتياجات الخاصة الجسدية والنفسية.	1.1.1	زيادة وتقوية فرص الالتحاق بالتعليم غير النظامي
1.2	زيادة مقدرة النظام على الاحتفاظ بالطلبة.	1.2.1	تزويد الطلبة بالكتب المدرسية، والمعلمين بالأدلة.
1.3	توفير فرص للتعليم غير النظامي وفرص استكمالية لمن تخرج من برامج التعليم غير النظامي.	1.3.1	تطوير استراتيجية لمحو الأمية وتعليم الكبار.
		1.3.2	تطوير استراتيجية لمتابعة خريجي التعليم غير النظامي.

قطاع التعليم العالي 2011/2007 الغاية رقم (1) توفير فرص الالتحاق في التعليم العالي			
	النتيجة	البرامج الاجرائية	
1.1	زيادة معدلات التحاق الطلبة بمن فيهم ذوو الاحتياجات الخاصة الجسدية والنفسية	1.1.1	تطوير المؤسسات الحكومية وزيادة عددها.
		1.1.2	زيادة القدرة الاستيعابية في مجال التعليم المهني والتقني.
		1.1.3	زيادة الاهتمام بالطلبة ذوي الحالات الخاصة(اعاقة، ابناء شهداء، اسرىمحررين ، جرحى).

		1.1.4	انشاء مؤسسات تعليم عالي من القطاع العام والخاص.
		1.1.5	فتح تخصصات جديدة نوعية في مؤسسات التعليم العالي.
1.2	زيادة مقدرة النظام على الاحتفاظ بالطلبة	1.2.1	تيسير الالتحاق في مؤسسات التعليم العالي.
		1.2.2	تحقيق نسبة الطالب/معلم والمساحة طالب وفق المعايير والمواصفات الدولية

قطاع التعليم المهني والتقني **الغاية رقم (1) توفير فرص الالتحاق في التعليم العالي**		
	النتيجة	**البرامج الاجرائية**
1.1.	زيادة معدلات التحاق الطلبة بمن فيهم ذوو الاحتياجات الخاصة الجسدية والنفسية	1.1.1 زيادة نسبة الالتحاق بمنظومة التعليم والتدريب المهني والتقني ((TVET) 1.1.2 تيسير الالتحاق بمؤسسات التعليم المهني والتقني ورفع نسبته الى 10% وتعزيز ارتباطه بسوق العمل

القطاع: التعليم العام **الغاية (2) : تحسين نوعية التعلم والتعليم**			
الرقم	**النتيجة**		**البرنامج الاجرائي**
2.1	مراجعة المنهاج الفلسطيني التعليم النظامي وغير النظامي	2.1.1	تطوير منهاج التعليم النظامي وغير النظامي ورياض الاطفال.
		2.1.2	تطوير الكتب للمرحلة الاساسية الدنيا (4–1) وتطوير ادلة المعلم (4–1).
		2.1.3	تطوير كتب الصفوف من (12–9) وتطوير ادلة المعلم (12–9).
		2.1.4	تطوير كتب المرحلة الاساسية العليا (5–8) و تطوير ادلة المعلم (8–5).

		2.1.5	تقييم تنفيذ المنهاج الفلسطيني وتطويره دوريا .
		2.1.6	تدريب الطاقم على المنهاج .
2.2	تعزيز توظيف تكنولوجيا التعلم	2.2.1	تحسين التقنيات التربوية في المدارس بما يتناسب مع حاجة المنهاج والمستجدات التكنولوجية الحديثة.
		2.2.2	تفعيل وتوظيف المصادر والوسائل التعليمية في العملية التعليمية/ التعليمية.
		2.2.3	تدريب المعلمين على تطبيق تكنولوجيا التعلم الجديدة.
2.3	تحسين معايير البيئة التربوية المدرسية	2.3.1	تحسين البيئة الخاصة بالأنشطة الطلابية والصحة المدرسية وتطوير إبداعات الطلبة ومواهبهم .
		2.3.2	تحسين الوضع التغذوي .
		2.3.3	تعزيز مستوى الوعي حول كافة مجالات عناصر البيئة المدرسية والأنشطة الطلابية وحقوق الإنسان والإرشاد التربوي
		2.3.4	تطوير الخدمات الصحية والإرشادية ورعاية المعاقين.
		2.3.5	الحد من العنف في المدارس بإشكاله المختلفة .
2.4	تعزيز وتطوير كفاءة طاقم التعليم	2.4.1	اجراء دراسة احتياجات طاقم التعليم على كل المستويات.
		2.4.2	تطوير نظام موحد لعملية التدريب واستراتيجية جديدة لعملية التدريب اثناء وقبل الخدمة .
		2.4.3	تطوير نظام المتابعة والإشراف في الإشراف التربوي.
2.5	تعزيز وتطوير نظام القياس والتقويم	2.5.1	تطوير معايير ووسائل تقييم اداء الطلبة بما فيها الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة.
		2.5.2	اجراء اختبارات ادائية على كل مستويات النظام التربوي.
		2.5.3	تناسب ادوات التقييم مع مصادر تكنولجيا التعلم والمناهج الفلسطينية.

القطاع : رياض الأطفال الغاية (2) : تحسين نوعية التعلم والتعليم			
2.1	مراجعة المنهاج الفلسطيني التعليم النظامي وغير النظامي	2.1.1	تطوير منهاج التعليم النظامي وغير النظامي ورياض الاطفال.
2.2	تعزيز توظيف تكنولوجيا التعلم		
2.3	تحسين معايير البيئة التربوية المدرسية	2.3.1	تطوير خدمات الكشف المبكر عن لأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في رياض الأطفال
		2.3.2	تطوير نوعية الخدمات والبرامج الصحية والنفسية والترفيهية لأطفال الرياض.
		2.3.3	رفع مستوى الأداء المهني للعاملات في رياض الأطفال .
		2.3.4	تطوير معايير لرياض أطفال صديقة للطفل.
2.4	تطوير كفاءة العاملين في رياض الأطفال	2.4.1	تطوير نظام الإشراف التربوي على رياض الأطفال.
		2.4.2	رفع مستوى الأداء المهني (الإداري والمالي) للعاملات في رياض الأطفال.
2.5	تعزيز وتطوير نظام القياس والتقويم		

القطاع: التعليم غير النظامي الغاية (2) : تحسين نوعية التعلم والتعليم			
الرقم	**النتيجة**		**البرنامج الاجرائي**
2.1	مراجعة المنهاج الفلسطيني في التعليم النظامي وغير النظامي ورياض الأطفال	2.1.1	تطوير مناهج محو الأمية وتعليم الكبار.
		2.1.2	وضع إطار عام لمناهج التعليم المستمر .
2.2	تعزيز توظيف تكنولوجية التعلم	2.2.1	تطوير مصادر التعليم الخاصة ببرامج التعليم غير النظامي.
2.3	تحسين معايير البيئة التربوية المدرسية	2.3.1	رفع مستوى الوعي الصحي والبيئي والإرشادي لدى الدارسين والعاملين في مراكز محو الأمية وتعليم الكبار والتعليم الموازي.
2.4	تطوير كفاءة العاملين في التعليم غير النظامي	2.4.1	تطوير استراتيجية واضحة لعملية التدريب.
2.5	تعزيز وتطوير نظام القياس والتقويم		

قطاع التعليم العالي الغاية رقم (2) تحسين نوعية التعليم ومواءمة مخرجاته بما يتلاءم مع متطلبات التنمية الشاملة			
الرقم	**النتيجة**		**البرامج الاجرائية**
2.1	مراجعة المنهاج الفلسطيني التعليم النظامي وغير النظامي	2.1.1	تطوير المحتوى الاكاديمي والمناهج . بما يتوافق مع التطور التكنولوجي.
2.2	تعزيز توظيف تنكولوجيا التعلم	2.2.1	تطويرمصادر التعلم وتحسين الخدمات لمؤسسات التعليم العالي الحكومية.
		2.2.2	تعزيز التعاون بين مؤسسات البحث العلمي في الداخل والخارج في مجال التكنولوجيا والمجالات الأخرى.
2.3	تحسين معايير البيئة التربوية المدرسية	2.3.1	تعزيز الأنشطة الطلابية والتربوية والإبداعية في مؤسسات التعليم العالي.
2.4	تعزيز وتطوير كفاءة طاقم التعليم	2.4.1	تشجيع استقدام الخبرات الخارجية والمحلية المميزة وتسهيل انضمامها الى مؤسسات التعليم العالي.
		2.4.2	تطوير معايير النوعية والنوعية وتطوير قدرات الهيئة الوطنية لمراقبة النوعية

قطاع التعليم المهني والتقني الغاية رقم (2) تحسين نوعية التعليم ومواءمة مخرجاته بما يتلاءم مع متطلبات التنمية الشاملة			
الرقم	**النتيجة**		**البرامج الاجرائية**
2.1	مراجعة المنهاج الفلسطيني التعليم النظامي وغير النظامي	2.1.1	تطوير المناهج بما يتوافق مع سوق العمل والتكنولوجيا.
2.2	تعزيز توظيف تنكولوجيا التعلم	2.2.1	تطوير المختبرات والمشاغل.
2.3	تحسين معايير البيئة التربوية المدرسية	2.3.1	توفير البيئة التعليمية المناسبة.
2.4	تعزيز وتطوير كفاءة طاقم التعليم	2.4.1	تطوير الموارد البشرية.

القطاع الفرعي : التعليم العام الهدف الثالث:(3) تطوير الأنظمة الإدارية والمالية وتحسين الأداء			
الرقم	النتيجة		البرنامج الاجرائي
		3.4.3	تطوير وتصميم نظام متابعة وتقييم للتدريب.
.3.5	تطوير التعاون والشراكة مع الجامعات والمجتمع المدني والشركاء في التطوير من ممولين ووكالة الغوث	3.5.1	تشجيع التوسع الأفقي والعمودي في التعليم الخاص مع دعم وتطوير اشراف الوزارة عليه
		3.5.2	تطوير آليات اشراك المجتمع المحلي في عملية تطوير التعليم.
		3.5.3	تطوير آليات الشراكة والتعاون بين الوزارة والوكالة والقطاع الخاص في كل ما يخص عملية التعليم.
		3.5.4	تطوير آلية موحدة للتعامل بين الدول المانحة في مختلف مراحل تمويل وتنفيذ المشاريع
القطاع الفرعي : رياض الاطفال الهدف الثالث: تطوير الأنظمة الإدارية والمالية وتحسين الأداء			
الرقم	النتيجة		البرنامج الاجرائي
3.6	توعية أولياء الأمور والمجتمع المحلي والقطاع الخاص بقضايا واحتياجات رياض الأطفال	3.6.1	توعية أولياء الأمور والمجتمع المحلي والقطاع الخاص بأهمية النهوض برياض الأطفال.
.3.7	تطوير النظام الإداري	3.7.1	تطوير الأنظمة والتعليمات التربوية الخاصة برياض الأطفال.
		3.7.2	تطوير أنظمة المعلومات (الكمي والنوعي).
		3.7.3	رفع مستوى الأداء المهني (الإداري والمالي) للعاملات في رياض الأطفال.

القطاع الفرعي : التعليم غير النظامي الهدف الثالث: تطوير الأنظمة الإدارية والمالية وتحسين الأداء			
الرقم	النتيجة	البرنامج الإجرائي	
3.8	تطوير الأنظمة الأدارية والمالية والتخطيط بما يخدم اهداف التعليم غير النظامي	3.8.1	تطوير آليات عملية للتكامل بين القطاعين الحكومي وغير الحكومي.
		3.8.2	تطوير نظام معلومات خاص بقطاع التعليم غير النظامي.
		3.8.3	تفعيل دور المجتمع في دعم برامج التعليم غير النظامي.
3.9.	توفير فرص التدريب للعاملين والاداريين والمشرفين في التعليم غير النظامي	3.9.1	توحيد منهجيات التدريب للاداريين والمشرفين في مجال التعليم غير النظامي.

قطاع التعليم العالي الغاية رقم (3) تطوير الانظمة المالية والادارية			
الرقم	النتيجة	البرنامج الإجرائي	
3.1	تطوير انظمة إدارية بما يخدم الاهداف التربوية	3.1.1	تطوير القوانين والانظمة والتشريعات
		3.1.2	تطوير الهيكلية والوصف الوظيفي
		3.1.3	توفير البيانات المتعلقة بمدخلات ومخرجات التعليم العالي
3.2	تطوير نظام التخطيط على كافة المستويات	3.2.1	تبادل الخبرات الادارية والمالية بين مراكز البحث العلمي المختلفة
3.3	تطوير النظام المالي للتخطيط التربوي	3.3.1	الارتقاء بمستوى البحث العلمي والدراسات العليا
		3.3.2	تطوير مراكز البحث العلمي
		3.3.3	توفير الدعم المالي لمشاريع البحث العلمي
		3.3.4	ايجاد الية لدعم البحث العلمي ماليا
		3.3.5	تحقيق الاستدامة المالية لقطاع التعليم العالي

قطاع التعليم المهني الغاية رقم (3) تطوير الانظمة المالية والادارية			
الرقم	النتيجة	البرنامج الإجرائي	
3.1	تطوير انظمة إدارية بما يخدم الاهداف التربوية	3.1.1	تطوير الأنظمة والقوانين والتشريعات في مجال التعليم والتدريب المهني والتقني

ملحق رقم (2)
الاحتياجات التعليمية للعراق

1. إعادة تأهيل المدارس بكافة مرافقها بالشكل الذي يوفر بيئة صالحة للتدريس والدراسة.
2. إنشاء المدارس الحديثة في المناطق التي لا تتوفر فيها.
3. توسيع المدارس في المناطق التي تحتاج إلى ذلك من خلال بناء ملاحق تتوفر فيها صفوف إضافية ومختبرات ومكتبات وغيرها.
4. تجهيز المدارس بالأثاث والأدوات المدرسية الضرورية.
5. تأهيل المدارس من خلال تجهيزها بالوسائل الحديثة كأجهزة الحاسوب والسبورات الإلكترونية ووسائل التعليم الحديثة الأخرى.
6. تحديث المختبرات العلمية للفيزياء والكيمياء والعلوم وذلك بتزويدها بالأجهزة الحديثة والوسائل العلمية المتطورة.
7. توفير المنح والزمالات الدراسية وتوفير التسهيلات التي يحتاجها الطلبة العراقيون من أجل إكمال دراستهم في الجامعات العربية.
8. عقد اتفاقيات ثقافية بين العراق والدول العربية، والعمل على تلبية احتياجات العراق المدرجة ضمن اجتماعات اللجان المشتركة بين العراق والدول العربية.
9. النهوض بالمستوى العلمي والأكاديمي وتطوير المهارات الأخرى للمدرسين والمعلمين عن طريق إشراكهم في دورات تدريبية وتطويرية بشكل منتظم ومستمر.
10. إتاحة الفرصة للمدرسين العراقيين والكوادر التربوية الأخرى للاطلاع على تجارب الدول العربية وذلك بإشراكهم في كل النشاطات والمهرجانات والمؤتمرات العلمية والثقافية التي تقام في الوطن العربي.
11. تطوير المستوى المهني لجميع الكوادر العاملة في المدارس العراقية وذلك بإشراكهم في دورات تأهيلية كل حسب اختصاصه وبشكل منتظم ومستمر.
12. رفع المستوى المهني للكوادر العاملة في المختبرات العلمية عن طريق إشراكهم في دورات تأهيلية منتظمة ومستمرة.
13. دعم المكتبات العراقية المدرسية والجامعية وتزويدها بالمصادر العلمية والبحثية

وغيرها من المصادر المهمة.

14. ربط المكتبات المدرسية العامة والمراكز الثقافية والعلمية والبحثية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
15. إنشاء المدارس لذوي الاحتياجات الخاصة وتزويدها بكل المستلزمات الضرورية الحديثة وبجميع الأجهزة لإعانتهم على التعليم وتطوير مستوياتهم.
16. تأهيل مدارس الموهوبين وذلك بتحديث هذه المدارس وتزويدها بكل المستلزمات الضرورية الحديثة وإدخال التكنولوجيا الحديثة إليها وخاصة في مجال المعلومات والاتصالات.
17. تطوير مدارس رياض الأطفال عن طريق تزويدها بكل المستلزمات الضرورية.
18. توفير الزمالات الدراسية العلمية للموهوبين وتشجيعهم على إكمال دراستهم الجامعية والعلمية والعليا.

ملحق رقم (3)
الاحتياجات التعليمية للصومال

1. دعم بناء مدارس.
2. تدريب معلمين.
3. المساهمة في إعداد المناهج وطباعتها.
4. دعم مكتبة جامعة مقديشو بالمراجع العلمية.
5. وضع تصور لتطوير التعليم المهني والتقني.
6. تدريب معلمي محو الأمية.
7. تطوير مناهج اللغة العربية وتدريب معلميها.

ملحق رقم (4)
الاحتياجات التعليمية للقمر المتحدة

1. دعم التعليم باللغة العربية :
    1. تطوير المناهج
    2. تدريب المعلمين
2. تطوير قدرات العاملين في مجال التخطيط والبرامج.
3. دعم جامعة مروني (المكتبة، الإدارة الجامعية، شبكة المعلومات، تدريب متخصصين لضبط الجودة).
4. تكوين موجهين تربويين للغة العربية والتربية الإسلامية لمراحل التعليم العام.

ملحق رقم (5)
الاحتياجات التعليمية لجيبوتي

1. إعداد مناهج تعليم اللغة العربية في مرحلة التعليم الأساسي.
2. إعداد وتدريب معلمي اللغة العربية في مراحل التعليم العام.
3. إعداد دراسة لإنشاء جامعة جيبوتي.
4. وضع خطة وطنية للتعليم المهني والتقني.
5. تدريب معلمي محو الأمية.
6. تطوير الإدارة المدرسية والتربوية.

قرار القمة العربية (دمشق : مارس 2008)
بشأن
«خطة تطوير التعليم في الوطن العربي»

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة :

– بعد اطلاعه :

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام حول العمل العربي المشترك،
- وعلى خطة تطوير التعليم في الوطن العربي المستمدة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي،
- وعلى قرار المؤتمر العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في دورته الاستثنائية (يوليو / تموز 2007) رقم (م ع /دأس 4/ق1)،
- وعلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (ق 1711 – د ع 80 – 6 / 9 / 2007)،
- وعلى قرار المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم رقم (م ت/د 86/ و7 – أ) الصادر عن الدورة (86) التي عقدت خلال الفترة 7 – 11 سبتمبر/ أيلول 2007 بالقاهرة،
- وعلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (ق 1715 / 4 – د ع 81 – 14 / 2 / 2008)،

– وإذ يقر بالأهمية القصوى لعملية تطوير التعليم والإصلاح التربوي كجزء من عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي المتكامل والاهتمام بالتربية على أسس المعرفة والمواطنة وحقوق الإنسان،

– وإذ يؤكد على أن التعليم بعد أحد الركائز الأساسية للوصول إلى التنمية الشاملة، والعامل الرئيسي للسلم وتعزيز الأمنين الوطني والقومي العربي،

يقـرر

1 – اعتماد خطة تطوير التعليم في الوطن العربي،

2 – الإشادة بجهود الأمانة العامة والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في إعداد خطة تطوير التعليم في الوطن العربي،

3 – دعوة الدول العربية الأعضاء إلى تنفيذ ما ورد في الخطة، وتوفير التمويل اللازم لإنجازها على المستوى الوطني (القطري) وتقديم كافة أنواع الدعم المطلوب لضمان نجاحها حسب الإمكانيات المتاحة لكل دولة،

4 – تكليف المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالتنسيق مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بمتابعة تنفيذ الخطة وعرض تقرير إنجاز في هذا الشأن على المجلس الاقتصادي والاجتماعي تمهيدا لرفعه إلى القمة القادمة،

5 – تدعيم موازنة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في ضوء البرامج والأنشطة المدرجة لأغراض تنفيذ الخطة وبما يعزز قدراتها على متابعة تنفيذها وفق ما يراه المجلس الاقتصادي والاجتماعي بهذا الشأن.